
علوم اجتماعية
٢٠١٦
كم ينفق
المصريون على التعليم؟
عبد الخالق فاروق
تقديم: د. حامد عمار
كم ينفق المصريون
على التعليم؟
عبد الخالق فاروق
تقديم: أ.د حامد عمار

كم ينفق المصريون على التعليم

عبد الخالق فاروق

إهداء إلى ذكرى ..
أبله فتحية عبد الفتاح
التى علمتنى فى الطفولة
النقش على حجر التاريخ
وفك طلاسم خرائط الجغرافيا

المؤلف

المحتويات

توطئة

د. حامد عمار

لهذا الكتاب المتفرد فى معالجته لموضوعه قصة طريفة ، إذ وصلنى دون مقدمات ولأول وهلة يقع بصرى على عنوانه (كم ينفق المصريون على التعليم ؟) فأبادر بتقليب قائمة محتوياته وصفحاته ، وأدرك أننى مع كتاب حقا متفرد فى اقتصاديات التعليم وتكلفته وشئونه المالية .

وحاولت ذاكرتى المتآكلة بفعل الأيام والسنين التعرف على مؤلفه ، فخانتنى فى تحديد أسمه مع أنها قادرة على إسترجاع صور كثيرة من الزملاء والأصدقاء لكنها تفشل فى ربطها بأسمائهم . أسم المؤلف عبد الخالق فاروق .. من يكون هذا من جملة صور الأشخاص الذين أستعرضتهم الذاكرة ، رغم أنه قبل اسبوعين حدثنى هذا المؤلف عن بحث يقوم به حول ما تتكلفه الأسرة المصرية من نفقات على تعليم أبنائها وبناتها فى مختلف مراحل التعليم ، وذلك فى ندوة من الندوات الثقافية التى تعقدها إحدى دور النشر ، وظللت أتساءل هل المؤلف ذلك الزميل الفاضل ، أم أنه قد يكون شخصا أخر ؟

وعلى أى حال بمجرد أن أتيح لى فى اليوم التالى من الوقت عكفت على قراءته مستمتعا بقضية الموضوع وإحكام المنهج ، ومذهولا من نتائج تحليلاته وسيناريوهاته ، والمثابرة على إستقصاء جوانب القضية فى مختلف مواقعها فى تجليه لوقائع (كم ينفق المصريون على التعليم ؟) ، وسوف يذهل أى قارىء للكتاب ، كما تولانى الذهول بأن مجموع ما تحملته الأسرة المصرية خلال عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ قد تروح ما بين ٣٧ مليار جنيه كحد أدنى ، و ٥٤ مليار جنيه كحد أعلى حسب مشهد السيناريو المنخفض أو المرتفع ، أو ما بين هذين الرقمين ، ومع إضافة ما تنفقه الدولة فى نفس السنة ، يتراوح الإنفاق المجتمعى العام (للدولة والأسرة) ما بين ٦٣ مليار إلى ٨٠ مليار من الجنيهات زز إنفاق مذهل وعائد هزيل ..!!

وبينما كانت تراودننفسى راجيا من دار العين أن أتولى تقديم هذا الكتاب ، وإذا بالإستاذ المؤلف يتصل بى هاتفيا لأكتب مقدمة لكتابه الذى وصلنى من الدار . فرحبت بذلك ترحيبا حارا وأخبرته بأن هذه كانت أمنيتى ، وساعها تلاقت صورة هذا المفكر بأسمه وأعدت قراءة كتبه لأتابع خطواته فى تناول الموضوع وحساباته .

****

معذرة للقارىء فهذه خواطر شخصية رأيت أن أسجلها لنفسى ، وهى مع ذلك مقدمة لحرصى على هذا التقديم ، متذكرا بأننى أول من فتحوا أبواب التأليف فى هذا المجال ، اقتصاديات التعليم ، وتابعت الكتابة فيه ، كما تابعت ما أتيح لى من مؤلفات وبحوث فى هذا الشأن ، مع قلتها بالنسبة لما يصدر منها عن إجتماعيات التعليم ، وشئونه وشجونه التربوية الفنية المتخصصة . ولعل اخر ما انتهيت إليه حسابات ما

تنفقه الأسرة ما قام به مركز معلومات مجلس الوزراء ودعم إتخاذ القرار من دراسة مسحية لأولياء الأمور اقتصرت على تكلفة الدروس الخصوصية بالنسبة لعينة منهم ، والتى أتذكر بأنها بلغت عام ٢٠٠٥ حوالى ١٨ مليار جنيه . ومن ثم فأن نتائجها ومنهجيتها تعتبر محاولة محدودة فى تقديراتها ، وقد وظفها الباحث فى معالجة موضوعه ، وأضاف عليها مشاهد السيناريوهات الثلاثة .

كذلك تنفرد هذه الدراسة بشموليتها – كما سيتضح فيما بعد – بالنسبة للدراسات التى أقتصرت فى معظمها على التركيز على تحليل الانفاق الحكومى من الموازنة العامة للدولة ، أو من الناتج المحلى الإجمالى ، أو على تكلفة تعليم الطالب ، أو على مصروفات التعليم الخاص ، أو غيرها مما اقتصرت عليه مرحلة تعليمية محددة .

وأيا ما كانت مستويات الإنفاق على التعليم ومنهجية قياسها ، فأن تنمية الثروة البشرية التى تقع فى المقام الأول على كاهل مؤسسات الدولة التعليمية قضية لا تقتصر فى قياسها على حسابات التكلفة ، وإنما تقدر كذلك بالناتج النهائى المتمثل فى إعداد المواطن الذى ينشده المجتمع من الخريجيين فى مختلف مراحل التعليم ، وهذا يعنى ضمن ما يعنيه كم ونوع التعليم الذى يتاح لكل مواطن ، ومن المؤشرات فى هذه الدلالة تقدير مدى ما يتعرض له الإنسان المصرى من سنوات التعليم ، والذى لا يزيد فى المتوسط عن خمس سنوات ونصف فى تعليم مؤسسى منظم ، وذلك مع أحسن التقديرات . وهذا عدد متدن من السنوات فى الوقت الذى يبلغ فيها متوسط سنوات التعليم فى الدول المتقدمة ما يتجاوز تسع سنوات ، إذ الحد القياسى الأقصى المستخدم عشر سنوات تعليمية .

****

إن ذلك المؤشر إنعكاس للقصور فى معدلات القيد والإستيعاب الكمى فى مختلف مراحل التعليم حسب بيانات عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ، فمعدل القيد الإجمالى فى مرحلة رياض الإطفال (أى الفئة العمرية من ٤ – أقل من ٦ سنوات من مجمل هذه الفئة فى مجموع السكان) لا يتعدى ١٨% ، وفى التعليم الأساسى الإلزامى فى حلقته الإبتدائية يبلغ معدل القيد الصافى للفئة العمرية من (٦–١١ سنة من السكان) حوالى ٩٦% ، أى بعدم إلتحاق ٤% من هذه الفئة من الأطفال فى المدرسة الابتدائية ، أو تسربوا منها ، وهذه النسبة تقدر بحوالى ٤٨٠٠ طفلا . وفى الحلقة الثانية فى التعليم الإعدادى (للفئة العمرية من ١٢ إلى ١٥ سنة يصل المعدل حوالى ٩٦% ، وهذا يعنى أن (١.٥ مليون) طفل لا يواصلون تعليمهم بعد المرحلة الإبتدائية . وفى التعليم الثانوى بقسميه العام والفنى يتدنى معدل القيد للفئة العمرية من (١٥ – ١٨) إلى ٧٨% ، وهذا يعنى أن حوالى مليون شاب فى هذا السن يتوقف عند المرحلة الإعدادية . وتصل النسبة إلى حوالى ٣٠% من الفئة العمرية (١٨–٢٢ سنة) من الملتحقين بالجامعات والمعاهد العليا والمعاهد الفنية المتوسطة ، وهذه نسبة متدنية أيضا إذا ما قورنت بالدول المتقدمة ، أو بعض دول جنوب وشرقى آسيا .

****

وهذه الإلمامة السريعة بمعدلات القيد تبرز مدى القصور الكمى فى حركة المنظومة التعليمية فى إستيعابها الكمى للأطفال والشباب الذين ينبغى أن يتمتعوا بحق التعليم للجميع ، ولعلنا نتذكر أيضا أن نسبة الأمية تقدر بحوالى ٢٩% من الكبار (١٠ سنوات فما فوق) . ويسوقنا هذا إلى ما تنفقه الدولة فى نفس العام (٢٠٠٥/٢٠٠٦) من الميزانية العامة السنوية ، والذى يقدر بحوالى ٢٨.٠ مليار جنيه ، وهو فى حجمه المطلق أعلى رقم بلغته منذ بداية هذا القرن ، مع أنه يعتبر من أدنى الأنصبة المخصصة للتعليم بالنسبة للإنفاق الحكومى السنوى العام خلال تلك الفترة ، وهى نسبة (١٤%) من ذلك الانفاق العام ، ويصل نصيب التعليم العالى إلى حوالى ٣٠% من الميزانية العامة المخصصة لقطاع التعليم ، أو حوالى ٣.٩% من الانفاق العام . وتلك النسبة من الإنفاق الحكومى من الميزانية العامة على التعليم بمختلف مراحله تعتبر أيضا بمقارنتها مع الدول المتقدمة ، وكثير من الدول النامية ، وحتى مع بعض الدول العربية نسبة متدنية . حيث يبلغ متوسط نسبة تلك الدول ما بين ٢٠% إلى ٢٢% من ميزانياتها السنوية .

على ذلك الإنفاق المتواضع فى مصر أن أن تكون تكلفة التعليم بالنسبة للطالب فى المرحلة الابتدائية ٢٨٢ جنيها ، وفى الإعدادية ٤٠٥ جنيها ، والثانوية ١٤٨٩ جنيها ، والعالى ٣٥٠٠-٥٠٠٠ جنيها بسعر السوق ، ومن حجم تلك المخصصات يتبين تدنى نصيب الطالب من الإنفاق الحكومى (أنظر جداول رقم ٥ و٦و٧و٨) من هذا البحث .

وقد لجأنا إلى إيراد المؤشرات السابقة لبيان حجم التعليم كما ، وحجم الإنفاق عليه لسببين رئيسيين ، أولهما ظاهرة العلاقة بين حجم الإنفاق ومستوى التقدم فى إعداد الثروة البشرية ومؤهلات قوة العمل صانعة المستقبل . وثانيهما الإرتفاع فيما تتحمله الأسرة من إنفاق إضافى على الموارد الحكومية مرتبطا بالقصور الكمى والكيفى من جانب الدولة فى الوفاء بمسئوليتها الكبرى فى تعليم أطفالها وشبابها ، ولعل فى ذلك الغرض ما يمهد لحالة الذهول مما تتحمله السرة فى قطاع التعليم ، مما توضحه هذه الدراسة القيمة والمثيرة فى هذا الكتاب ، حيث تنفق فى أدنى التقديرات حوالى ٣٨.٠ مليار ، وضعف ما تنفقه الدولة على مرفق التعليم فى أعلى التقديرات ، وهو ٥٦ مليار جنيه ، ولا شك فى أن قسطا كبيرا من هذا الإنفاق إنما يمثل تعويضا كميا وكيفيا عن تدنى الإنفاق الحكومى فى مقابل الطموحات الأسرية لتعليم أبنائها وبناتها .

****

وبعد هذه التمهيدات نعود إلى مزايا هذا البحث الذى لم نصفه بالمفرد وغير المسبوق مجاملة ، أو إنشاء لفظيا ، وإنما لما أتسم به من شمولية ومنهجية سليمة دقيقة فى معالجة لظاهرة الإنفاق الذى تنوء معظم الأسر المصرية بتحمل أعبائه . كذلك تدعونا نتائجه على تبيان المفارقة بين الخطاب السياسى ومعطيات الواقع وتجسداته فى تحقيق الأهداف الكبرى للتعليم كجبهة من جبهات الأمن القومى ، وكقاطرة للتنمية الذاتية ، وتنمية قدرات المجتمع على مواجهة تحديات التحولات العالمية ، ولعل من أهمها : التحرك من عصر المجتمعات الصناعية إلى ما بعد عصر الصناعة ، ومن التكنولوجيا البسيطة إلى التكنولوجيا المتقدمة ، هذا بالإضافة إلى التحرك من عصر التفكير المحلى اليقينى إلى التفكير النسبى الكوكبى

الاستراتيجى ، وفيه يتجه الاقتصاد والتجارة من السوق الضيقة إلى الإندماج فى السوق العالمية بما تتطلبه من معرفة وتجديد وتميز وإبداع .

وقدرات على التنافس وخلق مجتمع التعلم ، ومتابعة وإنتاج المعرفة الجديدة والمتجددة . ولكن ما أبعد الشقة المتزايدة بين هذه الطموحات ، ومؤشرات الواقع التعليمى والخلل فى سياساته وأولوياته وإدارته إلى جانب مهدراته ..!!

معذرة .. لنعود إلى معالم هذا البحث الذى يشير مؤلفه إلى أن معالجته فى شمولها تتناول :

١–حجم وهيكل الانفاق الحكومى بمراحله وأنواعه المختلفة خلال الفترة من ١٩٩٥ حتى عام ٢٠٠٥ .

٢–الأحجام التقديرية للانفاق الأسرى على التعليم بأنماطه المختلفة (تعليم حكومى ، تعاونى ، .. الخ) ، وفى مواقعه المتنوعة (محافظات /ريف / حضر / خاص / أجنبى) ، وبمراحله الأربعة ، ويتضمن ذلك أنواع المصروفات والرسوم التعليمية الرسمية وغير الرسمي ، وتكاليف الدروس الخصوصية ومجموعات التقوية المعترف بها داخل المدارس والكليات ، والكتب والمذكرات التعليمية الداخلية والخارجية ، وتكلفة الملابس والغذاء والمواصلات ، وذلك فى كل نمط من أنماط التعليم ومراحله بدءا من رياض الأطفال حتى نهاية الجامعة والمعاهد العليا والمعاهد الفنية المتوسطة .

ولم يبق من مجالات الإنفاق سوى ما تنفقه بعض الأسر الغنية على ما توفده من أبنائها وبناتها للبعثات التعليمية فى الخارج . أضف إلى ذلك ما تنفقه بعض الأسر على إلحاق أبنائها وبناتها بدورات تدريبية متخصصة ، أو إلحاقها ببرامج تأهيلية لتعلم لغة أجنبية ، أو تدريبية على مهارات الحاسوب . وفى شأن التعليم الحكومى ثمة معونات أجنبية لا تدخل فى الموازنات السنوية للتعليم ، إلى جانب بعض تلك المعونات التى تقدم مباشرة من الجهات المانحة لعدد من الجمعيات الأهلية لتنظيم برامج تدريبية معينة ، أو لتحسينات محددة فى العملية التعليمية . وهذه كلها يصعب متابعتها وتحليلها فى مختلف مراحله ..!!

ومن ثم أقتصر البحث بالضرورة كما أشار المؤلف على حجم الإنفاق على الهياكل والأنماط المرتبطة بالمنظومات التعليمية من المصادر الحكومية ، ومن الإنفاق المباشر للأسر المصرية ، مما يمكن تقصيه وتحديد مجالاته وأحجامه.

ومن الناحية المنهجية فى حصر أحجام إنفاق الأسرة المصرية ، أستعان المؤلف – كما سبقت الإشارة – بدراسة مركز معلومات مجلس الوزراء ودعم إتخاذ القرار الذى أستخدم أسلوب إستطلاع الرأى لعينة عشوائية فى مجال الإنفاق على الدروس الخصوصية وحدها ، وهو مسح مهما كانت دقته ومداه الشمولى ، وتغطيته لمختلف متغيرات العينة يظل مجرد مؤشرات وإستنتاجات تظل هادية خيرا من مجرد الإنطباعات الشخصية الفردية أو الجماعية ، لكنها لا تعطى مختلف التفاصيل والمواقع فى الإنفاق مما تناولته هذه الدراسة .

لقد قام الباحث بمجموعة من التحليلات الإحصائية والمالية المرتبطة بأعداد الطلاب المقيدين فى مختلف مراحل التعليم بأنواعه وتبعياته المختلفة (حكومى / خاص / أزهرى / عربى / لغات .. الخ) ، ثم لجأ إلى

منهج أنماط المحاكاة وفقا لثلاثة مشاهد من السيناريوهات لإستخلاص أحجام الإنفاق المالى الذى يتوقع من القطاع العائلى أن ينفقه على مستوى السقف المنخفض والمتوسط والمرتفع فى كل نوع ومرحلة من التعليم ، وهو منهج فيه من الشمولية والتصور للحالات المختلفة ما يجعله كاشف عن الإحتمالات الواقعية فى حجم الإنفاق . وبهذا المنهج المترابط وبأحتمالاته الثلاثة يعتبر هذا البحث متفردا فى نوعه وفى خصوبة معلوماته .

ولست أريد هنا أن أكشف عما تمخض عن هذا البحث من بيانات تفصيلية وتجميعية مذهلة حول محاور الإنفاق الحكومى وإتجاهاته ، وفى حجم الإنفاق العائلى فى المؤسسات النعليمية الرسمية والخاصة والأجنبية ، إلى جانب حجم الإنفاق العائلى فى نظم التعليم الرسمية والموازية ، أو ما يطلق عليه (السوق السوداء التعليمية) .

وأود أن أشير مرة أخرى إلى أن من معالم تميز هذا البحث تركيزه على السياسات والأساليب المالية المتبعة فى تقدير حجم التكلفة التى يتم إنفاقها على التعليم ، وهو بعد أساسى فى أى تفكير فى قضايا دراسة الواقع التعليمى ، وفيما يمكن تخصيصه من تقديرات لإمكانيات تنفيذه . وهذا ما تفتقده الغالبية العظمى من الدراسات والبحوث والرسائل الجامعية ، بل فيما تضعه وزارتا التربية والتعليم والتعليم العالى من خطط وإستراتيجيات لتطوير المنظومة التعليمية . وتبقى كل تلك الجهود التخطيطية تائهة فى فضاء الينبغيات التى تتطلب موارد واستثمارات معينة تجعلها قابلة للتنفيذ . هذا إلى جانب ما تستدعيه من تطوير وتعديل فى السياسات والأولويات القائمة فى الإنفاق الحكومى أو العائلى .

ولهذا أفرد الباحث الفصل السابع والأخير فى التوجه (نحو سياسة جديدة لتمويل النظام التعليمى فى مصر) ، موضحا ما تتطلبه الأوضاع الحالية من تغيير ومن مصادر جديدة لتمويل التعليم ، لعلها تخفف مما تتحمله الأسرة المصرية من نفقات باهظة ، وبما تؤدى إلى تحريك حقيقى للتعليم فى تطوره المستقبلى .

ويثير هذا البحث فى خاطرى تلك الأراء لبعض من يزعمون الحكمة فى التخفيف من أعباء الدولة ، وليس من أعباء الأسرة فى الإنفاق على التعليم بإسترداد تكلفته من أسر الطلاب فيما بعد المرحلة الأساسية ، أى إلغاء المجانية فى المرحلتين الثانوية أو الجامعية على الأقل .

ومن بيانات هذا البحث ندرك أن الطالب الجامعى سوف يكلف أسرته مصروفات الدراسة التى تقدر ما بين ٣٠٠٠– ٥٠٠٠ جنيها سنويا حسب نوع التخصص ، إلى جانب الرسوم المدرسية ومجموعات التقوية التى تتراوح ما بين ١٠٠–١٥٠٠ جنيها سنويا ، أى مجموع تكلفة تتراوح ما بين ٤٠٠٠– ٦٥٠٠ جنيها سنويا ، وهذا الحجم من الإنفاق يقترب من متوسط دخل الفرد السنوى ، كما أنه قد يتجاوزه ويلتهمه . هذا مع العلم بأن ذلك الرقم لا يتمثل فى تقديره أن فى مصر حوالى ١٣% ممن هم تحت خط الفقر حسب التقديرات الرسمية ، أو ما يقدر بحوالى ٤٠% من الفقراء وفق بيانات الأمم المتحدة ، ومن ثم تصبح إتاحة التعليم الجامعى العالى شبه مستحيلة على معظم الشرائح الاجتماعية فى مصر المحروسة . ومن ثم فأن التفكير

فـى إلغـاء مجانيـة التعلـيم الجـامعى العـالى مهمـا كانـت المبـررات ، وبخاصـة فـى الأوضـاع الاقتصـادية والاجتماعية الحالية ، مسألة فى غاية الخطورة ، قد تكون من مهددات الأمن القومى والإستقرار الداخلى .
ولا شك فى أن مقترحات المؤلف الهادفة إلى التوجه نحو سياسات جديدة فى غتاحة التعليم كما وتجويده نوعا ما يستحق الإلتفات والتدبر .
وفى هذا الصدد نشير أيضا إلى مقال الكاتب الشاعر فاروق جويدة فى أهرام الجمعة بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٧ بعنوان (الحكومة والمفلسون فى الأرض) موضحا بعض مصادر التمويل لمشروعات التنمية التى قد توفر مزيدا من الإنفاق على التعليم ، ويتفق مع مؤلف هذا الكتاب فى كثير منها .
يقترح جويدة بإختصار :
(١)إمتداد يد الحكومة لتأخذ حقها من النشاط العقارى ، وموارده بمختلف مجالاته من تجارة المبانى والشقق وبيع الأراضى الصحرواية والزراعية .
(٢)المشروعات السياحية من الفنادق والقرى السياحية وسلاسل المطاعم ممن يتمتعون بإمتيازات جمركية ودفع ضرائب قليلة أو تهرب منها .
(٣)أموال الخصخصة من المشروعات الاقتصادية والتجارية والبنوك ، وحق الدولة فيها ، وحق التعليم فى نصيب منها بأعتباره من الخدمات العامة التى تقع مسئوليات توفيرها على الدولة فى المقام الأول .
(٤)مشروعات الخدمات مثل شركات الإتصال ، والخدمات الصحية ، والمستشفيات الخاصة ، وشركات الأدوية إلى غير ذلك مما تصرفت فيه الحكومات من بيع ممتلكات القطاع العام ، هذا إلى جانب تحصيل ضرائب تصاعدية على دخل أصحاب المليارات والملايين ممن يتهربون منها ، أو يزيفون فى بيانات دخولهم ، ودفع ما عليهم من حق الشعب فى تحسين حياته ، وإتاحة العيش الكريم الذى يمثل قطاعا التعليم والصحة ركيزتان لا غنى عنهما لكل مواطن ينتمى إلى هذا الوطن .

****

أما بعد ..
لقد إنتهينا من هذا التجوال الفكرى الذى إستطال ، وما أثاره هذا الكتاب من تأملات وخواطر وإنذارات فى مدى إنفاق السرة المصرية على تعلم أبنائها وبناتها ، ومن التكلفة المجتمعية الهائلة لهذا القطاع من الخدمات وإستثماراتها فى التنمية البشرية مع قصور وهدر هائل فى عوائدها كما وكيفا .
ونختم هذه التوطئة وتداعياتها بالتقدير الوافر للمؤلف فيما بذله من جهد جهيد لتقصى جوانب موضوعه من مختلف أبعاده وزواياه ، ونأمل أن يكون نموذجا حافزا لإبحاث لاحقة لما يجرى من إنفاق على التعليم على فترات ، وما قد تكشف عنه من إنجاز أو خلل فى نواتجه كما ونوعا .
ومعطيات هذا الكتاب تدق جرسا إلى جانب أجراس أخرى ما تزال تدق ، وعلى المسئولين فى الدولة ، وعلى قوى المجتمع بأسرها أن يفتحوا آذانهم وعقولهم وقلوبهم ، على ما يجرى فى حرم التعليم من شئون وشجون ، وإلى المكاشفة والشفافية فى تقييم أوضاعه .

إن على الدولة مسئولية وواجبا ، توفير الموارد ووضع السياسات الكفيلة بتطوير مسيرته ، ولن ينقذنا القطاع الخاص أو الأجنبى فى تصحيح المسيرة الحالية ، بل قد يزيدها أوجاعا وتعقيدا .
أننا جميعا بقيادة الدولة محاسبون على إعداد أجيال من المواطنيين ، ونحن نغالب ونصارع هيمنة قوى ومصالح خاصة لفئات الجشع والإستغلال والإحتكار فى الداخل ، وموجات الضغوط والتهديدات من قوى الإمبريالية العولمية فى الخارج .

والله من وراء القصد

ومن أمامه ومن حوله

حامد عمار

القاهرة فى مارس ٢٠٠٨

مقدمة المؤلف :

تجسد حالة التعليم فى بلد من البلدان ، طبيعة العلاقات المعقدة التى قد تنشأ بين كافة مكونات هذا المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ووسط بيئة سياسية معينة .

ويستطيع الدارس لتطور النظام التعليمى فى مصر ، أن يكتشف بسهولة تلك العلاقات المتشابكة بين كافة مكونات المجتمع المصرى ودرجة تفاعلاتها – سلبا أو إيجابا – ومستوى الإزدهار أو التدهور الذى تعرض له هذا النظام التعليمى .

وإذا جاز أن نؤرخ للتعليم المدنى الحديث فى مصر ، فقد جاء بصحبة ذلك المشروع النهضوى الذى حاوله " محمد على باشا " فى مطلع القرن التاسع عشر ، والذى تعثر بعد إنهيار تجربته وهيمنة القوى الإستعمارية – بريطانيا وفرنسا – على القرار السياسى والاجتماعى فى البلاد فى عهدى سعيد وعباس وخلفائهما .

ولم يكتب للتعليم فى مصر النهوض مرة أخرى إلا بعد ثورة يوليو عام ١٩٥٢ ، وتركيز الإهتمام على تعويض أبناء الفقراء عن حرمانهم الطويل من التعليم ، فشهدت الفترة الممتدة من ذلك التاريخ وحتى يومنا هذا نموا مضطردا فى أعداد المتعلمين ، وإنتشار الإقبال على التعليم وزيادة البعثات التعليمية إلى الخارج .

صحيح أن هذا التطور الإيجابى قد تعرض لإنتكاس بعد العدوان الإسرائيلى فى الخامس من يونيه عام ١٩٦٧ ، وهزيمة المشروع الناصرى ، مما أدى لإعادة ترتيب أولويات النظام والحكم لصالح " إزالة آثار العدوان " ، بيد أن مسيرة الأعداد المتزاحمة إلى التعليم لم تتوقف يوما ، وإن كانت أحداث الخامس من يونيه قد أثرت سلبا على تدهور الأداء الكيفى والنوعى للعملية التعليمية ككل .

ولم تتوفر للقيادة السياسية التى تولت شئون الحكم فى الدولة بعد وفاة الرئيس " جمال عبد الناصر " عمق البصيرة وبعد النظر ، حينما لاحت لها الفرصة لتعويض ما فات بعد السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣ ، عبر تعزيز فرص المقايضة التاريخية والمالية مع أثرياء النفط العرب ، وتدعيم نظام التعليم العام ، فأندفع الرجل دون حصافة فى فتح أبواب الجحيم على المجتمع وفئاته الفقيرة تحت شعارات " الإنفتاح الاقتصادى " و " تحفيز الاستثمار " .

فتدهور دور ومكانة المدرسة العامة ، لصالح المدارس الخاصة والاستثمارية ، ولم يكد يمر عقدين من الزمان على تجربة " الانفتاح " ، وإلا وأستيقظ المجتمع المصرى كله على حجم الكارثة التى تعرض لها النظام التعليمى كما وصفها بحق وزير التعليم الأسبق " د. حسين كامل بهاء الدين " .

فعلاوة على نمو قطاع تعليم غير رسمى رسمى وموازى informal أو ما نفضل أن نطلق عليه " السوق السوداء التعليمية " Education Black Market بصورة وحشية وقاسية ، فقد صاحب معه بقوة الأمر الواقع أنهيارا شاملا فى قيم " القدوة " و " الأستاذية " ومنظومة التربية كلها .

وهكذا سادت فوضى شاملة – بالمعنى الحقيقى لا المجازى – للكلمة فتعددت الأنساق التعليمية والقيمية ، وتلاشت – أو يكاد – مفهوم الهوية الهوية الثقافية واللغوية ، وتاهت فى زحمة غياب الرؤية السياسية والأهداف الاستراتيجية للدولة والقائمين عليها القضايا القومية التى تكفل وحدها تمتين الوحدة الوطنية ، وتشد الناس شدا إلى المشاركة بالرأى والعمل فى نهضة البلاد .

وفاق الجميع على مشاهد حزينة وبائسة منذ منتصف التسعينات حيث حالات الهروب شبه الجماعى للشباب عبر القوارب فى البحار والمحيطات إلى المجهول ، وغالبا إلى الموت . ووسط كل هذا تخبطت الدوائر المسئولة حول تقدير حجم الإنفاق الحقيقى على التعليم ، وطبيعة أزمته ، وسبل الخروج منه ، وتحكمت فى الكثير من الأفكار المطروحة جماعات ضغط ، وجماعات مصالح LOBBY ، أصبح سوق التعليم المصرى مغنما هائلا يستحيل التخلى عنه حتى لو كان الثمن هو أستمرار هذه الفوضى المدمرة .

والمدخل الصحيح للتعرف على حجم تأثير هذا " اللوبى " الخطر هو التعرف على حجم هذا السوق التعليمية الضخمة ، والأطراف الفاعلة فيه ، والأطراف المستفيدة من إستمراره ، وعلاقتها بدوائر صنع السياسات الفوضوية تلك ، وجماعات اتخاذ القرارات فى الدولة .

أننا هنا لا نتعرض لمسألة اقتصادية " بحته " ، ولا قضايا فنية تندرج فى تخصصات علم الاقتصاد وعلم المالية العامة ، بقدر ما نحاول أن ندلف منه إلى طبيعة الخريطة الاجتماعية والقوى الطبقية المتحكمة فى مصر ومصيرها ومستقبل أجيالها القادمة ، علنا بهذا التشخيص نستطيع أن نرسم خطى سياسات جديدة وبديلة لكل هذا الذى ساد طوال الأربعين عاما الماضية ، وأوصلنا فى النهاية إلى حد الكارثة .

وأخيرا إذا جاز لى أن أقدم شكرى وتقديرى ، فإلى أستاذ الأجيال وعميد التربويين العرب الدكتور حامد عمار الذى تفضل مشكورا بتقديم هذا العمل بكل هذه الكلمات الحانية والموحية ، وأثبت مدى حرصه على رعاية كل عمل جاد ، ولم يقهره – متعه الله بالصحة والعافية وطول العمر – حمل ثمانين عاما ، فقرأ كل سطر وعلق على كل صفحة ، وقدم مشورة غنية وعميقة فله منى ما حييت الشكر والعرفان . كما أقدم شكرى إلى الباحثين المساعدين الأستاذ جمال صالح وناصر زكى على ما بذلاه من جهد فى التعامل مع بعض بيانات هذه الدراسة ، وأخيرا إلى الدكتورة كريمة الحفناوى على حرصها المخلص بالمساعدة والتشجيع ، وإلى المفكر المرموق الدكتور محمد رؤوف حامد بكا ما يمثله من قيمة ومثابرة وعشق للبحث العلمى الجاد ، وإن كان هذا لا يعفينى من أية أخطاء أو قصورات قد تكون تسربت من بين يدى هنا أو هناك .

عبد الخالق فاروق

حدائق المعادى

يناير ٢٠٠٨

الفصل التمهيدى الأول
أهداف ومنهج البحث

أولا : أهداف البحث

تشغل قضية الإنفاق على التعليم فى مصر كافة دوائر البحث والفكر فى البلاد ، بقدر ما تشغل أفراد المجتمع وجماعاته المختلفة .ويعانى نظام تمويل التعليم فى مراحله المختلفة من ظواهر جديدة ، ومشكلات متعددة سواء على المستوى الرسمى أو الغير رسمى ، بحيث بات هيكل الإنفاق العام لا يعكس حقيقة الوضع من ناحية ، ولا يضمن كفاءة وفاعلية النفقة العامة Efficiency Of Public EXPENDATURE من ناحية أخرى .

وقد أستقر الفكر السياسى المصرى خلال العقود الثلاثة الأخيرة ، على مفهوم جديد يرى فى قضية التعليم بكل أبعادها وتداعياته المختلفة أحد مكونات الأمن القومى المصرى National Security بكل ما يتضمنه من مخاطر وتهديدات اجتماعية وثقافية ، وبكل ما يمثله من أمل فى مستقبل مصحوب بالتحديات .

ومن هنا ، فان هذه الدراسة سوف تحاول الاعتناء بثلاثة جوانب تحليلية للموضوع هى:

الأول : التعرف بدقة على حجم وهيكل الإنفاق الحكومى على التعليم فى مصر فى كافة مراحله وأنواعه خلال فترة زمنية محددة هى السنوات العشرة الممتدة من عام ١٩٩٥ حتى ٢٠٠٥ .

الثانى : محاولة التعرف على الأحجام التقديرية للإنفاق الخاص والأسرى على التعليم فى البلاد عبر استخدام نماذج رياضية وأساليب إحصائية بما فى ذلك نماذج للمحاكاة Simulation Models وفقا لثلاثة سيناريوهات واقعية من أجل استخلاص الأرقام والأحجام الأكثر اقترابا للإنفاق الأسرى على التعليم فى مصر، من أجل التعرف على الطاقات التمويلية المتاحة لدى القطاع العائلى بكافة فئاته الإجتماعية للإنفاق على التعليم فى البلاد ، وذلك دون أن يشمل بحثنا الإنفاق على بنود مثل الملابس ومصاريف إنتقالات الأبناء اليومية ونفقات وجبة الأفطار ، ومصروف الجيب اليومى للطلاب .. الخ .

الثالث : محاولة وضع رؤية استراتيجية جديدة لإعادة هيكلة نظام التمويل الحكومى الراهن للتعليم فى البلاد ، بعد التعرف بدقة على مكامن القصور وثغرات الأداء المالى والادارى .

ثانيا : منهجية البحث

يقوم البحث على استخدام مناهج التحليل الاحصائى Statistical analysis من أجل التعرف على ملامح الهيكل الراهن لحجم المنخرطين فى النظام التعليمى المصرى (الحكومى – الخاص – الأجنبى) وكذا على مناهج التحليل الاقتصادى والمالى Financial & Economics للإنفاق على التعليم فى البلاد سواء من جانب الحكومة أو القطاع العائلى ومنظمات المجتمع المدنى ، والتعامل مع معطيات الأرقام والبيانات الرسمية مع استخدام نماذج للمحاكاة Simulation Models من اجل بناء سياسات جديدة

،ووضع مقترحات قابلة للتطبيق من جانب السلطات العامة المعنية بقضايا إدارة النظام التعليمى ورسم السياسات التعليمية .

فإذا كان التعليم فى جوانبة المختلفة عملية فنية Technical، فان إدارة النظام التعليمى هى عملية إدارية Management تعتمد على نمط أولويات سياسية واجتماعية واقتصادية بالأساس ، ومن هنا الاهتمام بجوانب الجودة الإدارية بنفس قدر الاهتمام بجوانب الجودة الفنية من حيث المناهج والمقررات التعليمية وساعات الدرس وغيرها .

وسوف نستعين فى سبيل التعرف على أبعاد الموضوع ببعض الدراسات الاستقصائية التى قام بها بعض مراكز المعلومات المتخصصة فى مجال تقصى أراء عينات عشوائية من المجتمع المصرى حول ظاهرة الدروس الخصوصية ومدى انتشارها ومتوسط الانفاق الأسرى شهريا على التعليم ، كما سنتولى إجراء حصر عشوائى لآراء عينة من المواطنين حول تكلفة الأسرة فى مجال الانفاق على الدروس الخصوصية ومقارنة النتائج المختلفة من أجل الاقتراب أكثر إلى حقيقة الظاهرة وأبعادها الاقتصادية والمالية وقد يكون من المناسب التأكيد على أن دراستنا هذه ، تقتصر على منظومة التعليم Education بكافة فروعة ومراحله وأنواعه ، دون أن تتطرق إلى منظومة التدريب Training التى تحتاج وحدها إلى دراسة مستقلة .

وقد قسمنا دراستنا إلى ستة فصول رئيسية ،فتناولنا فى الفصل الاول تطور هيكل النظام التعليمى فى مصر والمراحل التى مر بها ،ثم خصصنا الفصل الثانى لدراسة هيكل الإنفاق الحكومى على التعليم فى البلاد ، وفى الفصل الثالث تعرضنا الى الإنفاق العائلى على التعليم في المؤسسات الحكومية ؛ وخصصنا الفصل الرابع لتحليل الانفاق العائلى على مؤسسات التعليم الخاص الرسمية وفى الفصل الخامس افردناه لدراسة طبيعة السوق التعليمية السوداء أو النظام التعليمى غير الرسمى أوالموازى وأخيرا توقفنا عند ثغرات نظام التمويل الحكومى الراهن للتعليم وعرضنا لأفكار جديدة في مجال تحسين فاعلية الإنفاق الحكومي على التعليم .

ثالثا : مشكلات الدراسة والأبحاث السابقة

يعانى هذا النوع من الدراسات من مشكلات مستعصية ،تجعل من الصعب – إن لم يكن من المستحيل – استخدام نتائج متكاملة Completing ودقيقة Accurate عبر بناء سلسلة بيانات زمنية متناسقة وموحدة القياس .

وبرغم الكثير من الدراسات التى قام بها بعض اللجان المتخصصة في مجلس الشورى المصرى ومركز البحوث التربوية وغيرها من منظمات المجتمع المدنى والمنظمات الدولية (كالبنك الدولى) او منظمة اليونسكو او " الاليسكو " المعنية بشئون التعليم فى مصر والعالم فان ندرة البيانات الجيدة والموثوقة حول الإنفاق على التعليم ، في البلاد خاصة ماتعلق منها بالإنفاق العائلى في اشكالة الرسمية Formal المعتمدة والمعترف بها ، أو اشكالة غير رسمية informal التى تكاد تكون أقرب الى ممارسات " السوق

السوداء " مثل الدروس الخصوصية والمجموعات المدرسية خارج النطاق الرسمى ،وعدم وجود نظم موحدة ومعروفة للمصروفات المدرسية ، أو الجامعية فى كافة صورة ومراحلة وأنواعة ، تضيف صعوبات جمة إلى مثل هذا النوع من الدراسات، ولعل هذا ماحدا بالكثيرن من المراقبين والدراسين لنظم الانفاق والتعليم فى البلاد العربية إلى إعتبار التقديرات الرسمية الصادرة عن الحكومات العربية ، أو الجهات الرسمية حول الانفاق على التعليم مجرد تقديرات هى أقرب الى الإنطباعات والاستنتاجات الذهنية منها إلى الدراسات العلمية المحكومة بمناهج صارمة للبحث والقياس ومن هنا فان دراستنا هذه ، سوف تحاول ان تتجاوز هذه الاحكام الانطباعية والصعوبات المرتبطة تحديدا بغياب بنية احصائية دقيقة ومتكاملة بشأن الظواهر الاجتماعية والتعليمية ذات الأبعاد المالية .

ومن أبرز الدراسات السابقة التى حاولت تلمس وإقتراب من قضية الإنفاق التعليم واقتصاديات العملية التعليمة :

١-د . حامد عمار " فى اقتصاديات التعليم " الصادرة عام ١٩٨٤ .

٢-د . محمد محروس اسماعيل " اقتصاديات التعليم " مع دراسة خاصة عن التعليم المفتوح والسياسة التعليمية الجديدة " الصادرة عام ١٩٩٣ .

٣-عدالله محمد عبدالله الشناوى " دراسة فى الانفاق الحكومى على التعليم وأثرة على الهيكل العمالة فى مصر " رسالة ماجستير - غير منشورة كلية التجارة ،جامعة الزقازيق عام ١٩٩٣ .

٤-د . نادر فرجانى "مساهمة التعليم العالى فى التنمية فى البلدان العربية " صادرة عن مركز المشكاه عام ١٩٩٨ .

٥-د . زينات طبالة " الانفاق على التعليم " ، معهد التخطيط القومى عام ١٩٩٨/٩٨.

٦-دراسة المسح السكانى الصحى فى مصر والصادرة عام ٢٠٠٠ .

٧- د . ميادة محمد فوزى الباسل " خصصة بعض مدارس التعليم العام فى مصر .. دراسة ميدانية " ، معهد التخطيط القومى عام ٢٠٠١

٨- د . عبدالسلام نوير " التعليم ومستقبل مصر " الصادرة عام ٢٠٠١ .

٩- ولعل أهم هذه الدراسات تلك التى قام بها فريق بحث بمعهد التخطيط القومى بعنوان " تقدير " الاحتياجات التمويلية لتطوير التعليم ماقبل الجامعى وفقا لاسترانيجية متعددة الابعاد وضمتها سلسلة قضايا التخطيط والتنمية (رقم ١٥٥) الصادرة فى يوليو عام ٢٠٠٢ وكل واحدة من هذه الدراسات قد حاولت الإقتراب بمداخل Approaches ومناهج Methodologies مختلفة من الظاهرة الاقتصادية الاجتماعية المسمى " الإنفاق على التعليم " .

١٠- كما تناولنا تقرير التنمية البشرية فى مصر عام ١٩٩٨/٩٧ جانبا من الصورة حينما قام بمسح ميدانى لعينة من ٢٥٠٠ أسرة موزرعة بين ٧ محافظات مصرية (حضر -ريف) للتعرف على متوسط الاسرة على تعليم ابناءها فى مراحل التعليم المختلفة .

١١- كما قام مركز معلومات مجلس الوزراء ودعم اتخاذ القرار بإعداد عدة دراسات مسحية Survey حول الدروس الخصوصية بصورة دورية كانت أحدثها الدراسة المعنونة " استطلاع حول ظاهرة الدروس الخصوصية (أولياء الأمور) – تحليل مقارنة " فة نوفبر من عام ٢٠٠٥ وكذلك دراسة بعنوان " تشجيع القطاع الخاص والتعاون على تقديم لخدمات التعليمية فى مرحلة التعليم قبل الجامعى " الصادرة فى سبتمبر من عام ٢٠٠٥ .

وعلى عكس هذه الدراسات التى ركز معظمها على " الإنفاق الحكومى " على التعليم من واقع الموازنة العامة للدولة ، أو اهتم بعضها الأخر بالبحث عن متوسط الإنفاق العائلى على تعليم الأبناء ،فاننا سوف نعتنى بجوانب أربعة :-

الأول : حجم الانفاق الحكومى الرسمى على التعليم واتجاهاته .

الثانى : حجم الانفاق العائلى على الأبناء فى مؤسسات التعليم الرسمية الحكومية والخاصة .

الثالث : حجم الإنفاق العائلى على الأبناء فى نظم التعليم غير الرسمية أو الموازية أو ما نفضل أن نطلق عليه " السوق السوداء التعليمية .

الرابع : وضع مقترحات بشأن نظم تمويل النظام التعليمى المصرى مستقبلا .

وهى على حد علمنا تعد المحاولة الأولى فى هذا المجال .

الفصل الثانى

تطور هيكل النظام التعليمي المصرى

المبحث الأولى

نبذه تاريخية

لقرون طويلة استمر النظام التعليمى المصرى يدور حول العلوم الشرعية والدينية بدء من الجامع الأزهر الذى تأسس فى العهد الفاطمى (٣٦٣هـ – ٩٧٣ م) انتهاء بالكتاتيب فى القرى والنجوع . ولم تعرف مصر نظام التعليم الحديث وعلومها إلا مع صعود وهيمنة " محمد على باشا " على الحكم فى البلاد عام ١٨٠٥م ، وبداية تنفيذ مشروعه السياسى الطموح انطلاقا من مصر ، فعرفت البلاد البعثات العلمية إلى الدول الأوربية ، واستقدام الخبراء من أوربا – وتحديدا فرنسا – فى كافة التخصصات ، مثل تنظيم الرى والصرف الحديثة ، وبناء الجسور والكبارى ، وإنشاء الورش والمعامل ، وتنظيم الدورة الزراعية والمحاصيل النقدية (القطن) الحديثة .

وانتشرت فى هذه المرحلة التى استمرت زهاء أربعين عاما (١٨٠٥ – ١٨٤١) المدارس الحديثة ، وان ظلت محدودة العدد مقارنة بعدد السكان والأطفال فى سن التعليم ، فأنشئت مدرسة الطب (١٨٢٧) والمهندس خانة (١٨١٦) ومدرسة المعادن ومدرسة المحاسبين (١٨٣٧) والزراعة (١٨٢٣) ومدرسة الصيدلة (١٨٢٩) وغيرها كما أنشئت لجنة شورى المدارس (عام ١٨٣٦) وديوان المدارس (عام ١٨٣٧) الذى أصبح نظارة المعارف فيما بعد (١) .

وقد بلغ عدد المدارس التى انشئتها الدولة فى هذه الفترة التاريخية حوالى ألف وخمسمائة مدرسة وأصبحت الدولة المصرية جزء أساسى من منظومة تمويل التعليم فى البلاد الذى بات يتكون من قطاعين كبيرين ومتوازين ومتنافسين وهما :

الأول : والأكثر انتشارا فى القرى والمدن وهو نظام التعليم الدينى الذى يبدأ بشبكة كبيرة من " الكتاتيب " ، انتهاء بالجامع الأزهر الذى انشأ منذ عام ٩٧٢ ميلادية (٣٦١ هـ) ليكون بمثابة منارة تعليمية فى مجال العلوم الشرعية والدينية ومعظم نفقات هذا الجزء من التعليم كانت تتولاه الأسر والأفراد وكذلك من إيرادات الأوقاف التى يخصصها أصحابها لتمويل نفقات الجامع الأزهر أو الكتاتيب التعليمية .

الثانى : نظام التعليم المدنى الحديث الذى بدأ منذ عهد " محمد على " وقامت الدولة بتمويليه ورعايته حتى حدث الانهيار الكبير فى مشروع " محمد على باشا "، فانخفض عدد المدارس فى عهد سلفيه " الخديوى سعيد " " والخديوى عباس " من ألف وخمسمائة مدرسة إلى نحو ١١٤ مدرسة فقط (٢)

ولم يسترد هذا النظام الحديث عافيته إلا بعد تولى الخديوى إسماعيل(١٨٦٣ – ١٨٧٨) حكم البلاد فزاد الاهتمام بالمدارس وارتفع عددها مرة أخرى ليتجاوز أربعة ألاف وخمسمائة مدرسة فى ١٨٧٥عام وتأسست لأول مرة مدرسة لتعليم البنات هى " مدرسة السنية " (٣)

ومع انكسار تجربة " الخديوى إسماعيل " وخضوع مصر للاحتلال البريطاني منذ يوليو من عام ١٨٨٢ ، انحسر التعليم المدنى الحديث فى نطاق تخريج إعداد من الكتبة والإداريين من أجل إدارة نظام متواضع للخدمة المدنية civil service system وتقلصت مخصصاته المالية حتى أن نفقات الحكومة المصرية الواردة فى ميزاتية عام ١٩٠٠ لم تزد عن ١٠٧ ألف جنية ، بما لم يكن يمثل سوى اقل قليلا من ١% من إجمالى مصروفات الميزانية لذلك العام (إجمالى الميزانية بلغت ١١ مليون جنية مصرى) ، واستمر هذا المستوى المتواضع للانفاق الحكومى على التعليم لسنوات طويلة ، فبلغ مخصصات الانفاق على التعليم الحكومى – باستبعاد الكتاتيب – عام ١٩١٣ حوالى ١.٧ مليون جنية بما كان يمثل حوالى ٣.٣ % من إجمالى مصروفات الميزانية لذلك العام (٤) .

ويشير " سعد باشا زغلول " ناظر المعارف فى عام ١٩٠٨ فى مذكراته إلى حقيقة المستوى المتواضع الذى كان عليه التعليم فى البلاد (٥) ، لذا فقد حرص الرجل ، بعد أن تولى مسئولية الحكومة فى أول تشكيل وزارى بعد صدور دستور عام ١٩٢٣ على منح التعليم مزيدا من الاهتمام والمخصصات المالية فزادت نسبته إلى ٦.٨% من اجمالى مصروفات الميزانية عام ١٩٢٩/٢٨ ثم إلى ١٢.٨% عام ١٩٣٨ وان ظل دون مستوى ٣% من الناتج المحلى الاجمالى لمصر فى وقت كان السكان قد تضاعف عددهم مابين عام ١٩٠٠ وعام ١٩٣٨ (٦)

وقد أدى تدنى مستوى المعيشة لغالبية المصريين إلى تواضع المبادرات الشعبية لتعزيز مؤسسات التعليم ، وباستثناء حالة الجامعة الأهلية المصرية عام ١٩٠٨ التى بدأتها الأميرة " فاطمة إسماعيل " والأمير " يوسف كمال " بالتبرع بالأرض التى تقام عليها الجامعة ونفقات البناء وكذلك ما قامت به وزارة الأوقاف بوقف إيرادات ٥٤٩ فدانا وتقديم اعانة سنوية من أجل إنشاء ودعم مشروع الجامعة من أجل ،توفير فرص التعليم الجامعى لأبناء الأسر المصرية الثرية والمتوسطة بديلا عن سفر أبناءهم إلى أوربا بكل ما قد تحمله من مخاطر اجتماعية على هؤلاء الأبناء .

كما أدى غياب النص الدستوري الحامي والراعي للحق فى للتعليم فى وثيقة دستور عام ١٩٢٣ التى لم تتضمن سوى المادة (١٩) التى تنص على " إلزامية التعليم الأولى " ومجانيته والتى لا تتجاوز مستوى الأمية الأبجدية إلى تفشى أوضاع الجهل والأمية

يكفى دليلا على هذا أن عدد طلاب المرحلة الابتدائية عام ١٩٤٣ / ١٩٤٤ فى مصر لم يكن يزيد عن ٤٣ ألف طالب ، وبمجرد إقرار حكومة الوفد قانون مجانية التعليم الابتدائي عام ١٩٤٣ ، تضاعف عدد طلاب هذه المرحلة خلال عامين فحسب حتى بلغ عام ١٩٤٦/٤٥ حوالى ٦٥ ألف طالب وطالبة بما يعنى معدل زيادة سنوية تقارب ٢٨% (٧)

أما طلاب الجامعات المصرية الثلاثة فى ذلك العام (فؤاد – فاروق – إبراهيم) فلم يكن يزيدوا عن ١٤٣٧٧ طالب ولم يزد نسبة الطالبات المقيدات فى كليات الجامعات الثلاثة عن ٥.٢% (٨)

أما طلبة المرحلة الثانوية (البكالوريا) فلم يكن يزيدوا ذلك العام عن ٨٠ ألف طالب وطالبة ، فى مجتمع كان عدد سكانه قد تجاوز الخمسة عشرة مليونا ، وهو ما حدا بحكومة الوفد عام ١٩٥٠ إلى إصدار قانون جديد يقر بمجانية التعليم الثانوى من أجل تعزيز فرص الفقراء فى التعليم .

وقد ترتب على ذلك حقائق مثيرة للقلق ، أظهرتها نتائج تعداد عام ١٩٤٧ حيث تبين أن من بين سكان مصر البالغ عددهم ١٦ مليون نسمة كان عدد الأميين حوالى ١٠.٩ مليون شخص (بما يشكل ٦٨% من السكان) بينما من يقرأون ويكتبون لا يزيدون عن ٢.٩ مليون شخص (بما يمثل ١٨%) أما الحاصلون على تعليم متوسط فلم يزيدوا عن ١١٣ ألف شخص (بنسبة ٠.٧ % من السكان) والحاصلون على تعليم جامعى فقد بلغ عددهم ٥٧ ألف بنسبة ٠.٣% من السكان (٩) .

وإذا جاز لنا أن نوجز التطورات التاريخية التى ميزت النظام التعليمى المصرى الحديث منذ مطلع القرن التاسع عشر حتى مطلع القرن الحادى والعشرون فإننا نستطيع أن نميز أربعة فترات تاريخية كبرى تميزت كل منها بخصائص مختلفة تماما عما قبلها وأيضا عما بعدها وهى :-

الفترة الأولى : والتى تمتد من عهد " محمد على باشا " إلى ما قبل عام ١٩٥٢ ، حيث اتسمت بجهود متقطعة للنمو والتحديث ، تعثر بعضها بسبب عوامل التدخل الأجنبى والاستعماري ، وتدهور بعضها بسبب غياب الرغبة والإرادة السياسية الجدية لإحداث تطوير حقيقى فى بنية الحياة المصرية والنظام التعليمى فى القلب منها و عبر عن ذلك غياب الحماية الدستورية للحق فى التعليم فى الوثائق الدستورية لتلك الفترة (دستور ١٩٢٣ ودستور ١٩٣٠ ودستور ١٩٣٥) وكشف عنها بجلاء نتائج تعداد عام ١٩٤٧ التى عرضناها قبل قليل .

الفترة الثانية : وهى الممتدة من عام ١٩٥٢ حتى وقوع العدوان الإسرائيلي على مصر والبلاد العربية فى الخامس من يونية عام ١٩٦٧ ، وتميزت هذه الفترة باضفاء الحماية الدستورية الشاملة على حق التعليم وبقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فى دستور عام ١٩٥٦ ، ودستور ١٩٦٤ ودستور عام ١٩٧١ وإصدار قانون مجانية التعليم الجامعى عام ١٩٦٢ ، وبهذا اكتملت مجانية التعليم العام فى جميع مراحله بالمدارس والجامعات ، وجرى التوسع فى نسب الاستيعاب والإلحاق ، حيث زادت عدد المدارس من أقل من خمسة ألاف مدرسة عام ١٩٥٢ إلى حوالى ١٨ ألف مدرسة عام ١٩٧٠ ، وزاد بالمقابل عدد المدرسين من ٤٠ ألف مدرس إلى ٢٥٠ ألف مدرس خلال نفس الفترة وعلى الجانب الأخر زاد عدد الطلاب فى جميع مراحل التعليم من اقل من ٨٥٠ ألف طالب وطالبة إلى ٥.٥ مليون عام ١٩٧٠ وان ظلت نسبة التسرب drop – out والأمية مرتفعة بصورة ملحوظة سواء فى الريف أو المدينة ، و إن كانت نسبتها فى الريف أعلى منها فى المدينة وبين الإناث بأكثر كثيرا منها لدى الذكور .

الفترة الثالثة : وهى الفترة الممتدة من بعد الخامس من يونيه عام ١٩٦٧ وحتى مطلع عقد التسعينات من القرن العشرين ، حيث تميزت بتواضع نسبة الإنفاق الحكومى على التعليم ، وتدهور البنية الأساسية التعليمية (مبانى – مناهج أجور ٠٠٠ الخ) وبروز وانتشار ظاهرة الدروس الخصوصية وزيادة كثافة

الفصول ، وقد نشأ على ضفاف النظام التعليمى الرسمى formal ، سواء كان حكوميا أو خاصا ، تعليمى موازى غير رسمى informal هو أقرب فى أساليبه وآلياته إلى مفهوم " السوق السوداء " black market حيث يخضع لنظم وأساليب غير قانونية ووسائل غير مشروعة – وان كانت مفهومة – وقنوات متشعبة ومعقدة لتبادل المنافع بين أطرافها جميعا

الفترة الرابعة : وهى التى تكاد يتحدد تاريخها منذ حدوث زلزال أكتوبر عام ١٩٩٢ حتى مطلع الألفية الجديدة ، حيث اتسمت بزيادة كمية غير مسبوقة فى الإنفاق الحكومى على التعليم ، وازدياد حركة بناء وصيانة المنشآت المدرسية المتهالكة ، كما تحسنت بعض المؤشرات التعليمية مثل نسب الإلحاق والاستيعاب بالمراحل الإلزامية ، وانخفاض نسبة الأمية قيلا ، بيد أن هذه المرحلة قد شهدت بدورها بروز وانتشار ظاهرة الاستثمار الخاص فى مجال التعليم وإقامة منشات تعليمية استثمارية الطابع ، وربحية الهدف سواء فى المرحلة قبل الجامعية او فى التصريح باقامة جامعات خاصة وأجنبية بعد صدور القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ ، مما عمق الأزدواجية فى النظام التعليمى المصرى خاصة بعد أن توسعت الكليات الجامعية الحكومية (حقوق – تجارة – اقتصاد ٠٠ الخ) فى إنشاء أقسام تدرس فيها المواد بلغات أجنبية مقابل مصروفات كبيرة .

وقد صاحب هذه التطورات ، تطور موازى فى مجال التشريعات التعليمية عكس الطابع المتسارع للتغيرات فى حقل التعليم ، فصدر القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ موحدا لقوانين التعليم السابقة (أرقام ٦٨ لسنة ١٩٦٨ بشأن التعليم العام و ١٦ لسنة ١٩٦٩ بشأن التعليم الخاص و ٧٥ لسنة ١٩٧٠ بشأن التعليم الفنى) الذى تعرض بدورة لاكثر من خمسة نعديلات لاحقة (فى أقل من ربع قرن) هى القوانين رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨ ورقم ٢ لسنة ١٩٩٤ ورقم ١٦٠ لسنة ١٩٩٧ ورقم ٢٣ لسنة ١٩٩٩ واخيرا القانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٧ المعروف اعلاميا بأسم الكادر الخاص للمعلمين .

وقد أصبح مستقرا حتى فى نظر المؤسسات المالية الدولية (كالبنك الدولى) ، أن العامل الحاكم فى التقدم هو الاستثمار الكثيف فى البشر ، أو ما يسمى بناء رأس المال البشرى ، ولكن يلزم ايضا أن يوظف رأس المال البشرى المكون بكفاءة آى على مستوى انتاجية مرتفع .

ويمكن القول إن تاريخ الفكر التنموي هو سجل لتطور مفهوم رأس المال . فقد وقع التركيز قديما على رأس المال الطبيعي والمالي ، وان لم يهمل عنصر العمل ، ولكن تسارع فى العقود الثلاثة الأخيرة الأعتراف بأهمية العنصر البشرى فى منظومة النمو والتنمية ، فقامت مدرسة " رأس المال البشرى " Human Capital التى أعتبرت أن الاستثمار يقع فى البشر أساسا من خلال التعليم ، مولدا رأس مالى جوهرى للأفراد وللأسرة وللمجتمعات على حد سواء على صورة توجهات اجتماعية ، ومعارف وقدرات ، وتبلور مفهوم " تنمية الموارد البشرية" Human Resources Development الذى قام على إن البشر مورد أخر وعنصر من عناصر الأنتاج ، يتعين إن ينمى ويصان لكى يحقق أقصى انتاجية ممكنة ، ولكن رويدا تزايدت أهمية البشر حتى استقر مفهوم " التنمية البشرية " Human Development الذى يرى فى رفاه

البشر غاية الجهد الانسانى وليس مجرد أحدى وسائله ، ويرتب أهمية كبرى لتطوير القدرات الإنسانية وتوظيف هذه القدرات فى تعظيم الرفاه المجتمعى ،ويوسع نطاق الرفاه فيما وراء الجوانب المادية للعيش إلى الحالات الأرقى من الوجود الانسانى فى نهايات القرن العشرين .

كذلك تبلور مفهوم رأس المال الاجتماعى Social Capital الذى يرتب أهمية كبرى لأنساق العلاقات الاجتماعية التى تنظم البشر فى هياكل مؤسسية تحدد طبيعة النشاط الاجتماعى والاقتصادى ومدى كفاءتة، وحتى فى المنظور الاقتصادى الضيق، يعد رأس المال الاجتماعى عاملا حيويا فى توليد النمو الاقتصادى .

وتتقاطر الكتابات مؤخرا فى موضوع رأس المال الفكرى Intellectual Capital، وتنشأ له الكراسى الأكاديمية فى كبريات الجامعات والذى يعترف بالأهمية الحاسمة للفكر والإبداع فى إدارة المشروعات وفى تطوير المجتمعات .

ولعل أرقى اشكال راس المال الانسانى مايسمى برأس المال الثقافى cultural capital يمثل جماع المعرفة ومعين الهوية والخصوصية الإنسانية لطائفة من البشر ، ويكتسب رأس المال الثقافى أهمية خاصة في حالة مجموعة البلدان العربية التى يمكن أن تحول أرثها الثقافى المشترك إلى عامل نهضة وعزة ، وبالذات على خلفية " صدام الحضارات " في عصر العولمة .

ومن أسف يغيب في غمار الحماس لرأس المال (المالى) والتهافت على تشجيعه في البلدان العربية الفقيرة إن هناك إجماعا الآن حتى في دوائر الاقتصاد العالمى ذاتها على إن جذب رأس المال (المالى) الخارجى أو تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادى أو بناء القدرة التنافسية في الاقتصاد العالمى وهى أعمدة معبد الرأسمالية الراهن، خاصة فالبلدان المتخلفة كلها رهن بكم، وجودة رأس المال البشرى وبمدى رقى رأس المال الاجتماعى .

وقد أستقر في أدبيات التنمية خصوصا في ظل نظام السوق الحر الذى تتحول اليه البلدان العربية، باندفاع خطر، إن الوسيلة الناجعة لمكافحة الفقر هى تمكين الفقراء أنفسهم من كسر حلقة الفقر الشريرة من خلال المشاركة الفاعلة في النشاط الاقتصادى والمجتمعى وليس لدى الفقراء من رأسمال إلا قوة عملهم، ويتطلب ذلك تبنى الدولة لسياسات تزود الفقراء بأنواع راس المال المختلفة : البشرى والاجتماعى والمالى والعينى وأهمها الأول وقوامة المعارف والمهارات التى تتكون عن طريق صنوف التعليم المختلفة والثانى ومبناه التنظيم المؤسسى الاجتماعى والاقتصادى والسياسى المحقق للكفاءة الانتاجية ولمصالح عموم الناس على حد سواء .

وعلى أن التعليم العالى يلعب الدور المحورى في تشكيل الاكثر رقيا من رأس المال الإنسانى بل أن مساهمة التعليم العالى في بناء رأس المال الإنسانى تتعاظم مع إرتقاء صنف رأس المال .

وتكاد مؤسسات التعليم العالى خاصة الجامعات تتحمل العبء الأساس في حيوية الفكر آى تطوير رأس المال الفكرى والحفاظ على ثقافة الأمة وتجديدها آى بناء رأس المال الثقافى من خلال البحث وأعمال الفكر .

وتلعب مؤسسات التعليم العالى خاصة على الانماط التنظيمية المحدثة القائمة على تداخل التخصصات المعرفية دورا أساسيا في تطوير المجتمعات من خلال جهود البحث والتطوير التى تجرى في تضافر وثيق مع وحدات قطاع الاعمال العام والحكومة والمجتمع المدنى (١٠)

المبحث الثانى

هيكل التعليم والهرم السكانى فى مصر

ينخرط فى قطاع التعليم فى مصر حالياً (عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧) ، حوالي ١٩ مليون طالب وطالبه يتوزعون بين مراحل التعليم المختلفة وبين المؤسسات المتنوعة والمتشعبة بصورة هائلة .

مقابل أقل من ٨٥٠ ألف طالب (٩٥ % منهم من الذكور) ملتحقون فى النظام التعليمي المصري قبل عام ١٩٥٢ ، معظمهم فى مرحلة التعليم الأولى (مادون المرحلة الابتدائية الحالية)وتشير نفس المصادر الإحصائية الرسمية إن عدد المدارس عام ١٩٥٢ لم تكن تزيد عن خمسة ألاف مدرسة ، وعدد المدرسين حوالي ٤٠ ألف مدرس أصبح العدد الآن (٢٠٠٦/٢٠٠٧) حوالي ٤٥ ألف مدرسة وعدد مدرسين يزيدون عن مليون مدرس ، هذا بخلاف التعليم الجامعي الذي زاد عدد جامعاته من ثلاث جامعات عام ١٩٥٢ بعدد طلاب لايزيدون عن ٢٠ إلف طالب وطالبه الى أكثر من ثلاثة عشرة جامعة حكومية بعدد طلاب يقارب ١.٧ مليون طالب وطالبه بخلاف الجامعات الخاصة التى بدأ العمل بها منذ صدور القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ وزاد عددها حالياً عن أربعة عشرة جامعه – بخلاف الجامعة الأمريكية العتيدة – تضم ٨٢ كلية ينخرط فيها حوالي ثمانون ألف طالب وطالبه عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ (١١) ، هذا بالإضافه إلى طلاب المعاهد والأكاديميات الخاصة (والتى تزيد عن خمسة وتسعون معهدا) ، وبهذا فان المنخرطين فى سلك القطاع – كطلاب – أصبحوا يشكلون حوالي ٢٦ % من اجمالى السكان فى البلاد عام ٢٠٠٦ .

جدول رقم (١)

توزريع السكان فى مصر وفقا للفئات العمرية فى أول يناير ٢٠٠٤

العمرية		
اقل من ٥ سنوات	٧٨٧٧٧٨٠	%١١.٥
٥ سنوات حتى ١٠ سنوات	٨٨٠١١٣٥	%١٢.٨
١٠ سنوات حتى ١٥ سنة	٩٠٤٧٣٦٢	%١٢.٢
١٥ سنة الى ٢٠ سنة	٨٠٥٠١٠٢	%١١.٧
٢٠ سنة الى ٢٥ سنة	٥٨٨١٤٩٣	%٨.٦
٢٥سنة الى ٣٠ سنة	٥٠٧٩٨٦٥	%٧.٤
٣٠سنة الى ٣٥ سنة	٤٦٦٨٨٧٢	%٦.٨
٣٥ سنة الى ٤٠ سنة	٤٤٦٦٧٣٥	%٦.٥
٤٠سنة الى ٤٥ سنة	٣٦٧٦٨١٣	%٥.٤
٤٥سنة الى ٥٠ سنة	٣٠٩٤٠٣١	%٤.٥

٥٠ سنة الى ٥٥ سنة	٢٣٣٥٤٣٨	%٣.٤
٥٥ سنة الى ٦٠ سنة	١٧١٩٨٥٥	%٢.٥
٦٠سنة الى ٦٥ سنة	١٦١٥٤٩١	%٢.٤
٦٥ سنة الى ٧٠ سنة	١٠٧٨١٥٧	%١.٦
٧٠ سنة فأكثر	١٢٥٥٣٦٠	%١.٨
الاجمالى	٦٨٦٤٨٤٨٩	%١٠٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، بيان مستقل ، نوفمبر ٢٠٠٥ .

وإذا حاولنا تحديد الملامح الرئيسية لهذا التطور الكمي الهائل فى حقل التعليم خلال تلك الفترة الزمنية التى تربوا على نصف قرن ، ونقطة التحول الكبرى التى شكلت مأزقاً تاريخياً للنظام التعليمي فى مصر بعد عام ١٩٦٧ ، نلاحظ الحقائق التالية :-

١-أن تزايدا هائلا قد حدث فى أعداد الملتحقين بالتعليم سواء من حيث الأعداد المطلقة أو بالنسبة لعدد الملتحقين إلى إجمالى من هم فى سن التعليم (نسب الاستيعاب) وكذا فى أعداد الفتيات الملتحقات بالتعليم فى كافة مراحله ومناطقه.

٢-وقد تزامن مع هذا توسعاً كبيرا فى البنية التحتية التعليمية خاصة فى بناء وتشييد المدارس ، وإن كانت قد تعثرت بعد عدوان الخامس من يونيو عام ١٩٦٧ ، مما أدى إلى تفاقم الظواهر السلبية فى النظام التعليمي الحكومي مثل أرتفاع كثافة الفصول (التكدس) وتضاؤل الأجور والمرتبات للعاملين فى حقل التدريس مقارنة بمعدلات التضخم وارتفاع الأسعار .

٣-وقد أدى ذلك إلى بداية إنتشار واسع النطاق فى ظاهرة الدروس الخصوصية منذ منتصف السبعينات من القرن العشرين حتى يومنا .

٤-وقد صاحب ذلك أزمة اقتصادية عاشتها مصر منذ منتصف السبعينات حالت دون زيادة المخصصات المالية لقطاع التعليم الحكومي ، فسمحت الدولة بالمقابل فى أقامة المشروعات التعليمية الخاصة ، وبهذا زادت عدد المدارس الخاصة واللغات من ٦٧٨ مدرسة عام ١٩٧٧/٧٦ (بعدد طلاب لا يزيدون عن ١٥٠ ألف طالب وطالبه يشكلون ٢.٣ % من اجمالى الطلاب المنخرطين فى التعليم قبل الجامعي ذلك العام) إلى ١٢٤٧ مدرسة عام ١٩٨٥/٨٤ (بعدد طلاب تجاوز ٥٠٨ ألف طالب وطالبه يشكلون ٥.٥ % من اجمالى الطلاب فى المرحلة قبل الجامعية) (١٢) وبحلول عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ كان عدد المدارس الخاصة واللغات والأجنبية قد تجاوز ٣٩٢١ مدرسة (بعدد طلاب تجاوز ١.٢ مليون طالب وطالبه يشكلون حوالي ٨.٥ % من اجمالى الطلاب الملتحقين بمراحل التعليم قبل الجامعي)(١٣) ، وفى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ كان هذا العدد قد تجاوز أربعه الألف وخمسمائة مدرسة ينخرط بها حوالي ١.٥ مليون طالب وطالبه يشكلون حوالي ١١ % من اجمالى طلاب المرحلة قبل الجامعية (١٤)

٥–وبتأثير تصاعد الدعوات والخطط داخل المؤسسات الرسمية من أجل ما سمى " ترشيد مجانية التعليم وبداية تحويلها الى سياسات تنفيذية كما جاء فى الخطة الخمسيه للتعليم (١٩٨٧/٨٦ – ١٩٩٢/٩١) (١٥) وما تضمنه كتاب وزارة التربية والتعليم الصادر عام ١٩٩٢ المعنون " مبارك والتعليم " حيث نص على أن مجال ترشيد مجانية التعليم يتحدد فى :–

–مجانية كاملة فى مرحلة التعليم الاساسى .

–المجانية فى المراحل التالية للطالب الملتزم بوظيفتة الاجتماعية كطالب .

–القادرون الذين ارتضوا طواعية الإنفاق فى التعليم الخاص .

–الدراسات العليا بمصروفات (١٦) .

وهو ما عبرت عنه بعض المراكز البحثية المرتبطة بالسياسات الحكومية إلى حد المطالبة بإلغاء مجانية التعليم (١٧) ، و بدأت سياسات التنفيذ بإصدار القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ الذى سمح بإنشاء جامعات خاصة ، كما سمحت القرارات الوزارية منذ عام ١٩٩٢ بإنشاء أقسام للتعليم باللغات الأجنبية بالجامعات الحكومية مقابل مصروفات وبهذا تخلق هيكل اجتماعى جديد للتعليم يقوم على :–

أولا : هيكل جديد لملكية المؤسسات التعليمية .

ثانيا : فرز جديد بين الملتحقين بالجامعات الحكومية قائم على المصروفات .

وقد أدى إتباع سياسات مثل :–

١–المبالغة فى مجاميع القبول بكليات القمة الحكومية وبقية الكليات بالجامعات الحكومية .

٢–نظام التوزيع الجغرافى فى الصارم منذ العام الدراسى ٢٠٠٨/٢٠٠٧ .

٣–التوسع فى إنشاء أقسام باللغات الأجنبية (الانجليزي – الفرنسى) بمصروفات داخل الكليات الحكومية ذاتها.

إلى أزدياد أعداد الطلاب الذين يلتحقون بالجامعات الخاصة والاستثمارية ، وهى الظاهرة التى يطلق عليها علماء الاجتماع " بالإزاحة الاجتماعية " ، مما أدى لزيادة أعداد الجامعات الخاصة والأجنبية مثل الجامعات الفرنسة والكندية والبريطانية والألمانية وغيرها وهكذا تبدل الهيكل الاجتماعى والثقافى للتعليم فى مصر .

يوجد هنا رسم بيانى عن هيكل التعليم فى مصر وفقا للحالة فى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥

وقد ترتب على هذه التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى البلاد ،أن تحركت أعداد من الطلاب وأولياء الأمور لصالح التعليم الخاص سواء لتخفيف عبء " الكثافة العالية فى الفصول الحكومية أو لتوفير مسافة من الأنشطة التربوية والتعليمية لم تعد متاحة بالمدارس الحكومية .

ومع ذلك فقد ظل الثقل الرئيسى فى النظام التعليمى المصرى ، لدى المدارس الحكومية بحيث ظلوا يشكلون حوالى ٩٠% تقريبا من اجمالى الملتحقين بالتعليم قبل الجامعى وفقا للحالة فى العام الدراسى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ كما يظهرها البيان التالى :-

جدول رقم (٢)

تطور أعداد الطلاب بالمدارس الحكومية فى جميع مراحل التعليم خلال الفترة ١٩٩٦/٩٥ – ٢٠٠٤/٢٠٠٥

السنوات	المراحل التعليمية					الاجمالى
	الابتدائى	الاعدادى	الثانوى العام	الثانوى الفنى	معاهد الأزهرية	
٩٦/٩٥	٧٤٧٠٤٣٧	٣٥٣٩٨٤٠	٨١٧٩٨٧	١٦٧٢٥٨٠	١٠٩٠٣٠١	١٤٥٩٠٥٤٥
٩٧/٩٦	٧٥٤١٧٣٩	٣٦٧٩٣٢٥	٨٣٠٥٦٢	١٧٨٨٣٩٤	١١٢٩٨٥٥	١٤٩٦٩٨٧٥
٩٨/٩٧	٧٤٩٩٣٠٣	٣٩٢٧٤٤٥	٩٠٨٤٩٣	١٧٩٣١٢٨	١٢٠٤٧٩٧	١٥٣٣٣١٦٦
٩٩/٩٨	٧٣٥١١١٨	٤١٥٢٦٢٤	٩٦٨٧٠٨	١٨٥٢٣٣٢	١٢٥٤٦٥٩	١٥٥٧٩٤٤١
٢٠٠٠/٩٩	٧٢٢٤٩٨٩	٤٣٤٥٣٥٦	١٠٣٩٩٥٨	١٩١٤٠٢٢	١٢٩٣٢١٠	١٥٨١٧٥٣٥
٢٠٠١/٢٠٠٠	٧١٤٢١٢٧	٤٤٢٧٩٤٤	١٠٨٧٥٠٣	٢٠٥١٤٦٠	١٣٢٠٧٣٤	١٦٠٢٩٧٦٨
٢٠٠٢/٢٠٠١	٧١٤١٣٠٣	٤٣٩٣٢١١	١١٦٢٨٧٩	٢١٤٩٤٠٨	١٣١٩٢٩٢	١٦٢٧٠٩٧٥
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٧١٦٥٦٢٠	٤٢٦٨٣١٩	١٢٤٩٧٠٦	٢٢١٤١٥٢	١٣٧٣١٧٨	١٦٢٧٠٩٧٥
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٧٢١٤٨٢٦	٤١٨٣٥٨٧	١٢٧٢٦٥٠	٢١٩٩٤٨٠	١٤٣٠٧٢٠	١٦٣٠١٢٦٣
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٨٦٣٤١١٥	٢٨٨٩٢١٢	١٢٦٦٢٣٣	٢٠٩٠٠٠٨	١٥٢٩٨٨٣	١٦٤٠٩٤٥١

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئية العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى لعام ٢٠٠٤ يونيو ٢٠٠٥ القاهرة

هذا بخلاف طلاب المحلة قبل الإبتدائى والين بلغ عددهم فى العام الدراسى ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ حوالى ٣٢٨٢٥٥ طالب وطالبة .فإذا حاولنا توزيعهم وفقا للمحافظات والمديريات التعليمية ، فأن الصورة سوف تبدو على النحو التالى :

جدول رقم (٣)

توزيع الطلاب بالمدارس الحكومية حسب المحافظات فى العام الدراسى ٢٠٠٤/٢٠٠٥

الجدول ثلاث صفحات موجود فى الكتاب الورقى المنشور

أما المدارس الخاصة فقد بلغ عدد طلابها نهاية عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ حوالى ١.٢ مليون طالب وطالبة منهم حوالى ١٧٢ ألفا فى مرحلة ماقبل الإبتدائى (بنسبة ١٤.٧% من اجمالى الطلاب الملتحقين بالتعليم الخاص) كما يظهرها البيان التالى :-

جدول رقم (٤)

تطور أعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم الخاص - قبل الجامعى - خلال الفترة ١٩٩٩/٩٨ -٢٠٠٤/٢٠٠٣

المرحلة	١٩٩٩/١٩٩٨			٢٠٠٤/٢٠٠٣			ل نمو التلاميذ خلا
	المدارس	الفصول	التلاميذ	المدارس	الفصول	التلاميذ	الفترة (%)
قبل الإبتدائى : عربى	٨٦٠	٣٨٨٧	١٢٥٨٥٠	٩٣٩	٤٠٢٢	١١٥٣٤٨	٨.٣%)
لغات	٣٠٣	١٥٩٢	٥٠١٩٦	٣٦٩	١٩٤٧	٥٦٢٧٥	١٢.١%
الجملة	١١٦٣	٥٤٧٩	١٧٦٠٤٦	١٣٠٨	٥٦٩٦	١٧١٦٢٣	٢.٥%
الابتدائى عربى	٣٠٩	٣٥٧٦	١١٠١٠٢	٣٦٦	٤٢١٩	١٢٣٠١١	١١.٧%
لغات	٩١١	١١٣٤٦	٤٣٨٩٠٨	١٠٠١	١٢٥٩٣	٤٥٢٠٥٨	١٠.٣%
الجملة	١٢٢٠	١٤٩٢٢	٥٤٩٠١٠	١٣٦٧	١٦٨١٢	٥٧٥٠٦٩	٤.٧%
الاعدادى عربى	٥٤٢	٣٣٦٥	١١٦٨٥٦	٦٧١	٤٢٣٧	١٣٣٥٤٠	١٤.٣%
لغات	٢٥٠	١٧٣٥	٥٠٨٧٩	٣٢٠	٢٠٦٦	٥٣٨٠٥	٥.٨%
الجملة	٧٩٢	٥١٠٠	١٦٧٧٣٥	٩٩١	٦٣٠٣	١٨٧٣٤٥	١١.٧%
الثانوى العام عربى	١٧٥	١٢٩١	٤٤٩٠٢	٢١١	١٤٩٤	٥٠٦٣٠	١٢.٨%
لغات	١٥٩	١١٥٩	٣٤٩٩٣	٢٣٢	١٤٧٩	٤١٥٩٧	١٨.٩%
خدمات	٤	٧	١٥٧	٨٢	٣٠٨	١٢٠١٧	٥٤.١%
الجملة	٣٣٨	٢٤٥٧	٨٠٠٥٢	٥٢٥	٣٢٨١	١٠٤٢٤٤	٣٠.٢%
ثانوى صناعى عربى	٨	٩٦	٣٢٣١	١٠	١٢٢	٣٩٦١	٢٢.٦%
لغات	-	-	-	-	-	-	-
الجملة	٨	٩٦	٣٢٣١	١٠	١٢٢	٣٩٦١	٢٢.٦%
ثانوى تجارى عربى	٤٨	٦٦٢	٢١٣٠٩	٤٧	٧٩٠	٢٦٤٠٧	٢٣.٩%
لغات	١	٣	١٧	١	٢	١٩	١١.٨%
خدمات	١٥٦	١٥٧٩	٦٧٠٢٨	١٩٢	٢٢١٥	١٠٠١٩٨	٤٩.٥%
الجملة	٢٠٥	٢٢٤٤	٨٨٣٥٤	٢٤٠	٣٠٠٧	١٢٦٦٢٤	٤٣.٣%
تربية خاصة عربى	٨	٥٤	٤١٧	١٦	٦٧	٤٨٣	١٤.٨%
لغات	٣	١٧	١٧٢	٣	٢٤	١٦١	٦.٤%

الجملة	١١	٧١	٥٨٩	١٩	٩١	٦٤٤	%٩.٣
الجملة	٣٧٣٧	٣٠٣٦٩	١٠٦٥٠١٧	٤٤٦٠	٣٥٥٨٥	١١٦٩٥١٠	%٩.٨

المصدر :- وزارة التربية والتعليم ، الكتاب الاحصائى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥

وقد توزعت هذه المدارس الخاصة بين ثلاث أنواع متمايزة تعليميا وماليا وأجتماعيا وهى :

- المدارس الدولية international والتى تشكل حاليا حوالى ١٠% من إجمالى المدارس الخاصة العاملة فى مصر
- مدارس اللغات languages وتشكل حوالى ٤٠% من عدد المدارس الخاصة .
- المدارس الخاصة باللغة العربية وتشكل حوالى ٥٠% من إجمالى المدارس الخاصة العاملة فى البلاد .

وإذا تضفنا إلى ذلك أربعة عشرة جامعة خاصة جديدة (تضم حوالى ٨٢ كلية) منشأت بعد صدور القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ الذى سمح انشاء الجامعات الخاصة وأكثر من ١٠٠ معهد خاص بمصروفات ، فان الصورة تبدو مختلفة تماما عما كانت فى منتصف عقد السبعنيات من القرن الماضى .

****

شكل رقم (٢) هيكل التعليم الخاص الجامعى

الفصل الثالث

تطور هيكل الإنفاق الحكومى على التعليم

إستدعى الوضع التعليمى المتدهور الذى كان عليه السكان فى مصر قبل عام ١٩٥٢ ، والذى سبق وعرضناه فى الصفحات السابقة ، تركيز النظام السياسى الجديد على قطاع التعليم سواء بتطبيق قوانين المجانية السابقة (أعوام ١٩٤٣ ، ١٩٥٠) للمرحلتين الابتدائية والثانوية أو من خلال إصدار قانون مجانية التعليم الجامعى عام ١٩٦٢ وبهذا زاد عدد المدارس من أقل من خمسة ألاف مدرسة فى عام ١٩٥٢ الى ٨٧٨٠ مدرسة عام ٥٦/ ١٩٥٧ ثم الى ١٢٦٢٩ مدرسة عام ١٩٧٧/٧٦ ثم الى ١٥ ألف مدرسة عام ١٩٨٥/٨٤ وعشية زلزال أكتوبر عام ١٩٩٢ كان عدد المدارس قد قارب ٢٥ ألف مدرسة نصفها تقريباً كان غير صالح للاستخدام على حد تعبير وزير التربية والتعليم الدكتور حسين كامل بهاء الدين (١٨).

وبالمقابل زاد عدد المدرسين العاملين فى حقل التعليم العام من ٤٠ ألف عام ١٩٥٢ الى ٥٥ ألف عام ١٩٥٧ ثم الى ٢٥٠ ألف مدرس عام ١٩٧٧ ثم الى ٤٥٠ ألف مدرس عام ١٩٩١ ، وبحلول عام ٢٠٠٥ كان عدد المدرسين قد تجاوز مليون مدرس وبالإجمال بلغ عدد العاملين فى قطاع التعليم الحكومى قبل الجامعى حوالى ١.٦ مليون شخص ، أما عدد الطلاب الملتحقين بالمدارس فقد زاد من أقل من ٨٥٠ ألف عام ١٩٥٢ الى ٥.٥ مليون عام ١٩٧٠/٦٩ (١٩) ، وبحلول عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ كان عدد الطلاب والطالبات الملتحقين بالمدارس الحكومية قد تجاوز ١٦.٤ مليون طالب وطالبه كما سبق وعرضنا .

سوف نتناول فى هذا الفصل التطور الذى جرى على الإنفاق الحكومى فى مجال التعليم (المراحل الجامعية وما قبل الجامعية) ، فى محاولة للتعرف على نصيب الطالب من هذا الإنفاق ، ومقارنته بنعدلات التضخم وأرتفاع الأسعار ، وكذا متوسط نصيب المشتغل فى هذا القطاع من الأجور والمرتبات والمكافآت ، سواء فى قطاع التعليم قبل الجامعى أو الجامعى ، لنحدد أوجه التحسن ، أو التعثر فى بعض جوانب نظم التمويل الحكومية فى هذا المجال .

المبحث الاول

تطور الانفاق الحكومى على التعليم

كان من الطبيعى أن تزداد الاعتمادات المالية المدرجة فى الموازنة العامة للدولة لصالح قطاع التعليم ، فزاد الرقم من ٢٨.٧ مليون جنيه ١٩٥٢ إلى ٩٨.٧ مليون جنية عام ١٩٦٥(بما أصبح يشكل حوالى ١٦.١% من ميزانية الخدمات)(٢٠) كما يظهرها الجدول التالى :

جدول رقم (٥)

تطور ميزانية التعليم فى مصر خلال الفترة ١٩٥٣/٥٢ – ١٩٦٤/٦٣ " القيمة بالمليون جنيه "

السنة المالية	ميزانية الدولة	ميزانية التعليم قبل الجامعى		ميزانية الجامعات	
		القيمة	%	القيمة	%
١٩٥٣/٥٢	٢٠٦.٠	٢٥.٢	%١٢.٢	٣.٥	%١.٧
١٩٥٤/٥٣	١٩٧.٥	٢٥.٩	%١٣.١	٣.٥	%١.٨
١٩٥٥/٥٤	٢٢٧.٩	٢٨.٢	%١٢.٤	٣.٧	%١.٦
١٩٥٦/٥٥	٣٣٨.٣	٣١.٠	%٩.٢	٦.٦	%١.٧
١٩٥٧/٥٦	٣٨٠.٥	٢١.٠	%٨.٤	٦.٢	%٢.٢
١٩٥٨/٥٧	٢٨١.٨	٣٧.٩	%١٣.٥	٧.٨	%٢.٨
١٩٥٩/٥٨	٣٩٦.٩	٤١.٣	%١٠.٤	٧.٧	%١.٩
١٩٦٠/٥٩	٣٤٦.٠	٤٤.٢	%١٢.٨	٨.٨	%٢.٥
١٩٦١/٦٠	٣٧٠.١	٥٧.٩	%١٥.٦	١٣.٢	%٣.٦
١٩٦٢/٦١	٤٢٣.٠	٦٢.٨	%١٤.٨	١٣.٥	%٣.٢
١٩٦٣/٦٢	٦٤١.٨	٦٥.٣	%١٠.٢	١٤.٠	%٣.٢
١٩٦٤/٦٣	٩٠٣.٠	٦٨.٠	%٧.٥	١٥.٠	%١.٧

المصدر : د.حامد عمار " اقتصاديات التعليم " القاهرة المركز العربى للبحث والنشر ، ١٩٨٤ ص ١٦٠

وأخذ فى الزيادة عاما بعد أخر حتى بلغ حوالى ٢٥ % عام ١٩٧٤وان ظل عند مستوى ٤.٥ % من الناتج المحلىالمصرى طوال هذه الفترة ثم أخذ بعدها فى الانخفاض كما يظهرها البيان التالى :-

* يغفل عدد من الدارسين لأقتصاديات التعليم فى مصر عنصر غاية فى الأهمية ، وهو ما درجت عليه حكومة الثورة خلال الفترة الأولى لحكمها(١٩٥٤-١٩٦٥) من الأستيلاء على عدد كبير من قصور أفراد العائلة المالكة ورجال الطبقة القديمة وتحويلها إلى مدارس لتعليم أبناء الفقراء ، ونقدر عدد هذه القصور بحوالى ثلاثة آلاف مبنى تحولت إلى مدارس بما وفر على الحكومة الناصرية ما يعادل ١٥٠ مليون جنيه بأسعار ذلك الزمان .

جدول رقم (٦)

تطور ميزانية التعليم فى مصر خلال الفترة ١٩٦٥/٦٤ – ١٩٨٢/٨١ "بالمليون جنية وبالأسعار الجارية

السنة	الميزانية العامة للخدمات (١)	مخصصات التعليم (٢)				التعليم الى ميزان خدمات (٢):(١)	نسبة التعليم لى الناتج القومى
		التربية والتعليم	جامعات والمعاهد	الأزهر	جمالى التعليم		
٦٥/٦٤	٦١٠.٧	٦٨.١	٢٥.٥	٥.١	٩٨.٧	١٦.١%	٤.٥%
٦٦/٦٥	٦٤٩.٤	٨٢.٨	٢١.٩	٥.٦	١١٠.٣	١٧%	٤.٦%
٦٧/٦٦	٦٢٥.٢	٨٥.٣	٢٤.٣	٦.٧	١١٦.٣	١٨.٦%	٤.٧%
٦٨/٦٧	٦٢٥.٥	٨٩.٤	٢٥.٣	٦.٦	١٢١.٣	١٩.٤%	٤.٨%
٦٩/٦٨	٦٦٩.٩	٩٦.٢	٢٨.٦	٧.٣	١٣٢.١	١٩.٧%	٥%
٧٠/٦٩	٧٠٦.٧	١٠٤.١	٢٩.٣	٧.٩	١٤١.٣	٢٠%	٤.٨%
٧١/٧٠	٧٦٠.٣	١٠٧.٢	٢٩.٨	٨.٠	١٤٥.٠	١٩.١%	٤.٧%
٧٢/٧١	٨٣٨.٣	١١١.٩	٣٢.٧	٨.٥	١٥٣.١	١٨.٣%	٤.٤%
١٩٧٣	٨٣٨.٣	١٤٥.٣	٣٤.٩	١٥.٥	١٩٥.٧	٢٣.٣%	٥%
١٩٧٤	٩٣٨.١	١٥٠.٥	٧٠.٧	١٤.١	٢٣٥.٣	٢٥%	٤.٧%
١٩٧٥	١١٧٩.٧	١٧٧.٦	٦٩.٧	١٤.٦	٢٦١.٩	٢٢.٢%	٤.٧%
١٩٧٦	١٧٢٧.٣	٢١٣.٦	٨٥.٧	١٥.٥	٣١٤.٨	١٨.٢%	٤.٣%
١٩٧٧	١٩٦١.٦	٢٢٨.٤	١٠٤	٢٢.٩	٣٥٥.٣	١٨.١%	٤.٥%
١٩٧٨	٢٤٧٢.٤	٢٧١.٤	١٣٩.٨	٢٩.٩	٤٤١.١	١٧.٨%	٤.٣%
١٩٧٩	٤٤٠٤.٢	٣٣٤.٠	١٦٦.٠	٤٠.٦	٤٥٠.٦	١٢.٣%	٤.٣%
٨١/٨٠	٦٨٠١.٨	٣٩٥.٠	٢٠٨.٠	٤٩.٢	٦٥٢.٢	٩.٦%	٤.٥%
٨٢/٨١	٨٥٥٩.٦	٥٩٨.٧	٢٨٤.٠	٧٤.٣	٩٤٧.٠	١١.١%	٤.٥%

المصدر : وزارة التربية والتعليم ، بيانات الإدارة العامة للميزانية بالوزارة ، بيان مستقل وارد بنشرة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، العدد الخامس ، أكتوبر ١٩٨٦ : ملف عن التعليم والتوظف فى مصر " .

والحقيقة أن مقارنة هذا المخصص المالى بمعدلات النمو السكانى من ناحية وزيادة أعداد الملتحقين بالنظام التعليمى فى الريف والمدينة خاصة من أبناء الطبقات الفقيرة من العمال والفلاحين وصغار الموظفين والتجار من ناحية أخرى يعطى نتائج غير ايجابية بشأن انخفاض متوسط نصيب الطالب من الإنفاق

الحكومى على التعليم خلال هذه المرحلة التاريخية خاصة بعد عام ١٩٧٤ الذى شهد ارتفاعاً ملحوظا فى معدلات التضخم وارتفاع الأسعار .

وبرغم تواضع هذه المخصصات المالية لقطاع التعليم الحكومى مقارنة بالإقبال الاجتماعي المتزايد على التعليم من جانب كافة الفئات الاجتماعية فى الريف والمدينة ، فان نسب الاستيعاب فى التعليم قد أخذت فى التزايد عاما بعد الأخر وفقا للإحصاءات الرسمية – التي قد تميل أحيانا للمبالغة – من ٧٨ % من اجمالى عدد الملزمين بالتعليم فى فئات السن عام ١٩٧٨ الى ان بلغت ٩٥ % عام ٩٩/٢٠٠٠ ، كما يظهرها البيان التالي :

جدول رقم (٧)

تطور الأعداد السنوية للمقبولين فى التعليم خلال الفترة (١٩٧٨ – ٩٩/٢٠٠٠)

السنة	عدد الملزمين (بالإلف)	عدد المقبولين	نسبة الاستيعاب	معدلات الزيادة فى عدد المقبولين %
١٩٧٨	١٠١٨	٧٩٣٠٧٢	%٧٧.٩	%٣.٧
١٩٧٩	١٠٤٨	٨٣٢٨٠٠	%٧٨.٥	%٣.٦
٨١/٨٠	١٠٧٩	٨٥٢٤١٠	%٧٩	%٣.٩
٨٢/٨١	١١١٠	٨٨٥٧٨٠	%٧٩.٨	%٣.٩
٨٣/٨٢	١١٤٢	٩١٩٣١٠	%٨٠.٥	%٣.٨
٨٤/٨٣	١١٧٥	٩٥٥٢٧٥	%٨١.٣	%٣.٩
٨٥/٨٤	١٢٠٥	٩٩١٧١٥	%٨٢.٣	%٣.٨
٨٦/٨٥	١٢٣٥	١٠٢٩٩٩٠	%٨٣.٤	%٣.٩
٨٧/٨٦	١٢٦٧	١٠٦٩٣٤٨	%٨٤.٤	%٣.٨
٨٨/٨٧	١٣٠٠	١١١١٥٠٠	%٨٥.٥	%٣.٩
٨٩/٨٨	١٢٣٢	١١٥٣٥١٢	%٨٦.٦	%٣.٨
٩٠/٨٩	١٣٦٤	١١٩٦٢٣٨	%٨٧.٧	%٣.٧
٩١/٩٠	١٣٩٦	١٢٣٩٦٤٨	%٨٨.٨	%٣.٦
٩٢/٩١	١٤٢٨	١٢٨٣٧٧٢	%٨٩.٩	%٣.٦
٩٣/٩٢	١٤٦٢	١٣٣٠٤٢٠	%٩١.٠	%٣.٣
٩٤/٩٣	١٤٩٤	١٣٧٤٤٨٠	%٩٢	%٣.٣
٩٥/٩٤	١٥٢٨	١٤٢١٠٤٠	%٩٣	%٣.٤
٩٦/٩٥	١٥٦٢	١٤٦٨٢٨٠	%٩٤	%٣.٣
٩٧/٩٦	١٥٩٧	١٥١٧١٥٠	%٩٥	%٣.٣
٩٨/٩٧	١٦٣٢	١٥٥٠٤٠٠	%٩٥	%٢.٢
٩٩/٩٨	١٦٦٧	١٥٨٣٦٥٠	%٩٥	%٢.١
٢٠٠٠/٩٩	١٧٠٢	١٦١٦٩٠٠	%٩٥	%٢.١

المصدر : د صلاح الدين متولى "التعليم المصرى والقروض الأجنبية " مرجع سابق ، ص ٣٠

كما حظى الإنفاق على التعليم الجامعى بأهتمام عكسته زيادة المخصصات المالية لهذا القطاع ، وبصورة عامة فقد ظلت نسبة الإنفاق على التعليم الحكومى يتراوح بين ١٣.٩% إلى ١٤.٧% من مصروفات الموازنة العامة خلال عقد التسعينات ، وحتى السنوات الأولى للألفية الثالثة ، برغم زيادة معدلات التضخم وأرتفاع الأسعار الذى أبتلع الأثر الإيجابى لزيادة المخصصات المالية للتعلين كما سوف نعرض بعد قليل .

جدول رقم (٨)

الأنفاق العام للدولة على التعليم خلال الفترة من ٩٨/٩٧ حتى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ (القيمة بالمليون جنية)

	٩٨/٩٧	٩٩/٩٨	٢٠٠٠/٩٩	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٠٠٤/٢٠٠٣
جمالى استخدامات الموازنة العامة	٨٣٥٢٠.٥	٩١٥٢٦.٥	١٠٠٣٠٢.٩	١١٢٦١٤.٣	١٢٦٨٥٢.٨	١٤٣٠١٣.٦	١٥٩٦٠٢.١
الأنفاق العام على التعليم	١٢٤٢٧.٥	١٣٥٢٧.٤	١٤٧٤٧.٣	١٦٥٢٤.٦	١٨١٢٥.٤	٢٠١٩٠.٦	٢٢١٩٩.٩
فاق على التعليم الى استخدامات الموازنة	%١٤.٦	%١٤.٨	%١٤.٧	%١٤.٧	%١٤.٣	%١٤.١	%١٣.٩
لأنفاق على التعليم قبل الجامعى	٩٠٦٠.١	٩٥٤١.٣	١٠٤٨٩.٧	١١٩٢٥.٩	١٣١٧٧.٤	١٤٥٩٧.١	١٦٠٥٣.٣
فاق قبل الجامعى الى الأنفاق العام	%١٠.٨	%١٠.٤	%١٠.٥	%١٠.٦	%١٠.٤	%١٠.٢	%١٠.١
الأنفاق على التعليم الجامعى	٣٣٦٧.٤	٣٩٨٦.١	٤٢٥٧.٦	٤٥٩٨.٧	٤٩٤٨.٠	٥٥٩٣.٥	٦١٤٦.٥
اق على التعليم الجامعى إلى إستخدامات الموازنة العامة	%٤.٠	%٤.٤	%٤.٢	%٤.١	%٣.٩	%٣.٩	%٣.٨

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، والكتاب السنوي لعام ٢٠٠٤ القاهرة / يونيو ٢٠٠٥ .

هكذا تكشفت الصورة العامة أمام دوائر إتخاذ القرار منذ منتصف السبعينات الحقائق التالية :

أولا : أن تزايد مستمراً فى الإلتحاق بالتعليم من كافة طبقات الشعب قد تحققت بما فى ذلك إقبال الفتيات فى الريف والمدن على التعليم .

ثانياُ : وان قدرات الدولة المالية – فى ظل أولويات معينة للإنفاق – لم تعد قادرة على تحمل هذه الأعباء وحدها ، وهو ما أدى إلى تفاقم ظاهرتين سلبيتين فى بنية العملية تعليمية شكلا " نخر السوس " فى الجسد التعليمي المصرى كله وهما :

–تكدس بالفصول وصل إلى حد يستحيل معه إدارة عملية تعليمية وتربوية بكفاءة وفاعلية (من ٦٠ الى ٨٠ تلميذ بالفصل)خاصة فى مدارس الأحياء الفقيرة والأرياف

–تدنى مستوى الأجور والمرتبات للعاملين فى حقل التعليم ، بما يستحيل معه ضمان كفاءة وفاعلية أداء هؤلاء العاملين وفى الصدارة منهم المدرسين وهو ماعبر عنه بصدق وشجاعة الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم فى عام ١٩٩٢ قائلا (لقد تظاهر المجتمع انه يوفى هؤلاء المعلمين أجورهم وهم بدورهم تظاهروا بأنهم يؤدون عملهم .. والتظاهر المتبادل حقق كارثة)(٢١)

ثالثاً: وأن فوائض مالية للإفراد ومصادر دخل جديدة لكثير من الأسرة المصرية قد تحققت سواء سبب سفر ملايين العمال والمهنيين المصريين للعمل فى دول الخليج وبعض الدول العربية النفطية (ليبيا – العراق – الجزائر – السعودية ..... الخ) والذين قدر عددهم خلال الفترة (١٩٧٤– ١٩٩١) بحوالى عشرة ملايين مصرى من مختلف الأعمار والمهن أو بسبب تغيير هيكل الدخول داخل مصر ذاتها وارتفاع حصة بعض الفئات الجديدة من كعكة الدخل القومى (المقاولين – عمال الحرف – المهنيين كالأطباء والمهندسين .... الخ)_هؤلاء أصبحوا قادريين على تمويل جزء كبير من نفقات تعليم أبناءهم .

رابعا: وقد ترتب على ذلك خلق مساريين متوازيين فى السياسات الحكومية – الرسمية وغير الرسمية – فى قطاع التعليم خلال تلك الفترة :–

فمن ناحية أولى لجأت البيروقراطية الحكومية فى حقل التعليم الى إنتاج أسلوب إجبار أولياء الأمور على "التبرع " بالأموال أو ببعض مستلزمات العملية التعليمية لأداء بعض الخدمات التعليمية (القبول لأوراق الالتحاق – طلبات النقل بين المدارس .... الخ) وكان هذا هو الحل الأسهل إداريا ، وإن كان الأصعب اجتماعيا وثقافيا ، وهو ما توقف تقريبا منذ تولى وزير التعليم الأسبق الدكتور حسين كامل بهاء الدين منصبه الوزاري عام ١٩٩٠

ومن ناحية أخرى جرى تشجيع وتحفيز رؤوس الأموال ورجال التعليم على إقامة مشروعات تعليمية ، فانتشر الاستثمار فى مجال التعليم وزادت المدارس الخاصة خلال الفترة (١٩٧٦ – ٢٠٠٦) بأكثر من

عشرة أضعاف تقريبا فى التعليم قبل الجامعى ثم أمتد منها إلى الجامعات الخاصة والمعاهد بمصروفات (انظر الملحق رقم).

وجاء زلزال أكتوبر عام ١٩٩٢ ، فكشف حجم الأزمة التى عبر عنها بصدق وشجاعة وزير التعليم – وقتئذ – الدكتور حسين كامل بهاء الدين حيث تبين أن (نصف المبانى التعليمية – اى حوالى ١٢ ألف مدرسة – لم تكن صالحة للعمل ولا يتوافر فيها المقومات الإنسانية لإدارة عملية تعليمية حقيقية) (٢٢)

وعشية هذا الزلزال المدمر ، كانت الاعتمادات المالية المدرجة فى الموازنة العامة للدولة لقطاع التعليم عام ١٩٩٠/٨٩ حوالى ٢٨٦٦.٤ مليون جنية (منها ٩٤٨.٤ مليون جنية للتعليم الجامعى آى حوالى ثلث الاعتمادات التعليمية) ٠ فإذا بها تزداد بصورة ملحوظة وبمعدلات نمو سنوية تتراوح بين ١٥% و ٩% خلال السنوات الخمسة عشرة اللاحقة لتصل الى ٢٤ مليار جنية فى موازنة عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦

وبالإجمال فقد زاد عدد طلاب التعليم الحكومى حتى قارب ١٦.٤ مليون طالب وطالبة فى العام الدراسى ٢٠٠٥/٢٠٠٤ كما يظهرها البيان التالى :

جدول رقم (٩)

عدد المدارس والطلاب فى مراحل التعليم بالقطاع الحكومى وفقا *للحالة* فى العام الدراسى ٢٠٠٤/٢٠٠٥

البيــان	العــــام			الفنـــي			الازهــرى			الاجمـــالى		
	المدارس	د الطلاب	د الفصول	د المدارس	عدد الطلاب	عدد الفصول	عدد المعاهد	عدد الطلاب	عدد الفصول	عدد المدارس	عدد الطلاب	عدد الفصول
الابتدائي	١٦٣٦	٨٦٣٤١١	٢٠٣٦٧	–	–	–	٢٩٨٥	٩٢٩٥١٢	٢٦٨٦٤	١٩٣٥٤	٩٥٦٣٦٢٧	٢٣٠٥٤٠
الاعدادى	٨٧٥٧	٢٨٨٩٢١	٧٣٧٢٥	–	–	–	٢٤٢٩	٣٢٨٢٠٢	١١٠١٤	١١١٨٦	٣٢١٧٤١٤	٨٤٧٣٩
الثانوي	٢١٧٠	١٢٦٦٢٣	٣٢١٩١	–	–	–	١٥٥٨	٢٧٢١٦٩	٩٧٩١	٣٧٢٨	١٥٣٨٤٠٢	٤١٩٨٢
الفني	–	–	–	١٨٦٨	٢٠٩٠٠٠٨	٥٤٤٩٠	–	–	–	١٨٦٨	٢٠٩٠٠٠٨	٥٤٤٩٠
الجملة	٢٧٢٩	٢٧٨٩٥	٣٠٩٥٩١	١٨٦٨	٢٠٩٠٠٠٨	٥٤٤٩٠	٦٩٧٢	١٥٢٩٨٨٣	٤٧٦٦٩	٣٦١٣٦	١٦٤٠٩٤٥١	٤١١٧٥١

المصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوي لعام ٢٠٠٤ ، القاهرة ، يونيو ٢٠٠٥ ، ص ٨٥

**** هذا بخلاف دور الحضانة والتلاميذ فى المرحلة قبل الابتدائية الذين يزيدون عن ٤٩٤ ألف تلميذ يتوزعون بين مدارس حكومية وخاصة (منهم حوالى ١٦٦ الف بالمدارس الخاصة) وذلك فى العام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ .**

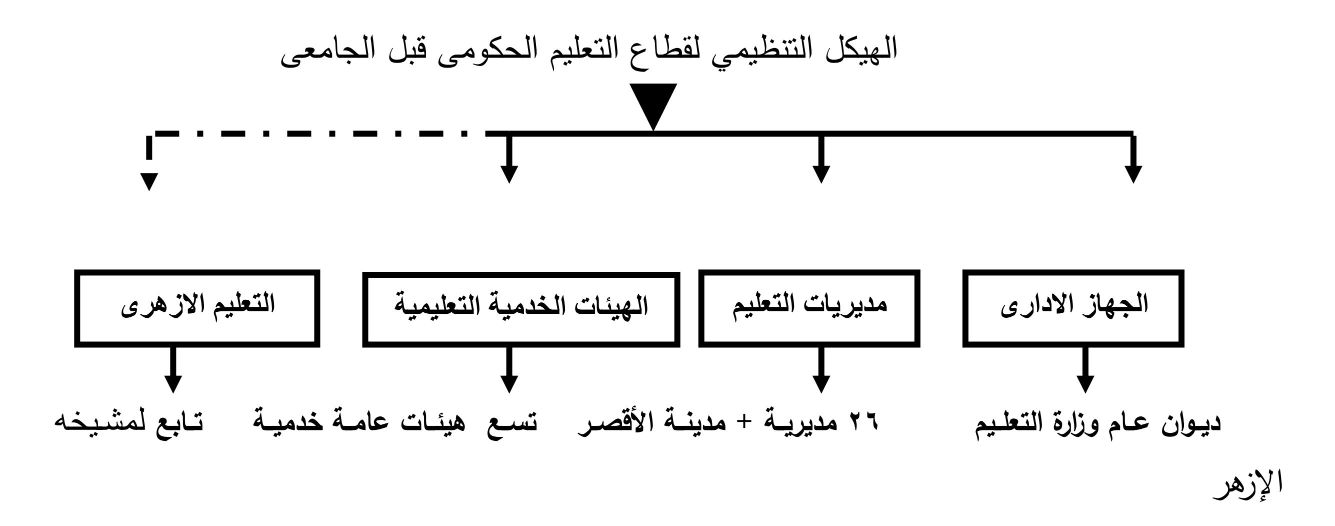
فكيف حدث هذا التطور الكمى ؟ وما هى تأثيراته على مسار العملية التعليمية ؟

دعونـــــا نتنــــاول كــــل مــــن مرحلتــــى لتعلـــــيم الحكـــــومى (قبـــل الجـــــامعى – الجـــــامعى) بشــــئ مــــن التفصـــــيل .

المبحث الثانى

الإنفاق على التعليم الحكومى قبل الجامعى

يتكون قطاع التعليم الحكومى قبل الجامعى من الهيكل التنظيمي التالي :-



الإزهر

وتشمل الهيئات العامة الخدمية الهيئات التالية :-

١-صندوق حصيلة رسوم الخدمات .

٢-المركز الاقليمى لتعليم الكبار .

٣-صندوق الاستشارات والدراسات والبحوث الفنية .

٤-الهيئة العامة للأبنية التعليمية .

٥-المركز القومى للبحوث التربوية .

٦-صندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية .

٧-المركز القومى للامتحانات والتقويم التربوي.

٨-الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار.

٩-صندوق تطوير التعليم .

وبالإضافة الى هذا فيتبع هذا القطاع حوالى ٢٩١٦٤مدرسة عامه (منها ١٨٦٨ مدرسة فنية) علاوة على حوالى ٦٩٧٢معهد أزهرى دينى .

أي بمجموع ٣٦١٣٦ مدرسة ومعهد أزهرى وذلك وفقا للحالة فى العام الدراسى ٢٠٠٤/٢٠٠٥

ويظهر البيان التالى الذى حدث على الاعتمادات المخصصة للتعليم الحكومى قبل الجامعى خلال السنوات التى اعقبت زلزال اكتوبر عام ١٩٩٢ .

جدول رقم (١٠)

تطور الاعتمادات المالية المخصصة للتعليم الحكومى قبل الجامعى خلال الفترة ٩٢/٩١ – ٢٠٠٥/٢٠٠٤

"بالمليون جنية"

السنوات	ديوان عام وزارة التربية والتعليم	يريات التعليم بالمحافظات	الأبنية التعليم	ية الهيئات الخدمية التعليمية	معاهد الأزهرية	الاجمالى	يادة السنوية %
٩٢/٩١	٤٣٧.٧	٢٦٣٣.٧	٢٨.٤	٤٢.٨	–	–	–
٩٣/٩٢	٨٠٥.٤	٣٢٩٤.٩	٧٠.٣	٥٤.٣	–	–	–
٩٤/٩٣	٧٩٠.٥	٣٥٩٤.٢	١١٢٤.١	٦٤.٥	–	–	–
٩٥/٩٤	٨٧٩.٢	٤٢٢٤.١	١٦٣٠.٦	١٠٦.٧	–	–	–
٩٦/٩٥	١٠٩٦.٥	٥٠٥٥.٢	١٨٩٩.٨	١٧٤.٥	٦٦٥.٤	٨٨٩١.٤	–
٩٧/٩٦	١٧٥٨.٢	٥٩٠٦.٠	١٩٩٩.٠	١١٤.٩	٧٤٨.٠	١٠٥٢٦.١	%١٨.٤
٩٨/٩٧	١٣٨٩.٩	٦٤٢٣.٤	١٠٥٣.٠	٢١٢.٩	٨٨٩.٤	٩٩٦٨.٦	%٥.٣
٩٩/٩٨	١٤٦٠.٠	٧٠٩٧.٠	١١٤٦.٤	٢٣٥.٦	٩٨٤.٤	١٠٩٢٣.٤	%٩.٦
٢٠٠٠/٩٩	١٦٦١.١	٧٥٩٦.٩	١٢١٣.٥	٢٣٤.٦	١٢٣١.٦	١١٩٣٧.٧	%٩.٣
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٨٩١.٩	٧٧٢٤.٠	١٤٠٣.٧	٢١٨.٧	١٣١٠.١	١٢٥٤٨.٤	%٥.١
٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٠٧٥.٢	٩٦٤٨.٩	١٤٠٦.٨	٢٦٧.٧	١٣٥٣.٤	١٤٧٥٢.٠	%١٧.٦
٢٠٠٣/٢٠٠٢	–	–	–	–	–	–	–
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢١٢٤.٧	١١٧٢٥.٦	١٣١٠.٠	–	١٦٦٥.٥	–	–
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٧٤٠.١	١٢٨١٢.٣	١٢٢٣.١	٤١٩.٧	١٩١١.٩	١٩١٠٧.١	–

المصدر : حتى عام ١٩٩٧/٩٦ مصدرها مجلدات الحساب الختامى للسنوات (٩٣/٩٢) ص ٥٠٣ ص ٥٨٣ و ٩٤/٩٣ ص ٥٠٥ /٥٨٠/٥٧٠ و ٩٧/٩٦ ص ٥٢١ /٦١٩/٦٠٤ و ٩٤ / ٩٥ ص ٥٢٧ /٦١٠و بعد ذلك مصدرها مجلدات الموازنة العامه للسنوات محل الدراسة .

والنظرة السريعة على البيان السابق تشير إلى زيادة ملموسة فى حجم المخصصات المالية لقطاع التعليم الحكومى قبل الجامعى فى معظم السنوات بمعدلات تتراوح بين ٥.١% إلى ١٨% تذبذبا بين عام وأخر (باستثناء عام ١٩٩٨/٩٧ الذى انخفض فيه عن العام السابق بنحو ٥.٣%) .

جدول رقم (١١)

معدلات الزيادة السنوية فى الاعتمادات المالية لأفرع قطاع التعليم الحكومى

قبل الجامعى خلال الفترة ١٩٩٢/٩١ – ٢٠٠٥/٢٠٠٤ (%)

السنوات	ديوان عام وزارة التربية والتعليم	مديريات التعليم بالمحافظات	هيئة الأبنية التعليمية	بقية الهيئات الخدمية	معاهد الأزهرية %
٩٣/٩٢	%٨٤.٠	%٢٥.١	%١٤٧.٥	%٢٦.٩	....
٩٤/٩٣	%(١.٨)	%٩.١	%١٤٩٩.١	%١٨.٨	....
٩٥/٩٤	%١١.٢	%١٧.٥	%٤٥.١	%٦٥.٤	....
٩٦/٩٥	%٢٤.٧	%١٩.٧	%١٦.٥	%٦٣.٥	......
٩٧/٩٦	%٦٠.٣	%١٦.٨	%٥.٢	%(٣٤.٢)	%١٢.٤
٩٨/٩٧	%(٢٠.٩)	%٨.٨	%(٤٧.٣)	%٨٥.٣	%١٨.٩
٩٩/٩٨	%٥.٠	%١٠.٥	%٨.٩	%١٠.٧	%١٠.٧
٢٠٠٠/٩٩	%١٣.٨	%٧.٠	%٥.٩	%(٠.٤)	%٢٥.١
٢٠٠١/٢٠٠٠	%١٣.٩	%١.٧	%١٥.٧	%(٦.٨)	%٦.٤
٢٠٠٢/٢٠٠١	%٩.٧	%٢٤.٩	%٠.٢	%٢٢.٤	%٣.٣
٢٠٠٥/٢٠٠٤	%٢٨.٩	%٩.٣	%(٦.٦)	–	%١٤.٨

ملحوظة : الأرقام بين الأقواس سالبة

بينما تعطينا وزارة التربيـة والتعليم بيانـات مختلفة الـى حد ما ، ووفقا للبيـان التالى الصادر من قطاع الأمانة العامة بوزارة التربية والتعليم فأن هذه المخصصات قد زادت من ٦.٨ مليار جنيه عام ١٩٩٦/٩٥ إلى ١٧.١ مليار جنيه عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ كما يظهرها البيان التالى :-

جدول رقم (١٢)

مخصصات وزارة التربية والتعليم ومديرياتها خلال الفترة ١٩٩٦/٩٥ – ٢٠٠٥/٢٠٠٤

السنة المالية	اجمالى مخصصات التربية والتعليم ومديرياتها	الزيادة السنوية %
٩٦/٩٥	٦٧٧٣.٠١	–
٩٧/٩٦	٧٧٤٩.٠١	%١٤.٤
٩٨/٩٧	٩٠٥١.٣	%١٦.٨
٩٩/٩٨	٩٩٠٠.٤	%٩.٤
٢٠٠٠/٩٩	١٠٦٦٧.٧	%٧.٨
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٢٢٢١.٧	%١٤.٦
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٣٣٣٧.٧	%٩.١
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٥٣٣٠.٤	%١٤.٩
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٥٧٢٣.٤	%٢.٦
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٧٠٨٦.٢	%٨.٧

المصدر : وزارة التربية والتعليم ، قطاع الأمانة إدارة الموازنة بيان مستقل صادر بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/١٧

كما يلاحظ على الهيئات الخدمية التعليمية التابعة لوزارة التربية والتعليم ، وجود تكرار أو ازدواج اختصاصات لبعض تلك الهيئات مثل المركز الاقليمى لتعليم الكبار والهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار وكذلك المركز القومى للبحوث التربوية والمركز القومى للامتحانات والتقويم التربوي ، وهى كلها عناصر تحتاج الى إعادة نظر فى بعض تلك الهيئات بإدماج بعضها وتوحيد تلك الاختصاصات بحيث تؤدى الى فاعلية تنظيمية وإدارية أفضل .

بيد أن التحليل الدقيق للبيان رقم (١٠) تعطينا نتائج شديدة الأهمية ، سواء على الصعيد المالى والاقتصادى أو على الصعيد التعليمى والاجتماعى من حيث :-

١-إن معدلات الزيادة السنوية تتفاوت بين مكونات قطاع التعليم الحكومى قبل الجامعى ، وان ظلت فى أعلى مستواها لدى ديوان عام وزارة التربية والتعليم الذى يتولى الإنفاق مركزيا – علاوة على الجهاز الادارى للديوان العام للوزارة والجهات التابعة له – على "*الكتاب المدرسى*" و " والتغذية المدرسية " فقد تزايدت اعتمادات الكتاب المدرسى عاما بعد عام حتى تجاوزت فى العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٥ حوالى ١.٢ مليار جنية ، والتغذية المدرسة بلغت عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ حوالى ٣٩٤.٢ مليون جنية ، وقد تراوحت معدلات الزيادة السنوية فى اعتمادات ديوان عام وزارة التربية والتعليم فى المتوسط حول ١٥% ، وهو ما يظهره البيان التالى :-

جدول رقم (١٣)

توزيع الاعتمادات المالية لديوان عام وزارة التربية والتعليم وفقا للأبواب خلال الفترة ٩٥/ ٩٦- ٢٠٠٤/٢٠٠٥

بالمليون جنية المصرى

السنوات	الباب الأول		الباب الثانى		الباب الثالث		الباب الرابع		الاجمالى
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	
٩٦/٩٥	٢٤٨.٠	%٢١.٠	٦٧٠.٨	%٥٦.٧	٢٦١.٠	%٢٢.٠١	٢.٥	%٠.٢	١١٨٢.٣
٩٧/٩٦	٤٢٤.٦	%٢٦.٤	٧٧٣.٠١	%٤٨.١	%٩٨.٣	%٢٤.٨	٨.٧	%٠.٥	١٦٠٤.٧
٩٨/٩٧	٣٦١.٠	%٢٥.٩	٨٦١.٠	%٦١.٩	١٦٥.٨	%١١.٩	٢.١	%٠.١	١٣٨٩.٩
٩٩/٩٨	٣٨٨.٩	%٢٦.٦	٨٨٣.٤	%٦٠.٥	١٨٥.٣	%١٢.٦	٢.٤	%٠.١	١٤٦٠.١
٢٠٠٠/٩٩	٤١٤.١	%٢٤.٩	٩٧٩.٢	%٥٩.٥	٢٥٩.٩	%١٥.٦	٧.٩	%٠.٤	١٦٦١.١
٢٠٠١/٢٠٠٠	٥٠٤.٤	%٢٦.٦	١٠٩٦.٧	%٥٧.٩	٢٧٧.٢	%١٤.٦	١٣.٦	%٠.٧	١٨٩١.٩
٢٠٠٢/٢٠٠١	٥٤١.٢	%٢٦.٠	١١٧٤.٩	%٥٦.٦	٣٤٤.٥	%١٦.٦	١٤.٦	%٠.٧	٢٠٧٥.٢
٢٠٠٣/٢٠٠٢	–	–	–	–	–	–	–	–	–
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٥٨٣.٧	%٢٧.٤	١٥٢٣.٦	%٧١.٧	–	–	١٧.٤	%٠.٨	٢١٢٤.٧
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٦٦٥.٢	%٢٤.٢	١٥٢٦.١	%٥٥.٧	٥١٥.٩	%١٨.٨	٣٢.٩	%١.٢	٢٧٤٠.٠

المصدر : مجلدات الموازنة العامة للدولة للسنوات محل الدراسة ٩٦/٩٥ (صـ ٧٧) و ٩٧/٩٦ (صـ ٨٧ صـ ١٩٥) و ٢٠٠١/٠٠٠ (صـ ٨٧) و ٢٠٠٥/٢٠٠٤ (صـ ٢٠٧)

****جرى استعباد مخصصات البحث العملى من هذا التحليل .**

٢–وكذلك بالنسبة للمخصصات المالية لمديريات التعليم بالمحافظات حيث بلغت الزيادة فى المتوسط سنويا حوالى ٨% ، برغم أن الهيكل الادارى والوظيفى الرئيسى لقطاع التعليم الحكومى يقع فى هذه المديريات (حوالى ١.٥مليون موظف وعامل عام ٢٠٠٥) .

٣–أما المعاهد الأزهرية – والتى تدرج فى موازنة الأزهر الشريف – فقد بلغ المتوسط السنوى للزيادة حوالى ١٣% تقريبا .

٤–أما بقية الهيئات (وعددها تسع هيئات) فقد زادت مخصصاتها المالية بدورها بنسبة تتراوح فى المتوسط سنويا حول ٢٥% .

٥–أما هيئة الأبنية التعليمية فقد حظت بأعلى معدلات للنمو والزيادة خلال السنوات الخمسة الأولى التى أعقبت أحداث زلزال عام ١٩٩٢ ثم أخذت فى الثبات عند مستواها بقية السنوات .

وقد يكون من المناسب التوقف بالتحليل والتعمق فى مجالين هامين وذوى دلالات عميقة فى التعرف على إتجاهات الانفاق الحكومى على التعليم وتأثير هذه النفقات على معدلات الأداء بهذا القطاع وهما :–

–هيئة الأبنية التعليمية .

–الاعتمادات المالية لمديريات التعليم بالمحافظات .

أولا :– هيئة الأبنية التعليمية

أنشئت هيئة الأبنية التعليمية وفقا للقرار الجمهورى رقم (٤٤٨) لسنة ١٩٨٨ بهدف انشاء وصيانة الأبنية التعليمية ونظرا للظروف الاقتصادية التى كانت تمر بها مصر ، وعدم الاهتمام الحكومى بانشاء والتوسع فى البنية التحتيه التعليمية خاصة المدارس ، فقد ظل المخصص والاعتمادات المالية للهيئة عند أدنى مستوياتها حتى بلغت عشيه حدوث زلزال أكتوبر عام ١٩٩٢ حوالى ٢٨.٤ مليون جنية .

ثم فى ظل اهتمام حكومى متزايد بالتوسع فى انشاء المدارس وفى ظل خطه الوزارة الخمسية التى استهدفت إنشاء حوالى ١٧ ألف مدرسة خلال الفترة (١٩٩٥ – ٢٠٠٠) بتكلفة قدرتها الوزارة بنحو ٢٧ مليار جنية (٢٣) ثم عادت الوزارة لتعدل من خطتها بحيث تستهدف بناء ٣٩ ألف مدرسة خلال الفترة (١٩٩٥ – ٢٠١٧) ووضعت خطتها الخمسية(٩٨/٩٧ – ٢٠٠٢/٢٠٠١) على أساس بناء ١٥٠٠ مدرسة كل عام بتكلفة قدرها ٦.٢٣ مليار جنية (٢٤) وذلك بهدف تعويض العجز فى المدارس من ناحية ، وتخفيف كثافة الفصول من ناحية أخرى فدبت الروح فى هيئة الأبنية التعليمية وهكذا زادت مخصصاتهاعلى النحو التالى :–

جدول رقم (١٤)

تطور الاعتمادات المالية المخصصه لهيئة الأبنية التعليمية خلال الفترة ٩٢/٩١ – ٢٠٠٢/٢٠٠١

بالمليون جنية

السنوات	الباب الاول	الباب الثانى	الباب الثالث	الباب الرابع	الاجمالى
٩٢/٩١	٢.٧	١٩.٤	٦.٣	٠.٠٠٠٢	٢٨.٤
٩٣/٩٢	٦.٨	٤٧.٢	١٣.٣	٣.٠	٧٠.٣
٩٤/٩٣	١٤.٢	٥٦.٤	١٠٥٣.٥	–	١١٢٤.١
٩٥/٩٤	٢٠.٨	٩٠.٧	١٣٣٤.٥	١٨٤.٦	١٦٣٠.٦
٩٦/٩٥	٢٦.٥	١١٣.١	١٧٥٤.٤	٥.٨	١٨٩٩.٨
٩٧/٩٦	٣٣.٧	١٢٩.٢	١٥٨٥.٠	٢٥١.١	١٩٩٩.٠
٩٨/٩٧	٤١.١	٩١.٣	٩٢٠.٦	–	١٠٥٣.٠
٢٠٠٠/٩٩	٥٠.٥	١٢٠.٣	٩٧٥.٦	–	١١٤٦.٤
٢٠٠١/٢٠٠٠	٦٤.١	١٣٧.٧	١٠٠٧.٧	٤.٠	١٢١٣.٥
٢٠٠٢/٢٠٠١	٧٦.٠	١٥٢.٥	١١٦٧.٠	٨.٢	١٤٠٣.٧
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٨٧.٤	١٥٣.٨	١١٥٧.٢	٨.٤	١٤٠٦.٨
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٠٢.٥	١٦٦.٦	١٠٢٨.٠	١٢.٩	١٣١٠.٠
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٠٤.٢	١٧٢.٠	٩٣٠.٨	١٦.٠	١٢٢٣.١

المصدر: وزارة المالية ، قطاع الموازنة العامة للدولة ، مجلدات الموازنة العامه للسنوات ٩٣/٩٢ (ص ٥٠٣/ص ٥٨٣) و ٩٥/٩٤ (ص٥٢٧ ص ٦١٠) و ٩٤/٩٣ (ص٥٠٥ ص ٥٧٠ ص ٥٨٠)وموازنـة ٩٧/٩٦ (ص٥٢١ ص ٦٠٤ ص ٦١٩) وموازنـة ٩٩/٩٨ (ص ٥٠٤ ص ٥٨١)وموازنـة ٩٩/ ٢٠٠٠ (ص ٥٠٦) وموازنـة ٢٠٠١ /٢٠٠٢ (ص ٥٠٦ ص ٥٨٣ ص ٥٩٣) وموازنة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ .

فيلاحظ على البيان السابق الحقائق التالية :–

١–إن تطورا ملحوظا قد طرأ على مخصصات الباب الثالث بالهيئة حيث وضعت خطة الوزارة الجديدة بعد عام ١٩٩٢ بحيث يتم بناء خمسة عشر ألف مدرسة بحلول عام ٢٠٠٥ (٢٥) وهكذا قفز المبلغ المخصص للباب الثالث من ٦.٣ مليون حنية عام ١٩٩٢/٩١ الى ١٠٥٣.٥مليون جنية عام ٩٤/٩٣ وأستمر على معدله المرتفع حتى عام ٩٧/٩٦ ثم أخذ فى الانخفاض قليلا منذ دخول الاقتصاد المصرى مرحلة ركود عميقة عام ٩٨/٩٧ وعاود الصعود عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ الى ١١٦٧.٠ مليون جنية وظل يراوح صعودا أو هبوطا حول هذا المبلغ فى السنوات اللاحقة وان كان يلاحظ المستمر للانخفاض فى الاستثمارات الحكومية فى إقامة المدارس الجديدة بعد عام ٢٠٠٣ /٢٠٠٤ .

٢–الملاحظة الثانية الجديرة بالتسجيل هو سلوك البيروقراطية تجاة زيادة المخصصات المالية ، فعلى الأثر زادت هيئة الأبنية التعليمية فى مخصصات الباب الأول (الأجور والمرتبات والمكافآت) للعاملين فيها من ٢.٧ مليون جنية عام ١٩٩٢/٩١ الى ان بلغ عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ حوالى ١٠٤.٢مليون جنيه ..

٣–وكذلك زادت مخصصات الباب الثانى بالهيئة (النفقات الجارية) من ١٩.٤ مليون جنية عام ١٩٩٢/٩١ الى ان بلغت ١٧٢٠.٠ مليون جنية عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ وهو سلوك يحتاج الى اعادة نظر ومراجعة

أما مخصصات مديريات التعليم بالمحافظات والتى يقع على عاتقها العبء الرئيسى للعملية التعليمية بالقطاع الحكومى كله فيظهر البيان التالى مقدار الزيادة التى طرأت على تلك المخصصات خلال العشر سنوات (٩٥ / ٩٦ – ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥) .

جدول رقم (١٥)

تطور مخصصات مديريات التعليم بالمحافظات موزعه بحسب أبواب الإنفاق

خلال الفترة ٩٥/ ١٩٩٦ – ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ " بالمليون جنية "

السنوات	الاعتمادات المالية					معدل الزيادة السنوية
	الباب الاول	الباب الثانى	الباب الثالث	الباب الرابع	الاجمالى	
٩٦/٩٥	٤٤٧٢.٩	٢٦٨.٦	–	٢.٥	٤٧٤٤.٠	–
٩٧/٩٦	٥٢٨١.٩	٢٨٨.٨	–	٨.٧	٥٥٧٩.٤	%١٧.٦
٩٨/٩٧	٦١٢٥.١	٢٩٨.٣	–	٠.٠٣	٦٤٢٣.٤	%١٥.١
٩٩/٩٨	٦٧٤٧.٨	٣٤٩.٢	–	٠.٠٣	٧٠٩٧.٠	%١٠.٥
٢٠٠٠/٩٩	٧٢٣٧.٦	٣٥٩.٣	–	٠.٠٣	٧٥٩٦.٩	%٧.٠
٢٠٠١/٢٠٠٠	٨٣٣٩.٥	٣٨٤.٥	–	٠.٠٣	٨٧٢٤.٠	%١٤.٨
٢٠٠٢/٢٠٠١	٩٢٦٣.٤	٣٨٥.٥	–	٠.٠٨	٩٦٤٩.٠	%١٠.٦
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١١٣١٣.٣	٤١٢.٢	–	٠.١	١١٧٢٥.٦	–
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٢٤٠١.٠	٤١١.٢	–	٠.١	١٢٨١٢.٣	%٩.٣

المصدر : وزارة المالية ، قطاع الموازنة العامه ، مجلدات الموازنة العامه للدولة للسنوات ٩٧/٩٦ (ص ٢٢٩) و ٩٩/٩٨ (ص ٢٨٣ ص ٤٨٣ ص ٤٨٧) و ٢٠٠١/٢٠٠ (ص ٢٨٥ ٤٨٥ ٤٨٩) و ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ (ص ٢٨٥ ص ٤٨٥ ص ٤٨٩) و ٢٠٠٥/٢٠٠٤ (ص ٢٨٥ ص ٤٨٩) .

فإذا تأملنا بيانات الجدول السابق نجد أن الباب الأول (الأجور والمرتبات والمكافآت) يكاد يشكل في المتوسط حوالي ٩٤ % إلى ٩٦ % من اجمالالاعتمادات المالية السنوية للمديريات التعليمية بالمحافظات بينما ظلت النفقات الجارية دون مستوى ٥ % في المتوسط خلال العشر سنوات محل الدراسة .

ومن جهة أخرى فإذا توقفنا عند متوسط نصيب الفرد من العاملين بتلك المديريات التعليمية من الأجور والمرتبات وفقا للمعادلة البسيطة التالية:

متوسط نصيب المشتغل = إجمالى إعتمادات الباب الأول ÷ عدد المشتغلين بالمديريات التعليمية .

وبصرف النظر عن إختلاف مستويات العاملين فى تلك المديريات من حيث :-

- الدرجات الوظيفية (بدءا من مدير المديرية حتى شاغلى الدرجة السادسة من السعاه)
- اختلاف الوظائف النوعية (مدرسين – إداريين – الخدمات المعاونة..........الخ)

فان هذا المتوسط سوف يتراوح عام ٩٦/٩٥ = ٤٥٠٧.١مليون جنية ÷ ١.١ مليون = ٤٠٩٧.٤ جنية سنويا (أى بمتوسط شهرى ٣٤١.٤ جنيها) .

أما في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ = ١٢٤٠١.٠٠ مليون جنية ÷ ١.٦ مليون = ٧٧٥٠.٦ جنية سنويا (أى بمتوسط شهرى ٦٤٥.٩ جنيها) .

بيد أن هذا المتوسط يغفل حقيقتين:

الأولى: هو التفاوت فى المستحقات الأجرية للعاملين فى تلك المديريات وفقا لدرجاتهم الوظيفية ومجموعاتهم الوظيفية (تخصصية – مكتبية – حرفية – فنية – خدمات معاونة)من جهة.

الثانية : طبيعه التفاوت فى الإستقطاعات من الأجور والمرتبات فى صوره استقطاعات المزايا التأمينية (المجموعة الثالثه) والتى تتراوح بين ١٦ % و ١٤.٨ % طبقا للدرجة الوظيفية ومربوط الدرجات المالية بحيث يصبح " الدخل الوظيفي المتاح " فعلا لدى الموظف فى تلك المديريات يقل عن المتوسط المشار اليه سابقا فى حدود ١٦ % فى المتوسط .

والبيان التالى يظهر توزيع مخصصات الباب الأول بمديريات التربية والتعليم بالمحافظات خلال تلك الفترة

جدول رقم (١٦)

هيكل توزيع اعتمادات الباب الأول بمديريات التربية والتعليم بالمحافظات/ خلال الفترة ١٩٩٦/٩٥ – ٢٠٠٥/٢٠٠٤

بالمليون جنية

السنوات	المجموعة الاولى "المزايا النقدية"		المجموعة الثانية "المزايا العينية"		المجموعة الثالثة "المزايا التأمينية"		الاجمالى	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
٩٦/٩٥	٣٧٨٤.٠	%٨٤.٠	٠.٢	–	٧٢٢.٩	١٦.١	٤٥٠٧.١	١٠٠
٩٧/٩٦	٤٤٣٢.٦	٨٣.٨	٠.٢	–	٨٥٥.٤	١٦.٢	٥٢٨٨.٢	١٠٠
٩٨/٩٧	٥١٥٨.٢	٨٣.٨	٠.٢	–	٩٩٧.٦	١٦.٢	٦١٥٦.٠	١٠٠
٩٩/٩٨	٥٦٨٩.١	٨٣.٥	٠.٣	–	١١٢٧.٢	١٦.٥	٦٨١٧.٣	١٠٠
٢٠٠٠/٩٩	٦١٢٤.١	٨٤.٧	٠.٣	–	١١٠٧.٣	١٥.٣	٧٢٣١.٧	١٠٠
٢٠٠١/٢٠٠٠	٧٠٤٩.٦	٨٤.٧	٠.٤	–	١٢٧٢.٥	١٥.٣	٨٣٢٢.٥	١٠٠
٢٠٠٢/٢٠٠١	٧٨٧٩.٤	٨٥.٢	٠.٥	–	١٣٦٦.٥	١٤.٨	٩٢٤٦.٤	١٠٠

٢٠٠٣/٢٠٠٢	–	–	–	–	–	–	–	–
٢٠٠٤/٢٠٠٣	–	–	–	–	–	–	–	–
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٠٦٠٢.٦	٨٥.٦	٠.٦	–	١٧٧٩.٠	١٤.٤	١٢٣٨٢.٢	١٠٠

المصدر : مجلدات الموازنة العامة للدولة للسنوات محل الدراسة ، مرجع سابق .

فاذا كانت مخصصات الباب الأول تتوزع بين ثلاثة مجموعات هى :

- المجموعة الأولى: مكونة من المزايا النقدية والمكافات وتشتمل على البنود التالية :

بند (١) الوظائف الدائمة.

بند (٥) المكافآت.

بند (٦) الرواتب والبدلات.

بند (٧) مزايا نقدية.

–أخرى: تشمل البنود / المكافات الشاملة (بند ٢) وتكاليف المعاريين (بند ٣) وتكاليف اجازات دراسية (بند ٤).

المجموعة الثانية: وتشمل المزايا العينية وتتضمن البنود:

بند (١) تكاليف أغذية للعاملين.

بند (٢)تكاليف ملابس للعاملين.

بند (٣) تكاليف العلاج الطبى للعاملين.

بند (٤) تكاليف خدمات اجتماعية ورياضية للعاملين.

بند (٥) مزايا عينية اخرى للعاملين.

اما المجموعة الثالثه : فتشمل المزايا التأمينية .

فيلاحظ ان العاملين بالمديريات التعليمية بالمحافظات (وعددهم يتجاوز ١.٦ مليون موظف) يكاد لا يحصلون على أى مزايا عينية على الإطلاق وإن ما يدخل جيوبهم فعلا هو مكونات المجموعة الأولى مخصوما منها ضرائب كسب العمل والتمغات الضريبية الأخرى .

وحتى تكتمل صورة الوضع الحالى للعاملين فى مديريات التعليم بالمحافظات فقد ذهبنا الى محاولة تحليل مكونات المجموعة الأولى التى تشكل فعلياً الدخل الوظيفي الذى يحصل عليه شهرياً العاملين فى تلك المديريات ووجدنا الوضع التالي :

جدول رقم (١٧)

هيكل توزيع مخصصات المجموعه الأولى من الباب الأول في مديريات التعليم فى العام ١٩٩٦/٩٥ / بالمليون جنية

المدريات	(١)الوظائف الدائمه		بند(٥) المكافات		٦)الرواتب والبدلا		بند(٧)مزايا نقدية		اخرى *		الاجمالى	
	القيمه	%	القيمه	%	القيمه	%	القيمه	%	القيمه	%	القيمه	%
القاهرة	١١٧.٢	٣٠.٠	١٢٠.٧	٣٠.٥	٠.٢	–	٧٧.٠	١٩.٤	٧٩.٩	–	٣٩٥.٠	١٠٠
الجيزه	٨١.٧	٥٠.٤	٤٨.٤	٣٠	٠.٣	–	٣٢.٠	٢٠	٠.٤	–	١٦٢.٠	١٠٠
القليوبيه	٨٣.٠	٥١.٣	٤٤.٠	٢٧.٢	٠.٠٦	–	٣٤.٠	٢١	٠.٤٤	–	١٦١.٥	١٠٠
الغربيه	١٢٩.٥	٥٠.٤	٧٤.٠	٢٨.٨	٠.٠٩	--	٥٣.٠	٢٠.٦	٠.٠١	–	٢٥٦.٦	١٠٠
المنوفيه	١٠٣.٤	٥٠.٤	٦٠.٠	٢٩.٢	٠.٢	–	٤٠.٤	٢٠	١.٠	–	٢٠٥.٠	١٠٠
كفر الشيخ	٦٤.١	٥٠.٠	٣٧.٧	٢٩.٤	٠.٠٥	–	٣٦.٣	٢٨.٣	٠.٠٥	–	١٣٨.١	١٠٠
الدقهليه	١٧٠.٢	–	١٤.٤	١١.٠	٠.١	–	٦٨.٨	٥١.٣	–	–	٢٥٣.٥	١٠٠
دمياط	٤٨.٦	٥١.٢	٢٧.٨	٢٩.٣	٠.٠٤	--	١٨.٤	١٩.٣	٠.٠٨	–	٩٤.٩	١٠٠
الاسكندريه	١١٣.٣	٥٣.٤	٥٩.٠	٢٧.٨	٠.٢	–	٣٩.٥	١٨.٦	٠.١	–	٢١٢.١	١٠٠
مطروح	٧.١	٤٧.٣	٤.٢	٢٨.٠	١.٢	٨	٢.٥	١٦.٦	–	–	١٥.٠	١٠٠
البحيره	١٩.٠	١٦.٣	٥٦.٦	٤٨.٥	١.٠	–	٤٠.١	–	–	–	١١٦.٧	١٠٠
بورسعيد	٣٣.٢	٥٢.٧	١٧.٥	٢٧.٨	٠.٠٦	–	١٢.٢	١٩.٤	٠.٠٤	–	٦٣	١٠٠
الاسماعيليه	٣٠.٠	٥١.٣	١٧.٠	٢٩.٠	٠.٥	–	١١.٠	١٨.٥	–	–	٥٨.٥	١٠٠
السويس	١٦.٠١	٥٠.٧	٨.٨	٢٧.٨	٠.٠٢	–	٦.٦	٢٠.٦	٠.١٧	–	٣١.٦	١٠٠
البحر الاحمر	٨.٠	٤٦.٢	٥.٠	٢٨.٩	١.٤	–	٢.٩	١٦.٧	–	–	١٧.٣	
شمال سيناء	١٥.٠	٣٨	١٠.٣	٢٦.٠	٧.٤	–	٦.٢	١٥.٨	٠.١	–	٣٩.٠	
جنوب سيناء	٣.٢	٣٨	٢.٨	٣٣.٣	١.٣	–	١.١	١٣	–	–	٨.٤	
الشرقيه	١٤٥.٥	٥٣.٥	٧٢.٠	٢٦.٤	٠.٠١	–	٥٤.٤	٢٠	٠.٠٢	–	٢٧١.٩	
الفيوم	٥٣.٦	٥٠.٥	٣٠.٧	٢٩.٠	٠.٠٣	–	٢١.٧	٢٠	٠.٠٣	–	١٠٦.٠	
بنى سويف	٦٠.٢	٥١.٠	٣٣.٨	٢٨.٧	٠.٠٦	–	٢٣.٧	٢٠	–	–	١١٧.٨	١٠٠
المنيا	٩٩.٧	٥٠.٠	٥٤.٠	٢٧.٠	٦.٠	٣	٣٩.٢	١٩.٧	–	–	١٩٨.٩	١٠٠
اسيوط	٧٤.٢	٤٦.٠	٤٣.١	٢٦.٨	١١.٦	٧.٢	٣١.٥	١٩.٦	–	–	١٦٠.٤	١٠٠
الوادى الجديد	١٥.٤	٤٤.٧	٨.٤	٢٤.٤	٤.٠	١١.٦	٦.٦	١٩	–	–	٣٤.٤	١٠٠
سوهاج	١١٤.٤	٤٨.٤	٦٠.٥	٢٥.٦	١٧.٠	٧.٢	٤٤.١	١٨.٦	–	–	٢٣٦.٠	١٠٠
قنا	٨٢.٩	٤٧.٠	٤٥.٧	٢٦.٠	١٢.٣	٧	٣٥.٢	٢٠	٠.١	+	١٧٦.٠	١٠٠
اسوان	٤٠.٥	٤٧.٠	٤٣.٧	٢٧.٥	٥.٣	٦	١٦.٦	١٩	٠.١	+	٨٦.٠	١٠٠
الاقصر	٩.٧	٥٢.٠	٤.٧	٢٥.٠	١.١	٥.٩	٣.٠	١٦	٠.١	–	١٨.٦	١٠٠
المجموع	١٧٣٨.٧	%٤٧.٨	١٠٠٤.٨	%٢٧.٧	٧٢.٣٣	%.٢	٧٥٨.٠	%٢٠.٨	٨٢.٦٤	%٢.٣	٣٦٣٤.٢	%١٠٠

المصدر: وزارة المالية ، مجلدات الموازنة العامه للدولة للسنه ٩٦٦/٩٥ ص ٢٦٨ ص ٢٣٦ .

❖ اخرى : تشمل بند (٢) المكافات الشامله وبند (٣) تكاليف المعاريين وبند (٤) تكاليف أجازات دراسية.

ويظهر البيان السابق حقائق على درجة عالية من الأهمية، فى إطار فهم طريقة تمويل الباب الأول بمديريات التعليم بالمحافظات حيث نجد :

١. أن حوالى ٣٠ % فى المتوسط من المستحقات الأجرية التى يحصل عليها العاملون فى مديريات التعليم ذلك العام (٩٥/ ١٩٩٦) كانت فى صورة مكافآت (مكافآت الامتحانات) التى يتحصل عليها العاملون فى نهاية العام الدراسى ، بما يشيرالى أن هذه القيمة هى مؤجلة الدفع طوال العام الدراسى ، وأن ما يتحصل عليه العاملون فعلا (والمدرسون) لايزيد عن ٧٢ % من القيمة المقدرة للباب الأول شهريا .
٢. ويؤثر ذلك بلا شك فى تدنى الأجور والمرتبات التى يتحصل عليها المدرسون والعاملون فى حقل التعليم إلى أقل من المتوسط الذى سبق واستخلصناه سابقا بنحو ٣٠.١ % شهرياً وبالتالى فان متوسط الأجر أو المرتب الشهرى عام ١٩٩٦/٩٥ لم يكن يزيد عن ٢٣٩ جنيها فعلياً (مع مراعاة التفاوت فى الدرجات المالية والمجموعات الوظيفية ومربوط الدرجات للعاملين).
٣. ويظهر التحليل كذلك مقدار التفاوت فى مخصصات المكافآت من مديرية تعليمية إلى أخرى فهى لم تتعد ١١.٠ % فى محافظة الدقهليه برغم إنها من أكبر المحافظات من حيث أعداد الطلاب والمدرسين والعاملين فى هذا المجال على مستوى الجمهورية مقابل زيادة المزايا النقدية إلى نحو ٥١.٣ % من إجمالى مخصصات المجموعة الأولى .

وبمقارنة هذا الوضع بالتطور الذي حدث خلال عشر سنوات لاحقة نجد أن نصيب بند المكافآت (بند ٥) قد تزايد بصورة ملحوظة بحيث أصبح يشكل حوالي ٤٠ % في المتوسط من إجمالى اعتمادات المجموعة الأولى من الباب الأول فى المديريات التعليمية، وذلك يعود إلى زيادة هذه المكافات من أخر ١٧٠ يوما من الأجر الأساسى شهريا إلى ٢١٠ يوما عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ والبيان التالى يظهر هذا التطور.

جدول رقم (١٨)

هيكل توزيع مخصصات بنود المجموعة الاولى من الباب الأول بمديريات التعليم بالمحافظات

فى العام المالى ٢٠٠٥/٢٠٠٤ بالمليون جنية

المدريات	(١) الوظائف الدائمة		بند(٥) المكافات		(٦)الرواتب والبدلات		بند(٧)مزايا نقدية		اخرى		الاجمالى	
	القيمه	%	القيمه	%	القيمه	%	القيمه	%	القيمه	%	القيمه	%
القاهرة	٤١٩.٥	٤١.٤	٤٤١.٨	٤٣.٦	١.١	٠.١	١٥٠.٤	١٥	–	–	١٠١٢.٨	١٠٠
الجيزه	١٨٠.٩	٤١.٦	١٨٤.٠	٤٢	١.١	–	٦٨.٣	١٦	–	–	٤٣٤.٥	١٠٠
القليوبيه	٢١٤.٤	٤٢.٢	٢١٣.٩	٤٢.١	٠.٠٨	–	٧٨.٦	١٥	٠.٨	–	٥٠٧.٧	١٠٠
الغربيه	٢٩٢.٦	٤٢	٢٩٧.٤	٤٣	٠.٨	--	١٠٨.٥	١٥.٥	٠.١	+	٦٩٩.٢	١٠٠
المنوفيه	٢٤٣.٣	٤٣.٤	٢٢٥.٠	٤٠	١.٠٤	–	٩٠.٢	١٦	–	–	٥٥٩.٥	١٠٠
كفر الشيخ	١٥٢.١	٤٢	١٥٥.٥	٤٢	٠.٥	–	٥٨.١	١٦	٠.٣	–	٣٦٦.٢	١٠٠
الدقهليه	٤٣٦.٧	٤٣.٥	٤٠٦.٦	٤٠.٥	١.٣	–	١٥٩.٧	١٦	٠.١	–	١٠٠٤.٤	١٠٠
دمياط	١٠٧.٨	٤١	١١٥.٥	٤٣.٥	٠.٣	--	٣٩.٦	١٥	٢.٦	١	٢٦٥.٨	١٠٠

الاسكندريه	٢٢٠.٥	٣٩	٢٦١.٢	٤٦	٢.٣	–	٨٢.٦	١٤	٣.٣	٠.٦	٥٦٩.٩	١٠٠
مطروح	١٥.٥	٣٥	٢٠.٠	٤٥	٢.٠	–	٦.٦	١٥	٠.٤	–	٤٤.٥	١٠٠
البحيره	٢٢٠.٢	٣٨	٢٧٠.٣	٤٦	٢.٥	٤.٥	٨٧.٣	١٥	٦.٦	–	٥٨٦.٩	١٠٠
بورسعيد	٦٨.٤	٣٨	٨٠.٥	٤٥	٠.٢	–	٢٨.٥	١٦	١.١	–	١٧٨.٧	١٠٠
الاسماعيليه	٦٥.٢	٣٨	٧٥.٧	٤٤	٠.٢	–	٢٨.٢	١٦	١.٨	–	١٧١.١	١٠٠
السويس	٣٥.٣	٣٨.١	٤٢.٩	٤٦	٠.٢	–	١٥.٥	١٧	–	–	٩٣.٩	١٠٠
بحر الاحمر	١٩.٥	٣٨	٢١.٢	٤١.١	٣.٥	٦.٨	٧.٣	١٤	–	–	٥١.٥	١٠٠
شمال سيناء	٣٩.٩	٣١.١	٥٢.٩	٤١.٣	١٦.٢	١٣	١٨.٢	١٤	٠.٩	–	١٢٨.١	١٠٠
جنوب سيناء	٩.٢	٣٠	١٤.١	٤٧	٢.٨	٩.٢	٤.١	١٤	٠.١	–	٣٠.٣	١٠٠
الشرقيه	٣٥٣.٩	٤١	٣٦٨.٤	٤٣	١.٧	–	١٣٦.٢	١٦	٣.٠	–	٨٦٣.٢	١٠٠
الفيوم	١١٥.٠	٤١	١١٣.٩	٤١	١.٠	–	٤٩.٤	١٨	–	–	٢٧٩.٣	١٠٠
بنى سويف	١٣٠.٠	٤٣	١٢٤.٠	٤١	٠.٥	–	٥٠.٠	١٦	–	–	٣٠٤.٥	١٠٠
المنيا	٢٣٤.٥	٣٩.٩	٢٥٤.٠	٤٣	٧.٥	١	٩٠.٥	١٥	٠.١	–	٥٨٦.٦	١٠٠
اسيوط	١٦٢.٣	٣٧.٩	١٨٢.١	٤٢.٥	١٥.٥	٣٦	٦٧.٧	١٦	٠.١	–	٤٢٧.٧	١٠٠
الوادى الجديد	٣٦.٧	٣٨.٨	٣٧.١	٣٩	٥.٨	٦	١٤.٨	١٦	–	–	٩٤.٤	١٠٠
سوهاج	٢٢٤.٠	٤٠.٧	٢١٩.١	٣٩.٨	١٩.٥	٣.٦	٨٦.٦	١٦	–	–	٥٤٩.٢	١٠٠
قنا	١٨٠.٠	٣٨.٩	١٨٧.٠	٤٠	١٨.٥	٤	٧٦.٦	١٧	–	–	٤٦٢.١	١٠٠
اسوان	٩٨.٠	٤٠.٦	٨٥.١	٣٥.٣	١٠.٠	٤.٢	٤٧.٨	٢٠	–	–	٢٤٠.٩	١٠٠
الاقصر	٣٢.٥	٣٦.١	٣٥.٣	٣٩.٣	٥.٩	٦.٦	١٦.٢	١٨	٠.١	+	٨٩.٩	١٠٠
المجموع	٤٣٠٧.٠	%٤٠.٦	٤٤٨٤.٥	%٤٢.٢	١٢٢.٢	%١.٢	١٦٦٧.٥	%١٥.٧	٢١.٤	%٠.٢	١٠٦٠٢.٨	١٠٠

المصدر : وزارة المالية ، مجلدات الموازنة العامة للدولة ، العام المالى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ .

أى أننا باستبعاد ٤٠ % من إجمالى مخصصات المجموعة الأولى التى تصرف فعليا فى نهاية العام الدراسى للعاملين فى مديريات التعليم (مكافأة الامتحانات) يصبح متوسط الأجر الشهرى للعامل فى مديريات التعليم عام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ حوالى ٣٨٧.٥ جنيها بدلا من ٦٤٥.٩ جنيها .

هذا المتوسط المتدنى يشير إلى أهمية إعادة هيكلة التمويل الحكومى للتعليم بحيث يوضع نظام جديد يسمح بوضع معايير للتقييم تؤدى إلى توزيع مكافاة الإمتحانات كمتوسط إضافى لأساس المرتب بحيث يتخفف المدرس والعاملين فى حقل التعليم الحكومى عموماً من عبء "تدنى الدخل الوظيف job–income " مما يدفعهم دفعاً إلى الإلحاح على تعاطى الدروس الخصوصية .

وبيانات الجدولين السابقين تشير إلى حقيقة اساسية فى نظام التمويل لقطاع التعليم الحكومى وهو أن "بند المكافات" والحوافز قد أصبحا يشكلان حوالى نصف الدخل الوظيفى الإجمالى الذى يحصل عليه المدرس أو الموظفين العاملين فى حقل التعليم العام قبل الجامعى ومن ناحية فان معظم هذا البند "مؤجل الدفع "

إلى نهاية العام الدراسى مما يفقد أثره المباشر والشهرى فى حياة "المدرس" والعاملين وهو جوهر ومناط آى عملية إصلاح مالى لنظم تمويل التعليم الحكومى فى الفترة القادمة .

جدول رقم (١٩)

تطور مكافآت الأمتحانات ومكافآت التصحيح فى الموازنة العامة للدولة خلال السنوات ٢٠٠٢/٢٠٠١ –٢٠٠٦/٢٠٠٥ " بالمليون جنيه "

السنة المالية	مكافآت الإمتحانات	مكافآت التصحيح	المجموع	% للزيادة السنوية
٢٠٠٢/٢٠٠١	٣٧٤٣.٧ فعلى	١٥١.٣ فعلى	٣٨٩٥.٠	–
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٤٢٧٢.٢ فعلى	١٦٩.٣ فعلى	٤٤٤١.٥	%١٤.٠
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٤٨٦٥.٩ فعلى	١٩٤.٨ فعلى	٥٠٦٠.٧	%١٣.٩
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٥٢٠٠.٠ متوقع	٢٠٠.٠ متوقع	٥٤٠٠.٠	%٦.٧
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٥٧٤٨.٠ ربط	٢٠٨.٠ ربط	٥٩٥٦.٠	%١٠.٣

المصدر : وزارة المالية ، البيان الإحصائى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ .

هذا عن المتوسطات الأجرية السائده فى قطاع التعليم قبل الجامعى ، فماذا عن تطور نصيب الطالب من هذا الإنفاق الحكومى ؟ يشير البيان التالى إلى هذا التطور:

جدول رقم (٢٠)

عدد الطلاب والاعتمادات المالية بمديريات التعليم بالمحافظات ومتوسط نصيب الطالب من هذه الاعتمادات خلال عامى ٩٢/٩١ و٢٠٠٥/٢٠٠٤ " الاعتمادات بالمليون جنية "

المحافظات	١٩٩٢/١٩٩١			٢٠٠٥/٢٠٠٤		
	عدد الطلاب	لاعتماد المالى	متوسط تكلفة لطالب بالجنية	عدد الطلاب	لاعتماد المالى	متوسط تكلفة ب بالجنـ
القاهرة	١٦١٨١٥٥	٢٨٤.٣	١٧٥.٧	١١٧٠٨٢٤	١٢٣٢.٠	١٠٥٢.٢
الاسكندرية	٧٥٥٠٩٣	١٥٣.٨	٢٠٣.٧	٦٩٢٥٩٢	٦٦٦.٥	٩٦٢.٣
البحيره	٨٣٢٧٤٨	١٣٨.٣	١٦٦.١	٩٩٨٣٨٤	٦٧٨.٦	٦٧٩.٧
الغربية	٧٢٩٦٧٦	١٧٣.٤	٢٣٧.٦	٧٧٨٥٧٧	٨٤٢.٨	١٠٨٢.٥
كفر الشيخ	٤٢٣٦٢٦	٨٣.٨	١٩٧.٨	٥٥١١٠٦	٤٤١.٩	٨٠١.٨
المنوفيه	٦٠٩٦٥٠	١٤٤.٦	٢٣٧.٢	٦٨٩٤٥٨	٦٧٤.٥	٩٧٨.٣
القليوبيه	٦٨٩٨٨٩	١٢٥.٥	١٨١.٩	٨٠٣٩٧٤	٦١٠.٣	٧٥٩.١
الدقهليه	٩٢٨٥٧٧	٢٣٧.٥	٢٥٥.٨	١٠١٤٣٠٥	١١٠٧.٩	١٠٩٢.٢
دمياط	٢١٧٣٣٦	٥٧.٨	٢٦٥.٩	٢٣٨٨١١	٣٢١.٣	١٣٤٥.٤
الشرقيه	٨٠٨٥٨٠	١٨٩.٣	٢٣٤.١	١٠٩١٥٠٦	٩٩٨.٢	٩١٤.٥

بورسعيد	١٠٣٣٧٩	٤٤.٣	٤٢٨.٥	١٠٦٠٣٩	٢٠٨.٤	١٩٦٥.٣
الاسماعيليه	١٦٩٧١٣	٤١.٢	٢٤٢.٨	١٩٥٩٩٦	٢٠٢.٧	١٠٣٤.٢
السويس	١٠٦٨٦٧	٢٣.٧	٢٢١.٨	١٠٨٤٧٦	١١١.٣	١٠٢٦.٠
الجيزه	٩٧٦٧٩٠	١١٣.٦	١١٦.٣	١٠٣١٤٣٢	٥٣٠.٩	٥١٤.٧
الفيوم	٣٢٤٨٣٨	٦٨.٤	٢١٠.٦	٥٤٢٠٩١	٣٣٥.٥	٦١٨.٩
بنى سويف	٣١٩٠٠٢	٧٨.٧	٢٤٦.٧	٤٩٦٤٤٥	٣٦٥.٠	٧٣٥.٢
المنيا	٥٧٧٣٢١	١٤٤.٢	٢٤٩.٨	٨٨٨٨٠٦	٧١٠.٣	٧٩٩.١
اسيوط	٥٠٠١١١	١٠٨.١	٢١٦.٢	٧٣٢١٠٨	٥٢٨.٤	٧٢١.٨
قنا	٤٨٠٦٠٥	١١٧.٨	٢٤٥.١	٧٧٧٩٨٥	٥٨٨.٥	٨٧٠.٨
الاقصر	٤٠٢٣٧	١٣.٩	٣٤٥.٥	٦٧٥٨٠١	١١٠.٨	١١٤٦.٦
اسوان	٢٢٨٧٥١	٤٤.٠	١٩٢.٣	٩٦٦٣٦	٣١٣.٠	١١٦٩.٩
مطروح	٣٨١٧٢	١٣.٢	٣٤٥.٨	٢٦٧٥٥٣	٥٦.٦	٩٠١.٥
سوهاج	٥٠٣٢٧١	١٤٠.٢	٢٧٨.٦	٦٢٧٨٥	٦٨٤.٠	٨٧٩.٢
الوادى الجديد	٣٨١٩٣	٢٢.٧	٥٩٤.٣	٤٣٦٧٨	١٢٦.٩	٢٩٠٥.٠
البحر الاحمر	٢٧٩٥٩	١٥.٠	٥٣٦.٥	٤٤٧٢٥	٦٨.٦	١٥٣٣.٨
شمال سيناء	٤٧٣٢٢	٣٢.٤	٦٨٤.٧	٧١٩٠٧	١٦١.٣	٢٢٤٣.٢
جنوب سيناء	٥٩٨٥	٧.١	١١٨٦.٣	١٢٧٤٢	٣٧.٤	٢٩٣٥.٢
الاجمالى	١٢١٠١٨٤٦	٢٦١٦.٨	٢١٦.٢	١٤١٩٣٣٢٥	١٢٧٢٣.٦	٨٦٩.٥

ويكشف البيان السابق مجموعة من الحقائق الجديرة بالتسجيل وهى :-

أولا : أن هناك تفاوتا ملحوظا في متوسط نصيب الطالب في المدارس الحكومية من الاعتمادات المالية من محافظة إلى أخرى، وبصورة تبدو غير منطقية في الكثير من الأحيان ، فهى حوالي ٢٩٠٥.٠ جنيها للطالب في الوادى الجديد ، يليها جنوب سيناء (بقيمة ٢٩٣٥.٢ جنيها) ثم شمال سيناء (٢٢٤٣.٢ جنيها) وبور سعيد (١٩٦٥.٣جنيها) بينما أدناها في محافظة الجيزة (٥١٤.٧ جنيها) والبحيرة والفيوموغيرها وذلك في العام المالى والدراسى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ، وقد رتبناها على النحو الظاهر فى الجدول التالى :

جدول رقم (٢١)

متوسط نصيب الطالب بالمدارس الحكومية من الاعتمادت المالية وفقا للمديريات التعليم

في العام ١٩٩٢/٩١ مرتبة تنازلنا

الترتيب	١٩٩٢/٩١		الترتيب	٢٠٠٥/٢٠٠٤	
	المحافظة	سط نصيب الطالب بالجني		المحافظة	سط نصيب الطالب بالجنب
١	جنوب سيناء	١١٨٦.٣	١	جنوب سيناء	٢٩٣٥.٢
٢	شمال سيناء	٦٨٤.٣	٢	الوادى الجديد	٢٩٠٥.٠
٣	الوادى الجديد	٥٩٤.٣	٣	شمال سيناء	٢٢٤٣.٢
٤	البحر الأحمر	٥٣٦.٥	٤	بورسعيد	١٩٦٥.٣
٥	بورسعيد	٤٢٨.٥	٥	البحر الأحمر	١٥٣٣.٨
٦	مطروح	٣٤٥.٨	٦	دمياط	١٣٤٥.٤
٧	الأقصر	٣٤٥.٥	٧	أسوان	١١٦٩.٩
٨	سوهاج	٢٧٨.٦	٨	الأقصر	١١٤٦.٦
٩	دمياط	٢٦٥.٩	٩	الغربية	١٠٨٢.٥
١٠	الدقهلية	٢٥٥.٨	١٠	القاهرة	١٠٥٢.٢
١١	بنى سويف	٢٤٦.٧	١١	الدقهلية	١٠٩٢.٢
١٢	المنيا	٢٤٩.٨	١٢	الإسماعيلية	١٠٣٤.٢
١٣	قنا	٢٤٥.١	١٣	السويس	١٠٢٦.٠
١٤	الغربية	٢٣٧.٦	١٤	المنوفية	٩٧٨.٣
١٥	المنوفية	٢٣٧.٢	١٥	الأسكندرية	٩٦٢.٣
١٦	الإسماعيلية	٢٤٢.٨	١٦	الشرقية	٩١٤.٥
١٧	الشرقية	٢٣٤.١	١٧	مرسى مطروح	٩٠١.٥
١٨	السويس	٢٢١.٨	١٨	قنا	٨٧٠.٨
١٩	أسيوط	٢١٦.٢	١٩	سوهاج	٨٧٩.٢
٢٠	الفيوم	٢١٠.٦	٢٠	كفر الشيخ	٨٠١.٨
٢١	الأسكندرية	٢٠٣.٧	٢١	المنيا	٧٩٩.١
٢٢	كفر الشيخ	١٩٧.٨	٢٢	القليوبية	٧٥٩.١
٢٣	أسوان	١٩٢.٣	٢٣	بنى سويف	٧٣٥.٢
٢٤	القليوبية	١٨١.٩	٢٤	أسيوط	٧٢١.٨
٢٥	القاهرة	١٧٥.٧	٢٥	البحيرة	٦٧٩.٧
٢٦	البحيرة	١٦٦.١	٢٦	الفيوم	٦١٨.٩
٢٧	الجيزة	١١٦.٣	٢٧	الجيزة	٥١٤.٧

ثانيا :– ومقارنة متوسط نصيب الطالب من الاعتمادات المالية لمديريات التعليم بالمدارس الحكومية عام ١٩٩٢/٩١ بتلك في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ نجد إن هناك زيادة نقدية ملحوظة ، حيث زادت من ٢٢١.٤ جنيها للطالب عام ١٩٩٢/٩١ إلى ٨٦٩.٥ جنيها للطالب عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ ، أى بما يقارب أربعة أضعاف .

ثالثا :_ وحتى تكمل ملامح النصيب الفعلى للطالب في نفقات التعليم ينبغى إضافة مخصصات ديوان عام وزارة التربية والتعليم إلى بقية اعتمادات المديريات التعليمية كل بحسب ثقلها ووزنها النسبي في العملية التعليمية (عدد الطلاب بالنسبة لإجمالى طلاب المدارس الحكومية في الجمهورية) ، هى نظرا إلى إن مخصصات ديوان عام الوزارة ينفق معظمها في ثلاث مجالات أساسية :–

الأول : نفقات طباعة الكتاب المدرسى .

الثانى : نفقات التغذية المدرسية .

الثالث : النفقات الإدارية الأخرى .

وقد قمنا بحساب نصيب كل محافظة (مديرية تعليمية) من تلك النفقات طبقا لنسب عدد الطلاب الواردة في الجدول رقم (٣) وجاءت على النحو التالى :–

جدول رقم (٢٢)

نصيب كل مديرية من المديريات التعليمية من مخصصات ديوان عام اوزارة التربية والتعليم

٩١ /١٩٩٢ و ٢٠٠٤/٢٠٠٥ "القيمة بالمليون جنية "

المديرية	عام ١٩٩٢/٩١			عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥		
	القيمة	النسبة	صيب الطالب بالجنيه	القيمة	النسبة	صيب الطالب بالجنيه
القاهرة	٥٨.٧	%١٣.٤	٣٦.٣	٢٢٧.٤	%٨.٣	١٩٤.٢
الإسكندرية	٢٧.١	%٦.٢	٣٥.٩	١٣٤.٣	%٤.٩	١٩٣.٩
البحيرة	٣٠.٢	%٦.٩	٣٦.٣	١٩١.٨	%٧.٠	١٩٢.١
الغربية	٢٦.٣	%٦.٠	٣٦.٠	١٥٠.٧	%٥.٥	١٩٣.٥
كفر الشيخ	١٥.٣١	%٣.٥	٣٦.١	١٠٦.٩	%٣.٩	١٩٤.٠
المنوفية	٢١.٩	%٥.٠	٣٥.٩	١٣٤.٣	%٤.٩	١٩٤.٨
القلوبية	٢٤.٩	%٥.٧	٣٦.١	١٥٦.٢	%٥.٧	١٩٤.٣
الدقهلية	٣٣.٧	%٧.٧	٣٦.٣	١٩٤.٥	%٧.١	١٩١.٨
دمياط	٧.٩	%١.٨	٣٦.٤	٤٦.٦	%١.٧	١٩٥.٠
الشرقية	٢٩.٨	%٦.٧	٣٦.٩	٢١١.٠	%٧.٧	١٩٣.٣
بورسعيد	٣.٩	%٠.٩	٣٧.٧	١٩.٢	%٠.٧	١٨١
الاسماعلية	٦.١	%١.٤	٣٥.٩	٣٨.٤	%١.٤	١٩٥.٩
السويس	٣.٩	%٠.٩	٣٦.٥	١٩.٢	%٠.٧	١٧٧.٠
الجيزة	٣٥.٥	%٨.١	٣٦.٣	٢٠٢.٨	%٧.٤	١٩٦.٦

الفيوم	١١.٨	%٢.٧	٣٦.٣	١٠٤.١	%٣.٨	١٩٢.٠
بنى سويف	١١.٤	%٢.٦	٣٥.٧	٩٥.٩	%٣.٥	١٩٣.٢
المنيا	٢١.٠	%٤.٨	٣٥.٨	١٧٥.٤	%٦.٤	١٩٧.٣
أسيوط	١٧.٩	%٤.١	٣٥.٨	١٤٢.٥	%٥.٢	١٩٤.٦
سوهاج	١٨.٤	%٤.٢	٣٦.٦	١٥٠.٧	%٥.٥	١٩٣.٨
قنا	١٧.٥	%٤.٠	٣٦.٤	١٣١.٥	%٤.٨	١٩٤.٦
الأقصر	١.٣	%٠.٣	٣٢.٣	١٩.٢	%٠.٧	١٩٨.٧
أسوان	٨.٣	%١.٩	٣٦.٣	٥٢.١	%١.٩	١٩٤.٧
مطروح	١.٣	%٠.٣	٣٤.١	١١.٠	%٠.٤	١٧٥.٢
الوادي الجديد	١.٣	%٠.٣	٣٤.٠	٨.٢	%٠.٣	٢٠٣.٩
البحر الأحمر	٠.٩	%٠.٢	٣٢.٢	٨.٢	%٠.٣	١٩٤.٥
شمال سيناء	١.٨	%٠.٤	٣٨.٠	١٣.٧	%٠.٥	١٩٤.٩
جنوب سيناء	٠.٢	%٠.٠٥	٣٣.٤	٢.٧	%٠.١	٢١١.٩
الإجمالى	٤٣٧.٧	%١٠٠.٠	٣٦.٢	٢٧٤٠.١	%١٠٠	١٩٣.١

رابعا :- وبالتالى نصيب الطالب بالمدارس الحكومية بالمحافظات من نفقات ديوان عام الوزارة يتفاوت من محافظة إلى أخرى فهو بمتوسط ٢١١.٩ جنبها للطالب في محافظة جنوب سيناء بينما يقل ١٧٥.٢ جنيها فقط في محافظة مطروح وذلك في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ وهو في المتوسط العام يبلغ على مستوى الجمهورية ١٩٣.١ جنيها للطالب في ذلك العام ،، بينما كان هذا المتوسط يدور حول ٣٦.٢ جنيها عام ١٩٩٢/٩١ على مستوى البلاد .

خامسا :- وهكذا فان متوسط تكلفة الطالب في المدارس الحكومية من الاعتمادات الواردة بالموازنة العامة للدولة قد زاد من ٢٥٢.٤ جنيها عام ١٩٩٢/٩١ إلى جنيها ثم ١٢٣٤.٢ جنيها عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ .

سادسا :- اما التعليم الأزهرى فقد زادت المخصصات المالية للتعليم الأزهرى – قبل الجامعى – من نحو ٦٦٥.٤ مليون جنية عام ١٩٩٦/٩٥ إلى مايزيد عن ١٩١١٩ مليون حنية عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ كما يظهرها البيان التالى :-

جدول رقم (٢٣)

توزيع مخصصات التعليم الازهرى – قبل الجامعى – على أبواب الانفاق الأربعة خلال الفترة ٩٦/٩٥ – ٢٠٠٥/٢٠٠٤ " بالمليون جنية "

السنوات	الباب الأول		الباب الثانى		الباب الثالث		الباب الرابع		الاجمالى	%
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%		
١٩٩٦/٩٥	٥٥٦.٣	%٨٣.٦	٩١.٢	%١٣.٧	١٧.٩	%٢.٦	–	–	٦٦٥.٤	١٠٠
١٩٩٧/٩٦	٦٣١.٥	%٨٤.٤	٩٦.٧	%١٢.٩	١٩.٨	%٢.٦	–	–	٧٤٨.٠	١٠٠
١٩٩٨/٩٧	٨٢٨.٣	%٨١.٤	١٠٧.٨	%١٢.١	٥٣.٣	%٥.٩	–	–	٨٨٩.٤	١٠٠
١٩٩٩/٩٨	٨١٤.٨	%٨٢.٧	١١٦.٢	%١١.٨	٥٣.٤	%٥.٤	–	–	٩٨٤.٤	١٠٠
٢٠٠٠/٩٩	٩٨٧.٨	%٨٠.١	١٢١.٣	%٩.٨	١٢٢.٥	%٩.٩	–	–	١٢٣١.٦	١٠٠
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٠٩٠.٧	%٨٣.٢	١٢٨.٣	%٩.٧	٩١.١	%٦.٩	–	–	١٣١٠.١	١٠٠
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٠٩٨.٦	%٨١.١	١٥٦.٣	%١١.٥	٩٨.٥	%٧.٢	–	–	١٣٥٣.٤	١٠٠
٢٠٠٣/٢٠٠٢	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١٠٠
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٤٨٣.٩	%٨٩.٠	١٨١.٦	%١٠.٩	–	–	–	–	١٦٦٥.٥	١٠٠
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٦٥٥.٨	%٨٦.٦	١٨١.٦	%٩.٤	٧٤.٥	%٣.٨	–	–	١٩١١.٩	١٠٠

المصدر : مجلدات الموازنة العامة للدولة للسنوات محل الدراسة .

سابعا :- فاذا قارنا بين هذه المخصصات المالية وعدد طلاب المعاهد الزهرية " ابتدائى واعدادى وثانوى " خلال نفس الفترة الذين زادوا ١٠٩٠٣٠١ طالب وطالبة عام ١٩٩٦/٩٥ إلى ١٥٢١٠٨٣ طالب وطالبة عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ وجدنا أن متوسط نصيب تلك المعاهد من الإنفاق الحكومي عام ١٩٩٦/٩٥ حوالي ٦١٠.٣ فيما زاد إلى ١٢٥٦.٩ جنيها عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ .

وان كان الملاحظ إن التركيز الأعلى في معاهد التعليم الأزهرى تتأتى في محافظات سوهاج (١١.٨%) من اجمالى الملتحقين بالتعليم قبل الجامعى ثم محافظات دمياط (١١.٧%) والشرقية (١١.٧%) يليها الغربية (٧.٩%) والبحيرة (٧.٤%) والدقهلية (٨.٦%) ثم قنا (٧.٣%) وأسيوط (٥.٥%) وهى على أية حال مؤشرات ذات دلالة ثقافية وسياسية .

ثامنا :- فإذا معدلات الزيادة السنوية في الاعتمادات المالية المخصصة للتعليم قبل الجامعى (جدول رقم ٨ وجدول رقم ٩ وجدول رقم ١٠) ومعدلات التضخم وارتفاع الأسعار خلال نفس الفترة الزمنية نجد أن هذه المخصصات تكاد تقل فى بعض السنوات بينما ينخفض معدل الزيادة الاسمية في تلك المخصصات إلى ما دون نصف قيمتها فيما يعرف بالقيمة الحقيقية للنفقات .

جدول رقم (٢٤)

تطور الناتج المحلى الاجمالى ومعدلات التضخم وسعر صرف الجنية المصرى إلى الدولار خلال الفترة ١٩٩٦/٩٥ – ٢٠٠٥/٢٠٠٤

السنوات	الناتج المحلى الاجمال بأسعار السوق " بالمليار جنية "	متوسط معدلات التضخم السنوى	سعر صرف الجنية المصرى إلى الدولار بالقرش
٩٦/٩٥	–	%٧.٣	٣٣١.٠
٩٧/٩٦	٢٥٦.٣	%٦.٢	٣٣٨.٩
٩٨/٩٧	٢٧٠.٦	%٤.٣	٣٣٨.٨
٩٩/٩٨	٢٨٦.٩	%٣.٧	٣٣٩.٦
٢٠٠٠/٩٩	٣٠٥.٢	%٢.٨	٣٤٤.٦
٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٩٠.٣	%٢.٤	٣٨٥.٠
٢٠٠٢/٢٠٠١	٣٥٤.٥	%٢.٤	٤٥٠.٠
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٣٩٠.٧	%٧.١	٦٠٣.٣
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٤٠٦.٨	%٩.٥	٦١٩.٠
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٤١٦.٠	%١١.٧	٥٧٧.٩

المصدر :- البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية " الاقتصاد المصرى في أرقام من عام ٩٦/٩٥ حتى ٢٠٠١/٢٠٠٠ أما بعد ذلك مصدر التقارير السنوية للبنك المركزى المصرى لعام ٢٠٠٥/٢٠٠٤

حيث نجد أن :

- معدل الزيادة السنوية المتوسطة فى الاعتمادات المالية الحكومية قبل الجامعية خلال الفترة (١٩٩٦/٩٥ – ٢٠٠٥/٢٠٠٤) = ١١٢.٨% ÷ ٩ سنوات =١٢.٥%

.

ـــ بينما بلغ معدل التضخم السنوى خلال نفس الفترة = ٥٧.٤% ÷ ٩ سنوات = ٦.٤%

أذن فأن معدل الزيادة الحقيقية فى الاعتمادات الحكومية لا تزيد عن ٦.١% خلال تلك الفترة .

****

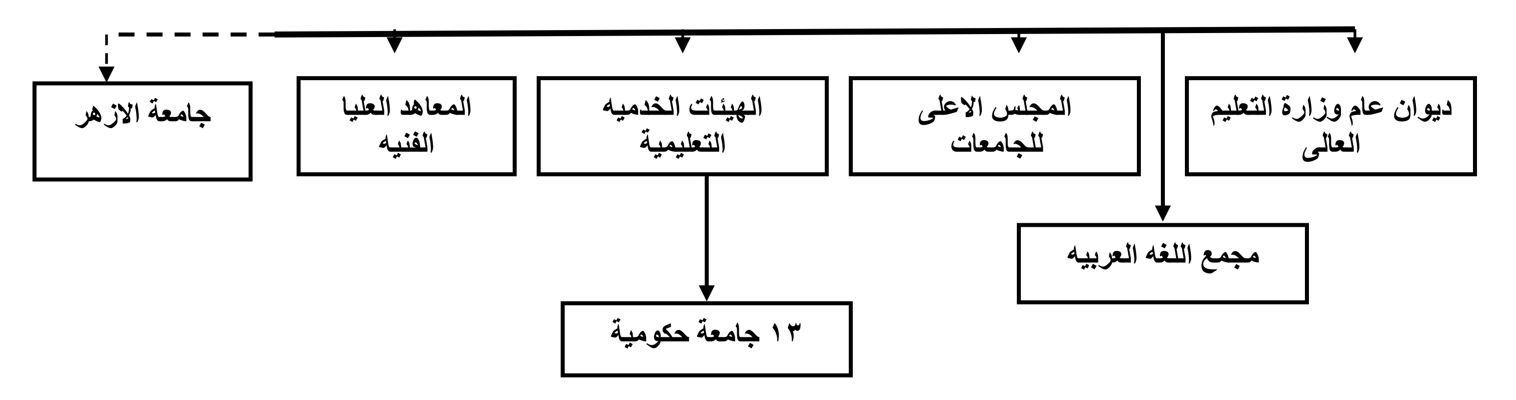
المبحث الثالث

التعليم الجامعى والحكومى

يتكون قطاع التعليم الجامعى (الحكومى) فى مصر من عدة مكونات أساسية من الناحيه الادارية والمالية هى :

الهيكل الادارى والتنظيمى لقطاع التعليم الجامعى

الحكومى فى مصر



ويعمل بالتدريس بالجامعات المصرية وفقا للحاله فى عا٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ حوالى ٩٨ ألف أستاذاً ومدرساً ومعيداً ، بالإضافة إلى أكثر من٢٢٠ ألف موظف إدارى وعامل من مختلف المستويات والدرجات المالية .

بالمقابل زاد أعداد الطلاب والطالبات الملتحقين بهذه الجامعات الحكومية من ٧١٢.٥ ألف طالب وطالبة عام ٩٤/١٩٩٥ ثم إلى ٨٧٢ ألف طالب وطالبة عام ٩٥/١٩٩٦ وأخيرا إلى ١.٧ مليون طالب وطالبه فى العام الجامعى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ موزعين على النحو التالى :-

جدول رقم (٢٥)

توزيع الطلاب بالجامعات الحكومية ونسبتهم خلال السنوات ٩٥/٩٦ - ٩٩/٢٠٠٠ - ٢٠٠٤/٢٠٠٥

الجامعه	٩٥/٩٦		٩٩/٢٠٠٠		٢٠٠٤/٢٠٠٥	
	عدد الطلاب	%	عدد الطلاب	%	عدد الطلاب	%
القاهرة	١٣٣٢٤٣	%١٥.٣	١٨١٥٠٦	%١٣.٤	٢٦٣١٧٢	%١٤.٩
اسيوط	٣٨٤٧٠	%٤.٤	٦٢٣٢٩	%٤.٦	٦٦٣٩٥	%٣.٨
الازهر	١٣٠٨٢٩	%١٥.٠	١٨٤٥٠١	%١٣.٦	٣٧١٧٢٦	%٢١.١
طنطا	٦٧٣٣٨	%٧.٧	١٠٥٤٦٥	%٧.٨	١١٤٨٩٩	%٦.٥
حلوان	٥١٠٥٨	%٥.٩	٩٧٦٢٨	%٧.٢	٩٦٧٠٠	%٥.٥
قناة السويس	٢٠٣٤١	%٢.٣	٤٣٧٦٧	%٣.٢	٤٩٤٥٧	%٢.٨
عين شمس	١٠٤٧١٣	%١٢.٠	١٥٥٠٨٩	%١١.٥	١٨٨٢١٧	%١٠.٧
الاسكندرية	٨٨٩٠٥	%١٠.٢	١٢٤٠٣٢	%٩.٢	١٦٠٢٣٥	%٩.١

المنصورة	٦٥٦٦١	%٧.٥	١٠٢١٨٥	%٧.٥	١١٤٥٦٨	%٦.٥
الزقازيق	٩٣١٥١	%١٠.٧	١٤٤٧٩٧	%١٠.٧	١٥٣٤٥٠	%٨.٧
المنيا	٢٠٥٦٥	%٢.٤	٣٦١٨٩	%٢.٧	٤٠٩٤٨	%٢.٣
المنوفية	٣٧٥٣٧	%٤.٣	٦٢٨٢٩	%٤.٦	٧٦٢٥٦	%٤.٣
جنوب الوادى	٢٠٢٥٠	%٢.٣	٥٣٨٨٧	%٤.٠	٦٥٣٥٣	%٣.٧
الاجمالى	٨٧٢٠٦١	%١٠٠	١٣٥٤٢٠٤	%١٠٠	١٧٦١٣٧٦	%١٠٠

المصدر : الكتاب السنوى لعام ٢٠٠٤ ،مرجع سابق وكذلك الكتاب لإحصاء السنوى العام ٢٠٠٥القاهرة يونيو ٢٠٠٦

ويكشف البيان السابق مجموعة من الحقائق الجديرة بالتسجيل هى :-

اولا :- ان نصيب جامعة الأزهر قد زاد زيادة ملحوظة من اجمالى الطلاب الملتحقين بالجامعات الحكومية خلال السنوات العشر الأخيرة (من ١٥% الى ٢١.٠%) مقابل انخاض نصيب جامعة القاهرة (من ١٥.٣% الى ١٤.٩%) وجامعة اسيوط (من ٤.٤ % الى ٣.٨%) وجامعة طنطا (من ٧.٧ % الى ٦.٥ %) وعين شمس (من ١٢% الى ١٠.٧%) والاسكندرية (من ١٠.٢الى ٩.١%) والمنصورة (من ٧.٥% الى ٦.٥%) والزقازيق (من ١٠.٧% الى ٨.٧%) .

ثانيا :- برغم ذلك فان عدد الطلاب والطالبات الملتحقين بالجامعات الحكومية قد زاد زيادة مطلقة من ٨٧٢.٠ ألف عام ١٩٩٦/٩٥ الى ١.٧ مليون طالب وطالبة عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ آى بزيادة ١٠٢.٠% خلال العشر سنوات (بمتوسط زيادة سنوية ١٠.١% تقريبا) .

بالمقابل زاد أعداد الطلاب والطالبات الملتحقين بهذه الجامعات الحكومية من ٧١٢.٥ ألف طالب وطالبة عام ١٩٩٥/٩٤ إلى ١.٧ مليون طالب وطالبه فى العام الجامعى ٢٠٠٥/٢٠٠٤ موزعين على النحو التالى :-

ثالثا : أما أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية فقد تباينت الإحصاءات والبيانات الرسمية بشأنهم ، فهم وفقا للجهاز المركزى للإحصاء يقدر عددهم بنحو ٦٧.٤ ألف موزعون على النحو التالى :

جدول رقم (٢٦)

أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية الحكومية موزعون حسب الدرجات العلمية وفقاً للحاله فى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣

الجامعه	أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد	معيد	الاجمالى
القاهرة	٢٦٨٤	١٩٣٦	٢٩٧٦	٢٤٤٥	١٩٨٤	١٢٠٢٥
الاسكندرية	١٦٥٥	٩٩٥	١٢٧٢	١١٠٦	١٣٤١	٦٣٦٩
عين شمس	١٦١٤	١٣٤٠	٢١٦٨	١٦٠١	١٣٨٦	٨١٠٩
أسيوط	٦٣٦	٤٠٢	٦٢٩	٧٢٤	٥٦٨	٢٩٥٩
جنوب الوادى	١١٤	٢٥٥	٥٤٧	٤٩٣	٤٨٣	١٨٩٢
طنطا	٦٠٩	٥٠٨	٩٦٦	٨٤٢	٦٥١	٣٥٧٦

المنصوره	١٠١٠	٥٧٠	٩٥٧	٩٣٢	٩٦٤	٤٤٣٣
الزقازيق	١٣٣٩	١٢٢٣	١٧٧٧	١٠٩٦	١١٣٣	٦٥٦٨
المنيا	٤١٠	٣٩٧	٥٩٢	٥٠٧	٣٧٦	٢٢٨٢
المنوفيه	٣٦٢	٣٩٨	٧٤٣	٧٢١	٧٠٤	٢٩٢٨
قناة السويس	٣٨٢	٣٧٧	٨٤١	٨٣٧	٧٣٠	٣١٦٧
حلوان	٤٩٥	٥٨٨	١٢٣٩	٩٤٧	٧٦٧	٤٠٣٦
الأزهر	١٨٨١	١٥٣٩	٢٠٨٤	١٨٥١	١٦٦٤	٩٠١٩
المجموع	١٣١٩١	١٠٥٢٨	١٦٧٩١	١٤١٠٢	١٢٧٥١	٦٧٣٦٣

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامه والاحصاء / الكتاب السنوى لعام ٢٠٠٤ ، القاهرة ، يونيو ٢٠٠٥ ص ١١٦ .

وهكذا يبدو واضحا أن جامعة القاهرة تستحوذ وحدها على حوالى ١٧.٩% من إجمالى اعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية المصرية يليها جامعة (الأزهر ١٣.٤%) ثم جامعة عين شمس بنسبة ٦.٦% ،فحلوان (٦%) فطنطا (٥.٣%) ثم قناة السويس ٤.٧% وهكذا .

رابعا:- ومن جهة أخرى فقد تزايدت الاعتمادات المخصصة لقطاع التعليم العالى (ديوان عام الوزارة + الجامعات الحكومية) خلال الفترة محل الدراسة (٩٥/٩٦ – ٢٠٠٤/٢٠٠٥) من نحو ٢٦٣٠.٥ مليون جنية الى مايزيد عن ٦٣٥٩.١ مليون جنية موزعة على النحو التالى :-

جدول رقم (٢٧)

تطورت اعتمادات الجامعات الحكومية فى مصر خلال الفترة ٩٥/١٩٩٦ – ٢٠٠٤/٢٠٠٥ بالمليون جنية

الجامعات	٩٥/١٩٩٦		٢٠٠٤/٢٠٠٥	
	القيمة	%	القيمة	%
القاهرة	٦١٢.١	٢٤.٧%	١٠٧٦.٠	٢٠.٣%
الاسكندرية	٢٨٢.٣	١١.٤%	٥٩٣.٦	١١.٣%
عين شمس	٢٩٥.٩	١٢.٠%	٦٨٣.٥	١٣.٠%
اسيوط	١٩٤.٧	٧.٩%	٣٨٧.١	٧.٣%
طنطا	١٣٨.٣	٥.٦%	٣٢١.٨	٦.١%
المنصورة	٢٢٨.٢	٩.٢%	٥٦٠.٠	١٠.٦%
الزقازيق	٢٥٦.٣	١٠.٤%	٥٣٣.٣	١٠.١%
حلوان	١١٧.٣	٤.٧%	٢٤٦.٥	٤.٧%
قناة السويس	١٠٧.١	٤.٣%	٢٧٤.٥	٥.٢%
المنوفية	١٠٠.٥	٤.١%	٢٤٥.٨	٤.٧%

المنيا	٨٨.٥	٣.٦%	١٩٢.٠	٣.٦%
جنوب الوادى	٥٣.٣	٢.٢%	١٦٥.٩	٣.١%
الأزهر				
الاجمالى	٢٤٧٤.٩	١٠٠%	٥٢٧٤.٦	١٠٠%

المصدر : وزارة المالية ، قطاع الموازنة العامة للدولة ، موازنة عام ٩٦/٩٥ (صـ ٤٢٢ ، ٥٢٢، ٥٥٥ ٢٠٠٤ ،/ ٢٠٠٥ (صـ ٨٥٢ ، ٥٠٦ ، ٥٩٣) .

خامسا: أى أن النسبية المالية تشير إلى أن :-

١-أعلى حصة من الاعتمادات المالية عام ١٩٩٦/٩٥ جاءت فى جامعة القاهرة يليها عين شمس فالاسكندرية ، الزقازيق ، المنصورة ومن بعدها اسيوط ثم طنطا .

٢-وفى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ لم يختلف الأمر كثيرا باستثناء انخفاض نصيب جامعة القاهرة من ٢٤.٧% الى ٢٠.٣% مقابل تحسن طفيف فى حصة جامعة عين شمس والمنصورة وجامعة جنوب الوادى وانخفاض فى حصة جامعات اسيوط والزقازيق مع ثبات حصص بقية الجامعات الحكومية تقريبا .

٣-واذا ربطنا بين هذا فى مجال الاعتمادات المالية بتلك المتعلقة بنصيب كل جامعة من تلك الجامعات من الطلاب ، فنجد ان حصة جامعات مثل القاهرة قد انخفضت خلال العشر السنوات برغم الزيادة المطلقة فى أعداد الطلاب والطالبات الملتحقين بها .

وحتى تكتمل صورة التمويل الحكومى للجامعات المصرية العامة ، قد يكون من المناسب تحليل مكونات هذه الاعتمادات طبقا لأبواب الإنفاق المختلفة للتعرف على مركز الثقل الرئيس فى هذا الإنفاق .

جدول رقم (٢٨)

مخصصات الجامعات الحكومية فى مصر موزعه حسب ابواب الانفاق خلال عامى ١٩٩٦/٩٥ – ٢٠٠٥/٢٠٠٤

بالمليون جنية

الجامعه	١٩٩٦/٩٥					٢٠٠٥/٢٠٠٤				
	باب اول	باب ثان	باب ثالث	باب رابع	الجملة	باب اول	باب ثان	باب ثالث	باب رابع	الجملة
القاهرة	٣٠٣.٤	١٦٤.٤	٩٥.٨	٤٨.٥	٦١٢.١	٧٤٥.٤	٢٢٥.٢	٨٩.١	١٠.٩	١٠٧٠.٦
الاسكندرية	١٩٨.٦	٥٨.٧	٢٣.٦	١.٤	٢٨٢.٣	٤٥٧.٥	٩٦.٧	٣٧.٣	٢.١	٥٩٣.٦
عين شمس	٢٠٤.٨	٥٩.١	٢٦.٨	٥.٢	٢٩٥.٩	٥٠٨.٨	٩٣.٨	٧٩.٩	١.٤	٦٨٣.٥
اسيوط	١١٥.٥	٣٨.٥	٣٣.١	٧.٦	١٩٤.٧	٢٥٥.٤	٦٦.٨	٦٣.١	١.٨	٣٨٧.١
طنطا	٩٢.٥	٢٨.٤	١٧.٤	٠.١	١٣٨.٣	٢٢٦.٦	٤٦.٣	٤٨.٨	–	٣٢١.٨
المنصورة	١٠٤.٩	٧٤.٨	٣٧.٧	١٠.٨	٢٢٨.٢	٣٠١.٥	١٣٤.٥	١٢٤.٠	–	٥٦٠.٠
الزقازيق	١٩٩.٨	٣٦.٧	١٩.٨	–	٢٥٦.٣	٤٢٩.٩	٦٥.٥	٣٧.٩	–	٥٣٣.٣
حلوان	٧٥.٥	١١.٧	٢٩.٤	٠.٧	١١٧.٣	١٧٨.٣	١٧.٤	٥٠.٨	–	٢٤٦.٥

قناة السويس	٥٩.٨	١٥.٤	٣٢.٣	٠.٠٤	١٠٧.٥٤	١٧٦.٧	٣٢.٦	٦٥.١	٠.٠٦	٢٧٤.٥
المنوفية	٥٨.٥	١٨.٣	٢١.٤	٢.٣	١٠٠.٥	١٦١.٢	٣٧.١	٤٧.٢	٠.٣	٢٤٥.٨
المنيا	٥٦.٦	١٦.٦	١٥.٠	٠.٣	٨٨.٥	١٢٨.٧	٣٩.٨	٢٣.٥	–	١٩٢.٠
جنوب الوادى	٤٠.٧	١٢.٦	–	–	٥٣.٣	٩٧.٦	٢٩.٨	٣٨.٥	–	١٦٥.٩
الازهر	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الاجمالى	١٥١٠.٦	٥٣٥.٢	٣٥٢.٣	٧٦.٩	٢٤٧٥.٥	٣٦٦٧.٢	٨٨٥.٥	٧٠٥.٢	١٦.٧	٥٢٧٤.٦

المصدر :–وزارة المالية ، مجلدات الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٩٦/٩٥ ص ، ص ، ص ، وعام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ ص ، ص

فاذا حاولنا تحديد الأوزان النسبية لكل " باب " من أبواب الانفاق فى كل جامعة من تلك الجامعات فإن الصوره تبدو على النحو التالي :

جدول رقم (٢٩)

التوزيع النسبى لأبواب الانفاق بالجامعات المصرية الحكومية خلال العام المالى ٩٦/٩٥ والعام المالى ٢٠٠٥/٢٠٠٤(%)

الجامعة	١٩٩٦/١٩٩٥					٢٠٠٥/٢٠٠٤				
	باب اول	باب ثان	باب ثالث	باب رابع	الجملة	باب اول	باب ثان	باب ثالث	باب رابع	الجملة
القاهرة	%٤٩.٦	%٢٦.٩	%١٥.٧	%٧.٩	١٠٠	%٦٩.٦	%٢١.٠	%٨.٣	%١.٠	١٠٠
الاسكندرية	%٧٠.١	%٢٠.٨	%٨.٤	%٠.٥	١٠٠	%٧٧.١	%١٦.٣	%٦.٣	%٠.٤	١٠٠
عين شمس	%٦٩.٢	%٢٠.٠	%٩.١	%١.٨	١٠٠	%٧٤.٤	%١٣.٧	%١١.٧	%٠.٢	١٠٠
اسيوط	%٥٩.٣	%١٩.٨	%١٧.٠	%٣.٩	١٠٠	%٦٦.٠	%١٧.٣	%١٦.٣	%٠.٥	١٠٠
طنطا	%٦٦.٩	%٢٠.٥	%١٢.٦	%٠.٠٧	١٠٠	%٧٠.٤	%١٤.٤	%١٥.٢	%٠.٠٣	١٠٠
المنصورة	%٤٦.٠	%٣٢.٨	%١٦.٥	%٤.٧	١٠٠	%٥٣.٨	%٢٤.٠	%٢٢.١	–	١٠٠
الزقازيق	%٧٨.٠	%١٤.٣	%٧.٧	–	١٠٠	%٨٠.٦	%١٢.٣	%٧.١	–	١٠٠
حلوان	%٦٤.٤	%١٠.٠	%٢٥.٠	%٠.٦	١٠٠	%٧٢.٣	%٧.١	%٢٠.٦	–	١٠٠
قناة السويس	%٥٥.٦	%١٤.٣	%٣٠.٠	%٠.٠٤	١٠٠	%٦٤.٤	%١١.٩	%٢٣.٧	%٠.٠٢	١٠٠
المنوفية	%٥٨.٢	%١٨.٢	%٢١.٣	%٢.٣	١٠٠	%٦٥.٦	%١٥.١	%١٩.٢	%٠.١	١٠٠
المنيا	%٦٤.٠	%١٩.٠	%١٧.٠	%٠.٣	١٠٠	%٦٧.٠	%٢٠.٧	%١٢.٢	–	١٠٠
جنوب الوادى	%٦١.٠	%٢١.٦	%١٤.٢	%٣.١	١٠٠	%٦٩.٥	%١٦.٨	%٢٣.٢	%٠.٣	١٠٠

أى أن الثقل الرئيسى فى الانفاق الحكومى على الجامعات تأتى فى بند الأجور والمرتبات (نسبة من ٥٤ % إلى ٧٠% فى المتوسط عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤) ، بينما كان هذا المتوسط عام ١٩٩٦/٩٥ يتراوح بين ٤٦% إلى ٧٠% من إجمالى الاعتمادات المالية المخصصة للجامعات الحكومية .

فإذا توقفنا بالتحليل عند مخصصات الباب الأول بالجامعات المصرية والتى توجه في صورة مرتبات ومكافآت وحوافز وغيرها على العاملين في تلك الجامعات سواء من :-

- عاملين بنظام الكادر التعليمى (بالكادر الخاص) .
- أو العاملين بنظام الكادر الادارى بكافة الدرجات المالية والوظيفية .

والذين يتوزعون على النحو التالى :-

جدول رقم (٣٠)

أعداد العاملين بالكادر العام والكادر الخاص بالجامعات الحكومية عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥

الكادر العام			الكادر الخاص		
الدرجـــة	الوظائف الممولة	%	الدرجـــة	الوظائف الممولة	%
١- الادارة العليا	٤٢٤	٠.٢%	درجة نائب وزير وربت ثابت	٥	٠.٠٠٥%
٢- المجموعة التخصيصة	٦٤٨١٦	٢٩.٤%	رئيس الجامعة	١٢	٠.٠١%
٣- المجموعة الفنية	٥٣٥٥٥	٢٩.٤%	نائب رئيس الجامعة	٤٤	٠.٠٤%
٤- المجموعة الفنية لغير المؤهلين	٦٩	٠.٠٣%	أستاذ	١٥٤٦٨	١٥.٨%
٥- المجموعة المكتبية	٤٢٦١٣	١٩.٤%	أستاذ مساعد	١١٩٩٠	١٢.٣%
٦- المجموعةالمكتبية لغير المؤهلين	٣٨٦	٠.٠٢%	مدرس	٢٥٩١١	٢٦.٥%
٧- المجموعة الحرفية	١٨٦٣٥	٨.٥%	مدرس مساعد	٢٤٦٧١	٢٥.٢%
٨- مجموعةالخدمات المعاونة	٣٩٦٦٢	١٨%	معيد	١٩١٠٥	١٩.٥%
الدرجات الغير موزعة على المجوعات	٦	٠.٠٠٣%	رجات الخاصة غير الموزعة **	٥٨٤	٠.٦%
الإجمـالى	٢٢٠١٦٦	١٠٠%	الإجمالى	٩٧٧٩٠	١٠٠%

المصدر : بيانات الاداريين والكادر العام من الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ، الادارة المركزية للمعلومات ، دراسة عن حجم العمالة بالهيئات العامة الخدمية عام ١٩٩٦/٩٥ القاهرة ١٩٩٨ وعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ . ** الكادر الخاصة غير الموزعة تشمل : زميل/ استشارى مساعد ، استشارى ...الخ

إذن نحن إزاء متوسط للأجور والمرتبات والمكآفات للكادر الجامعى (القانون ٤٩لسنة ١٩٧٢) يترواح بين خمسمائة جنيةإلى ألف جنية للمعيد والمدرس المساعد ثم ألف وخمسمائة جنية للمدرس ، وحوالى ألفى جنية للأستاذ المساعد والأستاذ وأخيرا حوالي ثلاثة ألاف جنية لرؤساء الأقسام والعمداء .وحتى تكتمل الصورة فقد قارنا بين الاعتمادات المدرجة لكل جامعة من تلك الجامعات وعدد طلابها خلال نفس الفترة الزمنية حتى نتعرف أكثر على نصيب الطالب من تلك الاعتمادات وهو ما أظهره البيان التالى : -

جدول رقم (٣١)

متوسط نصيب الطالب من نفقات الجامعات المصريه الحكومية خلال العام المالى ١٩٩٦/٩٥ والعام المالى ٢٠٠٥/٢٠٠٤

" بالجنيه "

الجامعة	متوسط نصيب الطالب عام ٩٦/٩٥	متوسط نصيب الطالب عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤	معدل الزيادة (أو الانخفاض) خلال العشرات سنوات	معدل الزيادة (أو الانخفاض السنوى)
القاهرة	٤٥٩٣.٨	٤٠٦٨.٠	(%١١.٤)	(%١.١٤)
الاسكندرية	٣١٧٥.٢	٣٧٠٤.٥	%١٦.٦	%١.٦٦
عين شمس	٢٨٢٥.٨	٣٦٣١.٤	%٢٨.٥	%٢.٨٥
اسيوط	٥٠٦١.٠	٥٨٣٠.٢	%١٥.١	%١.٥
طنطا	٢٠٥٣.٨	٢٨٠٠.٧	%٣٦.٣	%٣.٦
المنصورة	٣٤٧٥.٤	٤٨٨٧.٩	%٤٠.٦	%٤.٠
الزقازيق	٢٧٥١.٤	٣٤٧٥.٣	%٢٦.٣	%٢.٦
حلوان	٢٢٩٧.٣	٢٥٤٩.١	%١٠.٩	%١.٠
قناة السويس	٥٢٨٦.٨	٥٥٤٩.٤	%٤.٩	%٠.٥
المنوفية	٢٦٧٧.٣	٣٢٢٣.٣	%٢٠.٣	%٠.٢
المنيا	٤٣٠٣.٤	٤٦٨٨.٨	%٨.٩	%٠.٩
جنوب الوادى	٢٦٣٢.٠	٢٥٣٨.٥	(%٣.٥)	(%٠.٣٥)

***الارقام بين الأقواس سالبه .**

أذن كما هو واضح فإن نصيب الطالب من اعتمادات الجامعات المصرية الحكومية قد زاد بمعدل يدور حول ١.٩% فى المتوسط سنوياً ولكن يلاحظ الاتى :

١-أن معدل الزيادة السنوية فى نصيب الطالب من الاعتمادات المالية يتفاوت بصوره كبيره من جامعة الى أخرى فهو ٤ % فى جامعة المنصورة و ٣.٦ % فى جامعة طنطا بينما يقل الى ٠.٩ % فى جامعة المنيا و ١.٠ % فى جامعة حلوان وهكذا .

٢-اما طلاب جامعة القاهرة فقد انخفض نصيبهم من تلك الاعتمادات بصورة ملحوظة خلال العشر سنوات بمعدل يصل الى (١١.٤ %) بمتوسط سنوى (١.١٤%)وكذلك طلبة جامعة الوادى الجديد (٠.٣٥% سنويا) .

٣-واذا قارنا بين معدلات الزيادة السنوية تلك ومعدلات التضخم وارتفاع الأسعار التى تدور حول ٥.٧% إلى ١١% سنويا خلال نفس الفترة فان انخفاض حقيقيا يكون قد حدث فى نصيب الطالب من الانفاق الحكومى على الجامعات المصرية .

وحتى تكتمل ملامح صورة الإنفاق الحكومى على الجامعات المصرية العامة ، ينبغى إضافة مخصصات ديوان عام وزارة التعليم العالى إلى اجمالى الاعتمادات المدرجة للجامعات الحكومية والتى تطورت بدورها من ١٥٥.٦ مليون جنية عام ١٩٩٦/٩٥ الى ٧٨٤.٥ مليون جنية عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ كما يظهرها البيان التالى :-

جدول رقم (٣٢)

تطور الاعتمادات المالية لديوان عام وزارة التعليم العالى موزعة بحسب الابواب

خلال الفترة ١٩٩٦/٩٥ - ٢٠٠٥/٢٠٠٤ " بالمليون جنيه"

السنوات	باب اول	باب ثان	باب ثالث	باب رابع	الاجمالى	معدل الزيادة السنوية
٩٦/٩٥	١٠٤.٩	٥٠.٧	-	-	١٥٥.٦	-
٩٧/٩٦	أدمجت في موازنة واحده مع وزارة التربية والتعليم					
٩٨/٩٧	١١٨.٣	٦٠.٧	١٦٩.٠	٩.٣	٣٥٧.٣	
٩٩/٩٨	١٢٧.٢	٦٤.٢	١٧٧.٠	٦.٥	٣٧٤.٩	%٤.٩
٢٠٠٠/٩٩	١١٧.٠	٦١.٥	١٦٠.٠	٦.٦	٣٤٥.١	%(٧.٩٥)
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٢٨.٨	٦٨.٢	١٨٥.٠	٩.٥	٣٩١.٥	%١٣.٤
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٣٨.٣	٦٨.٢	١٩٧.٠	١٠.٢	٤١٣.٧	%٥.٧
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٥٥.٦	٧٥.٢	-	-	٢٤٨.٥	
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٦٤.٣	٧٥.٤	٥٢٥.٢	١٩.٣	٧٨٤.٥	%٢١٥.٧

المصدر : وزارة المالية ، مجلدات الموازنة العامة للدولة للسنوات محل الدراسة .

فإذا قارناها بعدد الطلاب فإن نصيب الطالب من تلك المخصصات عام ١٩٩٦/٩٥ بلغت ١٧٨.٤ جنيها زادت عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ إلى ٤٤٥.٤ جنيها .

و بإضافة هذا النصيب الى ماسبق من نصيب الطالب من نفقات الجامعات المصرية فإن إجمال نصيب الطالب في الجامعات الحكومية سيكون على الوجه التالى : -

جدول رقم (٣٣)

إجمالى نصيب الطالب من الاعتمادات المخصصة لديوان عام وزارة لاتعليم العالى خلال

عامى ٩٦/٩٥ - ٢٠٠٥/٢٠٠٤ بالجنية المصرى

الجامعة	عام ١٩٩٦/٩٥			عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤		
	وسط نصيبة من تمادات الجامعات	وسط نصيبه من الديوان العام	الأجمالى " بالجنيه "	متوسط نصيبه من اعتمادات الجامعات	متوسط نصيبه من الديوان العام	اجمالى " بالجنيه "
القاهرة	٤٥٩٣.٨	١٧٨.٤	٤٧٧٢.٢	٤٠٦٨.٠	٤٤٥.٤	٤٥١٣.٤
الاسكندرية	٣١٧٥.٢	١٧٨.٤	٣٣٥٣.٦	٣٧٠٤.٥	٤٤٥.٤	٤١٤٩.٩
عين شمس	٢٨٢٥.٨	١٧٨.٤	٣٠٠٤.٢	٣٦٣١.٤	٤٤٥.٤	٤٠٧٦.٨

اسيوط	٥٠٦١.٠	١٧٨.٤	٥٢٣٩.٤	٥٨٣٠.٢	٤٤٥.٤	٦٢٧٥.٦
طنطا	٢٠٥٣.٨	١٧٨.٤	٢٢٣٢.٢	٢٨٠٠.٧	٤٤٥.٤	٣٢٤٦.١
المنصورة	٣٤٧٥.٤	١٧٨.٤	٣٦٥٣.٨	٤٨٨٧.٩	٤٤٥.٤	٥٣٣٣.٣
الزقازيق	٢٧٥١.٤	١٧٨.٤	٢٩٢٩.٨	٣٤٧٥.٣	٤٤٥.٤	٣٩٢٠.٧
حلوان	٢٢٩٧.٣	١٧٨.٤	٢٤٧٥.٧	٢٥٤٩.١	٤٤٥.٤	٢٩٩٤.٥
قناة السويس	٥٢٨٦.٨	١٧٨.٤	٥٤٦٥.٢	٥٥٤٩.٤	٤٤٥.٤	٥٩٩٤.٨
المنوفية	٢٦٧٧.٣	١٧٨.٤	٢٨٥٥.٧	٣٢٢٣.٣	٤٤٥.٤	٣٦٦٨.٧
المنيا	٤٣٠٣.٤	١٧٨.٤	٤٤٨١.٨	٤٦٨٨.٨	٤٤٥.٤	٥١٣٤.٢
جنوب الوادى	٢٦٣٢.٠	١٧٨.٤	٢٨١٠.٤	٢٥٣٨.٥	٤٤٥.٤	٢٩٨٣.٩

فنحن من ناحية نجد أن هذا المتوسط فى نصيب الطالب من نفقات التعليم الحكومى قد أزاد من حيث القيمة الكمية خلال السنوات العشرالأخيرة بنسب (٢.٣%) سنويا فى جامعة الأسكندرية وحوالى (٠.٦%) فى جامعة جنوب الوادى ، بينما أنخفضت فى جامعة القاهرة بنتسبة (٥.٤%) .

هذا التفاوت في نصيب الطالب بالجامعات الحكومية من ناحية ومقارنة الزيادة السنوية فيه بمعدلات التضخم وإرتفاع الأسعار تعطينا نتائج قد تكون غير إيجابية بشأن اتجاهات الإنفاق على التعليم وإنخفاضه الحقيقى عاما بعد أخر وهو ما يحتاج إلى إعادة نظر في ظل ثورة معرفية ومعلوماتية هائلة ستجعل أساس وركائز قوة الدولة وتنافسية اقتصادها تعتمد اكثر فأكثر على مخرجات التعليم لديها من حيث الجودة والأنتاجية .

****

خلاصة نتائج الفصل الثالث :

إذا حاولنا إستخلاص النتائج من عرضنا السابق نجد الحقائق التالية :

١–لقد تعرض الإنفاق الحكومى على التعليم إلى موجات متعاقبة من الصعود والإنخفاض بصورة ملحوظة منذ منتصف القرن العشرين وحتى يومنا ، فمن ٢٨.٧ مليون جنيه فى عام ١٩٥٣/٥٢ (بما كان يشكل حوالى ١٣.٩% من إجمالى مصروفات الميزانية) ، إلى ٨٣.٠ مليون جنيه عام ١٩٦٤/٦٣ (بما أصبح يشكل حوالى ٩.٢% من إجمالى مصروفات الميزانية) .

٢–وبرغم أن الأرقام تشير إلى أستمرار الزيادة فى الإعتماد عاما بعد أخر إلا أن نسبته إلى إجمالى مصروفات الموازنة العامة قد أخذت فى التقلص ، وزاد من الأثر السلبى ، تداعيات العدوان الإسرائيلى على مصر وبقية البلدان العربية يوم الخامس من يونيو عام ١٩٦٧ ، حتى قاربت النسبة ٨% من مصروفات الميزانية طوال الفترة الباقية من عقد الستينات وحتى نهاية عقد الثمانينات .

٣–وعلى النقيض من ذلك ، فإن زيادة أقبال كافة الفئات الاجتماعية على التعليم قد تزايد بصورة هائلة – برغم أستمرار بعض ظواهر التسرب – بحيث أصبح الإستيعاب فى سن الإلزام يتراوح بين ٧٨% فى أواخر السبعينات وحتى ٩٥% فى أواخر الألفية الثانية ومطلع الألفية الثالثة ، مما شكل ضغوطا هائلة على الموارد الحكومية ، وكشف عن إتساع شاسع بين رغبات المجتمع فى تعليم أبنائه من ناحية والموارد الحكومية غير القادرة على الحفاظ على مستوى كفء للتعليم فى المؤسسات التعليمية الحكومية .

٤–وجاء زلزال أكتوبر عام ١٩٩٢ ليكشف عن وجود أزمة عميقة وحقيقية ، عبر عنها ووصفها وزير التعليم الأسبق (د. حسين كامل بهاء الدين) بأنها " كارثة " حينما تبين أن نصف المبانى المدرسية (أى حوالى ١٢ ألف مدرسة) لم تكن صالحة أصلا لإدارة عملية تعليمية إنسانية .

٥–وهكذا ، وفى ظل ظروف سياسية وأمنية حساسة – أبرزها سيطرة بعض جماعات الإرهاب الدينى على جزء هام من المؤسسة التعليمية – برز شعار " التعليم قضية أمن قومى " ، فزاد الإهتمام الحكومى بتخصيص الاعتمادات المالية لبناء وأصلاح المدارس ، وتطوير المناهج وزيادة مكافآت المدرسين ، وقد شهدت هذه الفترة أعلى معدل لزيادة الاعتمادات المالية لصالح قطاع التعليم (الجامعى وقبل الجامعى) من أقل من ٣.٠ مليار جنيه عام ١٩٩٢/٩١ ، إلى نحو ٢٦.٠ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠٠٥/٢٠٠٤ .

٦–بيد أن ما تعرض له الاقتصاد المصرى من موجه تضخمية قد قلص الأثر الإيجابى لهذه الزيادة فى المخصصات المالية وأعتمادات التعليم ، وأضعفت بالتالى من قدرتها على إحداث نقلة نوعية فى أداءه ونتائجه ، بحيث أنخفضت القيمة الحقيقية للزيادة النقدية السنوية من ١٢% فى المتوسط سنويا إلى ما دون ٦.١% فقط .

٧–ونفس الشيء تقريبا حدث بالنسبة لمتوسط نصيب الطالب بالمدارس الحكومية من تلك الاعتمادات ، فمن ناحية زاد هذا المتوسط من ٢٢١.٤ جنيها للطالب عام ١٩٩٢/٩١ ، إلى ٨٦٩.٥ جنيها / طالب فى العام الدراسى ٢٠٠٥/٢٠٠٤ ، مع وجود تباينات وأختلافات ملحوظة فى تلك المتوسطات من محافظة إلى أخرى .

٨–أما متوسط نصيب الطالب الجامعى فقد زاد بدوره من ٣٦٠٦.٢ جنيها للطالب عام ١٩٩٢/٩١ (دون جامعة الأزهر) ، إلى ٤٣٥٧.٧ جنيها فى العام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ ، مع وجود تفاوت وتباين أيضا بين طلاب الجامعات الحكومية .

٩–وبمقارنة هذا المتوسط فى نصيب الطالب (الجامعى وما قبل الجامعى) من تلك الاعتمادات ومعدلات التضخم وأرتفاع الأسعار ، نكتشف أن أنخفاضا حقيقا قد حدث فى ذلك المتوسط خلال تلك الفترة .

١٠–ونفس الأمر حدث فى متوسط الأستحقاقات الأجرية للعاملين فى حقل التعليم (الجامعى وما قبل الجامعى) ، حيث زاد متوسط هذا الاستحقاق الأدبى بالقيمة النقدية من ٣٤١.٤ جنيها شهريا عام ١٩٩٦/٩٥ ، إلى ٦٤٥.٩ جنيها شهريا عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ ، دون أن يأخذ بعين الإعتبار التفاوت فى الدرجات المالية ، والمستويات الوظيفية ، والمجموعات النوعية للعاملين فى حقل التعليم ، خاصة فى المديريات (حيث يتدرج من حده الأدنى إلى حده الأعلى بمعدل ١: ٧ تقريبا) ، أما بالنسبة لكادر التدريس الجامعى فرغم زيادة المخصص المالى للأجور والمرتبات ، فقد ظل دون المستوى المناسب لهذا الكادر العلمى .

****

الفصل الرابع

الإنفاق العائلى على التعليم فى المؤسسات الحكومية

لعل من أكثر ما يدعو للحيرة والاضطراب فى التحليل المالى والاقتصادى للإنفاق على التعليم فى فى مصر ،هو طبيعة وحجم واتجاهات الإنفاق العائلى فى كافة صورة ومراحله . فإذا كانت صورة الإنفاق الحكومى على التعليم الجامعى وقبل الجامعى واضحة ومحددة ،وشهدت تطورات كبيرة منذ عام ١٩٩٣/١٩٩٤ ، فان صورة الإنفاق العائلى مازالت محكومة باختلافات واسعة فى الرؤى والتقديرات من جهة إلى أخرى .

وفقا لمجلس الشورى المصرى ، فان إنفاق الأسر المصرية على الدروس الخصوصية عام ١٩٩٤ بنحو ١٠ مليارات جنية (٢٦) ، ثم عاد المجلس وقدرة عام ٢٠٠٢ بحوالى ١٥ مليار جني بخلاف الرسوم الرسمية المقررة على التعليم بالمدارس والجامعات بحيث أصبح الإنفاق العائلى على التعليم يستهلك ٣٠ حوالى% من دخل الأسر المصرية (٢٧) . وهى كلها على آية حال ، بنيت على تقديرات واستنتاجات دون أن تؤسس على مناهج رياضية فى الحساب والتقدير . ربما كانت دراستي استطلاع الرأى العام التى قام بها مركز معلومات الوزراء ودعم اتخاذ القرار فى شهر مارس ونوفمبر من عام٢٠٠٥ ، وشملت عينة عشوائية مكونة من ألف أسرة متنوعة (حضر – وجه قبلى – وجه بحرى) ووفقا لمستويات مختلفة للدخل الأسرى أقرب هذه الدراسات للواقع ، حيث تبين المؤشرات (٢٨) : –

١–أن ٦٦% من اجمالى اسر العينة أكدت ان أبناؤهم فى مراحل التعليم قبل الجامعى يحصلون على دروس خصوصية (بينما كانت النسبة ٦٩% فى مارس ٢٠٠٥) .

٢–وان نسبة الأسر التى ذكرت أن أبناؤهم يحصلون على دروس خصوصية فى جميع المواد بلغت ٤٣% من أجمالى أسر العينة (بينما كانت ٥٥% فى مارس).

٣–وان ٧٨% من أبناء الأسر بالعينة من طلاب المرحلة الثانوية يحصلون على دروس خصوصية (كانت ٨١% من الأسر فى مارس).

٤–وأن ٧٢% من أبناء الأسر العينة من طلاب المرحلة الإعدادية يحصلون على دروس خصوصية (كانوا ٧٤% فى مارس).

٥–وان ٥١% من أبناء المجموعين من طلاب المرحلة الابتدائية يحصلون على دروس خصوصية (كانوا ٥٠% فقط فى مارس)

إذن نحن إزاء ظاهرة واسعة لانتشار بما يؤكد مفهوم " السوق السوداء التعليمية " أو وجود نظام تعليمى غير رسمى وموازى لنظام التعليم الحكومى ومن ناحية أخرى ، فقد قام المركز بتصنيف وتقسيم مستوى إنفاق الأسر المصرية على الدروس الخصوصية طبقا لمستويات الدخول لإفراد العينة واستنتج الآتي :–

١– إرتفاع نسبة الأسر المصرية التى تنفق على الدروس الخصوصية أقل من ٥٠٠ جنية مصريا من ٦٦% فى استطلاع مارس ٢٠٠٥ إلى ٧٩% فى استطلاع نوفمبر ٢٠٠٥ .

٢–بينما انخفضت نسبة الأسر تنفق على الدروس الخصوصية مابين ٥٠٠ جنيها إلى ١٠٠ جنية شهريا من ٢٧%
إلى ١٦% خلال نفس الفترة .

٣– وكذلك إنخفض نسبة الأسر التى تنفق مابين ألف جنية إلى ١٥٠٠ جنية شهريا على الدروس الخصوصية من
٤% إلى ٣% خلال النفس الفترة (٢٩).

ملاحظات منهجية على نتائج الاستطلاع و أدواته المستخدمة :

اعتمد مركز معلومات مجلس الوزراء ودعم اتخاذ القرار فى تقديراته حول إنفاق الأسر المصرية على الدروس الخصوصية ومدى انتشارها على معيارين أساسين :

الأول : تنوع الأسر محل العينة وعددها ألف أسرة فى توزيعاتها الإقليمية بين سكان حضر وسكان وجه قبلى وسكان وجه بحرى

الثانى :– تصف الدخول وفقا لثلاثة مستويات هى :

–ذوى الدخل المنخفض .

– ذوى الدخل المتوسط .

– ذوى الدخول المرتفعة .

وأسس التقدير الأخير على قيمة " فاتورة الهاتف " بحيث أن الأسر التى تبلغ قيمة فاتورة الهاتف لديها ٧٥ جنيها فأقل صنفت بأنها من ذوى الدخل المنخفض ، أما الأسر التى تبلغ متوسط فاتورة الهاتف لديها بين٧٥ جنيها إلى ٣٠٠ جنية تعتبر من ذوى الدخول المتوسط ، وأخيرا فأن الأسر أكثر من ٣٠٠ جنيها صنفت من ذوى الدخول المرتفعة .

ويرد على هذا التصنيف مجموعات من الملاحظات والانتقادات المنهجية أهمها :

الأول : هو أن الشركة المصرية للاتصالات التى تحتكر الهاتف الثلث تقوم بزيادة قيمة الاشتراك بصورة منفردة دورية بما يرفع من قيمة الفاتوره للأسر دون أن تكون ذلك ذو دلالة شأن مكانتها الاقتصادية .

الثانى : أن قيمة الفاتورة زيادة أونقصانا ترتبط طرديا بعدد أفراد الأسرة دون تكون ذلك ذو علاقة مباشرة بمستوى على الدخل الشهرى للأسر .

الثالث : أن الاستطلاع عبر الهاتف كوسيلة معتمدة يغفل ملايين الأسر ليس لديها هاتف منزلى ثابت (يبلغ عدد المشتركين فى الهاتف الثابت فى مارس ونوفمبر عام ٢٠٠٥ حوالى ١١ مليون مشترك موزعة بين المنزلى والتجارى والشركات والمؤسسات) أى هناك حوالى ٥ مليون إلى ٧ مليون أسرة آخرين خارج نطاق تلك الخدمة وبالتالى خارج نطاق الاستطلاع والبحث .

الرابع : أن صيغة السؤال المطروح على الأسر وأولياء الأمور فى عينة البحث لم تحدد بدقة نوع ومفهوم " الدرس الخصوص " ومدى التميز بينة وبين مجموعات التقوية التى تنظم رسميا داخل المدارس الحكومية أو خارجها .

ومن جانبنا سوف تعتمد على منهج " االسيناريوهات " المتعدده التى يستند كل سيناريو منها على عناصر حقيقية قائمة فى معطيات الوضع التعليمى الراهن فى البلاد وتوزيعات الطلاب على المراحل التعليمية المختلفة .

المبحث الأول

مكونات الإنفاق العائلى فى المؤسسات الحكومية

وإذا حاولنا تحديد مكونات الإنفاق العائلي على التعليم فى مصر فيمكن تقسيمه إلى نوعين رئيسيين :

الأول :- الإنفاق العالى على التعليم الرسمى

الثانى :- الإنفاق العائلى على التعليم الموازى أو الغير رسمى أو ما نطلق عليه " السوق السوداء التعليمية Educational Black Mark ، سوف نفرد للأخير مكاناً مستقلاً فى بحثنا ؛ أما النوع الأول الإنفاق على التعليم الرسمى ، فهو يتكون من عدة عناصر هى:

١-قيمة الرسوم والمصروفات الرسمية على الطلاب فى المدارس الحكومية بالمراحل التعليمية المختلفة .

٢-قيمة المصروفات والرسوم المقررة فى مدارس المعاهد القومية (١٥٥ مدرسة) .

٣-قيمة الرسوم والمصروفات الرسمية على الطلاب فى الجامعات الحكومية .

٤-قيمة المصروفات بالمدارس الخاصة .

٥-قيمة المصروفات بالمعاهد الخاصة الفنية الرسمية .

٦-قيمة المصروفات بالجامعات الخاصة .

٧-قيمة الرسوم والمصروفات بمجموعات التقوية بالمدارس الحكومية .

٨-قيمة الرسوم والمصروفات بمجموعات التقوية بالجامعات الحكومية .

سوف نخصص هذا الفصل للأنفاق العائلى على التعليم فى المؤسسات الحكومية .

ووفقاً للقرارات الصادرة عن وزير التربية والتعليم بشأن الاشتراكات ومقابل الخدمات الإضافية والرسوم المقررة بقوانين التى تحصل من تلاميذ المدارس الرسمية والخاصة (ملحق رقم) فأن هذه الرسوم بيانها كالتالى :

جدول رقم (٣٤)

بيان الرسوم والمصروفات المقررة على طلاب المدارس الحكومية خلال العام الدراسى ٢٠٠٥/٢٠٠٦ "بالجنيه "

المرحلة التعليمية	الرسوم	أدلة تقويم الطالب	الإجمالي
- المرحلة الابتدائية	٣٢	٣٥	٦٧
- المرحلة الإعدادية	٤٠	٤٥	٨٥
- الصف الأول الثانوى	٥٦	٥٥	١١١
- الصف الثانى والثالث الثانوى	٥٢	٥٥	١٠٧
الصف الأول الثانوى الفنى (زراعى - تجارى - فندقى - مهنى)	٥٨	-	٥٨
الصف الثانى والثالث الفنى	٥٤	-	٥٤
-الصف الأول للتعليم الصناعى التكميلى	٥٨	-	٥٨

–الصف الثانى والثالث الصناعى التكميلى	٥٤	–	٥٤
–الصف الأول التجارى	٥٦		٥٦
– الصف الثانى التجارى	٥٢	–	٥٢
– الصف الدراسى الأول الصناعى	٥٦	–	٥٦
– الصف الثانى الصناعى	٥٢	–	٥٢

المصدر : القرار الوزارى رقم (٢٦٤) الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/٨/٦ . ** **هذا بخلاف رسوم الامتحانات .**

فلنتناول كل منها بشئ من التفصيل :

أولا : الرسوم والمصروفات الرسمية فى المدارس الحكومية

{١} المرحلة قبل الابتدائية (عامان) :

بلغ عدد طلاب هذه المرحلة فى العام الدراسى ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ بالمدارس الحكومية حوالى ٣٢٨٢٥٥ طالب وطالبه (٣٠) ، وقد تراوحت الرسوم والمصروفات الرسمية بين ٧٤ جنيها للطالب الواحد كحد أدنى وتصل إلى ٢٧٣ جنيها كحد أعلى وسوف نعتمد على المعادلة الرياضية التالية لاستخلاص الإنفاق والعائلى على كل مرحلة من المراحل التعليمية

الإنفاق العائلى على هذه المرحلة =

ا ع ن = ع ن . م ن

حيث :

أ ع ن = الإنفاق العائلى فى المرحلة (ن) .

ع ن = عدد الطلاب فى السنة (ن).

م ن = الرسوم والمصروفات الرسمية فى السنة (ن).

وبالتطبيق فى المعادلة :

– الأنفاق العائلى فى هذه المرحلة = ٣٢٨٢٥٥ طالب × ٧٤ جنيها = ٢٤.٣ مليون جنيه

كحد أدنى أو الحد الأقصى = ٣٢٨٢٥٥ طالب × ٢٧٣ جنيها = ٨٩.٦ مليون جنيه

أى أن المتوسط الحسابى / لذلك العام = ٥٧.٠ مليون جنيه .

****

{٢} المرحلة الابتدائية :

بلـغ عدد طـلاب هذه المرحلـة فـى العـام الدراسـى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ حـوالى ٨.٦ مليـون طالـب وطالبـة (٨٦٣٤١١٥) موزعون على ١٦٣٦٩ مدرسة حكومية وقد تراوح متوسط الرسوم والمصروفات الدراسية الرسمية بين ٣٢ جنيها و٦٧ جنيها (شاملة أدلة تقويم الطالب) وفقاً للقرار الوزارى رقم (٢٦٤) لسنة ٢٠٠٧ (الملحق رقم ٣و٤) **. وبالتالى فأن الإنفاق العائلى على الطلاب فى هذه المرحلة طبقاً للمعادلة الرياضية :

= ٨٦٣٤١٥٥ طالب × ٣٢ جنيها = ٢٧٦.٣ مليون جنيه كحد أدنى.

أو الحد الأقصى = ٨٦٣٤١١٥ × ٦٧ جنيها

= ٥٧٨.٥ مليون جنيه كحد أقصى .

فإذا استخلصنا الوسط الحسابى بينهما فإن الإنفاق العائلى المقدر =(٢٧٦.٣ + ٥٧٨.٥) ÷ ٢ .

= ٤٢٧.٤ مليون جنيه .

****

{٣} المرحلة الإعدادية :

بلـغ عدد طـلاب هذه المرحلـة بالمـدارس الحكوميـة المصـرية عـام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ حـوالى ٢.٩ مليـون طالـب وطالبـة (٢٨٨٩٢١٢ طالـب) مـوزعين بـين ٨٧٥٧ مدرسـة وقـد تحـددت المصـروفات الرسـمية بـين ٤٠ جنيهـا و ٨٥ جنيهـا (شاملة أدلة تقويم الطالب) .

ع ن × م ن

وبالتالي فإن الإنفاق العائلى على الطلاب فى هذه المرحلة تتراوح بين :-

= ٢٨٨٩٢١٢ طالب × ٤٠ جنيها = ١١٥.٦ مليون جنية كحد أدنى .

أو الحد الأقصى = = ٢٨٨٩٢١٢ طالب × ٨٥ جنيها = ٢٤٥.٦ مليون جنية .

فإذا استخلصتا الوسط الحسابى بينهما فإن الإنفاق العائلى المقدر =

١١٥.٦ + ٢٤٥.٦ ÷ ٢ = ١٨٠.٦ مليون جنية

****

تتباين وتتفاوت الرسوم والمصروفات الرسمية من مدرسة إلى أخرى بحسب نوعية الأنشطة والخدمات المقدمة بصرف النظر عن المنطقة التعليمية فمدرسة أسماء فهمى التابعة لمنطقة شمال الجيزة التعليمية تبلغ بين ألفى جنيه إلى ثلاثة آلاف جنيه .

* **نادى شباب إمبابة الرياضي تبلغ المصروفات ٢٧٣ جنيها سنوياً للطالب فى مرحلة kg2 / kg1 .**

** **هذا بخلاف النفقات الأخرى (الاختيارية) التى تتولى المدارس تحصيلها مقابل أنشطة أو خدمات أضافية .**

{٤} المرحلة الثانوية :

بلغ عدد طلاب هذه المرحلة عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ حوالى ١٢٦٦٢٣٣ طالب وطالبة وتراوحت المصروفات والرسوم بين ٥٦ جنيها و ١٠٠ جنيها (شاملة أدلة تقويم الطالب الرسمية .

وبالتالى فإن أجمالى ما دفعته الآسر المصرية لأبنائها ذلك العام فى تلك المرحلة يتراوح بين

= ١٢٦٦٢٣٣ طالب × ٥٦ جنيها = ٧٠.٩ مليون جنيها

= ١٢٦٦٢٣٣ × ١٠٠ جنيها = ١٢٦.٦ مليون جنية

فإذا أستخلصنا الوسط الحسابى بينهما فان الإنفاق العائلى المقدر

= ٧٠.٩ + ١٢٦.٦ ÷ ٢= ٩٨.٨ مليون جنية

****

{٥} فى المدارس القومية **

تندرج هذه المدارس (وعددها ١٥٥ مدرسة) تحت لواء ٣٩ مؤسسة تعليمية تعاونية ذات طابع خاص ؛ حوالى ٧٥ ألف طالب وطالبه فى العام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ .

وتتفاوت الرسوم والمصروفات الدراسية (الرسمية) فى هذه المدارس تفاوتاً ملحوظاً بحيث تبلغ فى بعض تلك المدارس حوالى ألفى جنية للطالب فى السنة فى بعضها و أربعة فى بعضها الآخر (٣١).

١-ويقدر عدد طلاب المرحلة قبل الابتدائية بنحو عشرة آلاف طالب وطالبة فإذا أخذنا بمتوسط مصروفات ألفى جنية للطالب فان ما تنفقه الأسر المصرية على أبناءها فى تلك المرحلة بالمدارس القومية يقدر بنحو :

= عشرة ألاف جنية × ٢٠٠٠ جنية = ٢٠ مليون جنية .

٢-أما المرحلة الابتدائية والمقدر عدد طلابها بحوالى ٢٥ ألف طالب وطالبة بمتوسطً مصروفات يتراوح بين ألفى إلى ثلاثة آلاف جنيه سنويا للطالب .

فان ما أنفقته الأسر المصرية كرسوم على أبناءها فى تلك المرحلة يقدر بنحو

=٢٥ إلف طالب × ٢٥٠٠ جنيها = ٦٢.٥٠ مليون جنية .

٣-أما المرحلة الإعدادية والمقدر عدد طلابها بحوالى ٣٠ ألفا ووفقا لنفس المتوسط المالى للرسوم والمصروفات ، فإن ما أنفقته الأسر المصرية على أبنائها كرسوم فى تلك المرحلة يقدر على النحو التالى : ٣٠ ألف طالب x ٢٥٠٠ جنيها = ٧٥.٠ مليون جنيه .

٤- أما المرحلة الثانوية والمقدر عدد طلابها بحوالى ٧ آلاف إلى عشرة آلاف طالب وطالبة بمتوسط مصروفات حوالى ثلاثة آلاف جنية .

فان ما أنفقته الآسر المصرية على أبناءها فى تلك المرحلة بهذه المدارس :

= ١٠ آلاف طالب × ٣٠٠٠ جنيها = ٣٠ مليون جنيه .

وبالتالي فان أجمالي ما أنفقته الأسر المصرية على أبناءها بالمدارس القومية خلال عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ فى جميع مراحلها التعليمية يقدر بنحو :

مج{٢٠ مليون + ٦٢.٥ مليون + ٧٥ مليون + ٣٠ مليون } = ١٨٧.٥مليون جنية

{٦} فى التعليم الفنى (التجارى – الصناعى – الزراعى }

بلغ عدد طلاب التعليم الفنى قبل الجامعى فى مصر عام ٢٠٠٥/٢٠٠٥ ما يزيد قليلا عن ٢ مليون طالب وطالبه (٢٠٩٠٠٠٨ طالب وطالبه) موزعون على نحو ١٨٦٨ مدرسة (بمتوسط ١١١٩ طالب لكل مدرسة) / موزعون على النحو التالى (٣٢) :

–التعليم الصناعى ١٠٤٧٢٩٧

–التعليم التجارى ٦٥٥٢٠٨

–التعليم الزراعى ٢٥١٠٢١

–المجموع ١٩٥٣٥٢٦

هذا بخلاف حوالى ١٣٦ ألف طالب وطالبه بالتعليم التجارة والصناعى الخاص (منهم ٣٦٧٣ طالب وطالبه بالتعليم الصناعى) .

وتتفاوت الرسوم والمصروفات الرسمية من نوع إلى آخر من أنواع التعليم الفنى سواء بالقطاع الحكومى أو التعليم الخاص .

ووفقاً للبيانات المتاحة فان متوسط الرسوم والمصروفات الرسمية على هذه الأنواع التعليمية بالتالى :

–التعليم الصناعى يتراوح بين ٥٤ جنيها إلى ٥٨ جنيها للطالب

–التعليم التجارى يتراوح بين ٥٤ جنيها إلى ٥٨ جنيها

–التعليم التجارى (خدمات) يتراوح بين ٢٤٠ جنيها إلى ٢٨٠ جنيها

–التعليم الزراعى يتراوح بين ٥٤ جنيها إلى ٥٨ جنيها .

****بلغت المصروفات الرسمية فى مدرسة أسماء فهمى القومية عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ حوالى ١٨٠٠ جنيها يضاف إليها ١٨٠ جنيها (بواقع ١٠ %) فى منتصف العام ؛ بينما تقل هذه الرسوم إلى ١٥٠٠ جنيها (مضاف إليها ١٠ %) فى منتصف العام فى مدرسة المنيل القومية وتزداد تلك المصروفات سنوياً بواقع ١٠ % بصورة دورية .**

(١) المصروفات فى التعليم الصناعى = ع ن × م ن

أذن فان النفقات العائلية الرسمية فى هذا الفرع من التعليم =

١٠٤٧٢٩٧ × ٥٤ جنيها = ٥٦.٦ مليون جنيه كحد أدنى .

أو = ١٠٤٧٢٩٧ × ٥٨ جنيها = ٦٠.٧مليون جنيه كحد أقصى .

أى بمتوسط = (٥٦.٦ + ٦٠.٧) /٢ = ٥٨.٧ مليون جنية .

(٢) أما المصروفات فى التعليم التجارى =

= ٦٥٥٢٠٨ طالب × ٥٤ جنيها = ٣٥.٤ مليون جنيه كحد أدنى ... أو

= ٦٥٥٢٨ طالب × ٥٨ جنيها = ٣٨.٠ مليون جنيه كحد أقصى .

أى بمتوسط سنوى = (٣٥.٤ + ٣٨.٠) /٢ = ٣٦.٧ مليون جنيه

(٣) أما مصروفات التعليم الزراعى = ٢٥١٠٢١ × ٥٤ جنيها = ١٣.٦ مليون جنيه كحد أدنى ..أو

= ٢٥١٠٢١ × ٥٨ جنيها = ١٤.٦ مليون جنيه كحد أقصى .

أى بمتوسط = (١٣.٦ مليون + ١٤.٦) /٢ = ١٤.١ مليون جنيه .

أى أن مجموع ما أنفقته الآسر المصرية على تعليم أبناءهم الملتحقين فى التعليم الفنى (الحكومى) فى ذلك العام تعادل =

مج { مصروفات التعليم الصناعى + مصروفات التعليم التجاري + مصروفات التعليم الزراعى }

=[٥٨.٧ +٣٦.٧ +١٤.١= ١٠٩.٥مليون جنيه]

****

{٧} فى التعليم الفنى بالمعاهد الفنية الحكومية بمصروفات

نظم قانون التعليم الفنى (رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٠) فروعا أو روافد من التعليم الفنى (التجارى والصناعى) فوق المتوسط (عامين بعد الثانوية العامة أو خمس سنوات بعد الشهادة الإعدادية) فحدد نظم التعليم فيه والمصروفات والرسوم الدراسية المقررة وطبيعة ومستوى الدراسة للخرجين ٠

وقد تطور أعداد الطلاب الملتحقين بهذه المعاهد – التابعة لوزارة التربية والتعليم – وكذا أعداد الخرجين منها عاما بعد أخر حتى بلغ عدد هؤلاء الطلاب الملتحقين٩٣/١٩٩٤ حوالي ٧٩.٥ ألف طالب وطالبة ، زاد حتى بلغ عددهم ٢٠٠٣/٢٠٠٤ حوالي ١٣٢ ألف طالب ، منهم حوالي ٨٨.٥ ألف بالمعاهد الفنية التجارية وحوالى ٤٣.١ ألف طالب في المعاهد الفنية الصناعية كما يظهرها البيان التالى :-

جدول رقم (٣٥)

تطور أعداد طلاب المعاهد الفنية التابعة لوزارة التربية والتعليم خلال الفترة ١٩٩٤/٩٣ -٢٠٠٣/٢٠٠٤

السنوات	المعاهد التجارية	المعاهد الصناعية	المجموع
٩٤/٩٣	٤٨٢٠٨	٣١٢٥٩	٧٩٤٦٧
٩٥/٩٤	٤٠٧٨٥	٢٩٥٣٢	٧٠٦١٧
٩٦/٩٥	٦٢٩٢٢	٥٦٤٩١	١١٩٤١٣
٩٧/٩٦	٥٥٤٢٨	٥٩٤٤٦	١٢٧٢٤٤
٩٨/٩٧	٤٨١٧	٥٠٤١٣	١٠٥٨٤١
٩٩/٩٨	٤٨١٠٧	٤٨٢٠٩	٩٦٣١٦
٢٠٠٠/٩٩	٤٧٤٩٧	٤٥٦٦٣	٩٣١٦٠
٢٠٠١/٢٠٠٠	٦٣١٣٨	٤٣١٤٦	١٠٦٢٨٤
٢٠٠٢/٢٠٠١	٧٢٥٨٢	٣٥٦٣٠	١٠٨٢١٢
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٨٤٧٣٢	٣٦٩٣١	١٢١٦٦٣
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٨٨٤٥١	٤٣١٣٨	١٣١٥٨٩

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب السنوى لعام ٢٠٠٤ ، القاهرة ، نوفمبر ٢٠٠٥ .

وتتراوح الرسوم المصروفات الدراسية الرسمية في تلك المعاهد عام بين ٢٠٠٤/٢٠٠٥ جنيها في المعاهد التجارية والصناعية بين ٥٠ جنيها و ٨٥ جنيها ، أى بمتوسط ٦٥ جنيها .

ومن ثم فإن متوسط ما أنفقته الأسر المصرية على أبناءها في التعليم بالمعاهد الفنية التجارية ذلك العام =

ع ن × م ن

= ٨٨٤٥١ × ٦٥ جنيها = ٥.٧ مليون جنية

أما المعاهد الفنية الصناعية فإن الأسر قد أنفقت :

٤٣١٣٨ × ٦٥ جنيها = ٢.٨ مليون جنية

آي بمجموع = ٨.٥ مليون جنية

هذا بخلاف نفقات مجموعات التقوية أو الدروس الخصوصية التى تقل فى هذا النوع من التعليم .

****

ثانيا : تكاليف الرسوم والمصروفات بمجموعات التقوية المدرسية

أدت الكثافة الطلابية العالية بفصول المدارس الحكومية (تزيد الكثافة عن ٥٠ تلميذ / فصل وتصل أحيانا إلى ٦٥ تلميذا / فصل) إلى صعوبة إدارة عملية تعليمية وتربوية صحية ومتكاملة ، وقد أدى ذلك –وفى محاولة محدودة التأثير والنتائج – من جانب وزارة التربية والتعليم للحد من ظاهرة الدروس الخصوصية وأضرارها الكبيرة ، إلى لجوء الوزارة إلى تنظيم " مجموعات تقوية مدرسية " بصورة اختيارية للطلاب ، ونظمت القرارات الوزارية تكاليف هذه المجموعات ونسب توزيع عوائدها بين الأطراف المتعاونة فيها (المدرسين – الإدارة المدرسية الإدارة التعليمية – المديرية التعليمية وديوان الوزارة) .

وتواجه الباحث والدارس لهذا النظام مشكلات مستعصية من اجل الحصول على بيان أو معلومات مصداقية وثقة بشأن :-

١- عدد هذه المجموعات الدراسية المنتظمة بالمدارس الحكومية وفقا :-

- للمناطق التعليمة .
- للمحافظات .
- للمواد الدراسية والعلمية .

٢-عدد الطلاب المنخرطين فيها على مستوى المناطق والمديريات التعليمية .

٣-عدد المدرسين العاملين فيها .

٤-عدد ساعات العمل المستنفدة فيها .

٥- حجم المصاريف المدفوعة فيها .

٦- أكثر المواد الدراسية إقبالا على هذه المجموعات .

وقد قسمت القرارات الوزارية " مجموعات التقوية المدرسية " إلى نوعين :-

الأولى : مجموعات عادية ينبغى إلا يزيد عدد طلابها عن ثمانية عشر طالب يضاف إليهم طالبة متفوقان – لا يؤديان مصروفات – التى تبلغ شهريا سبعة جنيهات للمادة العلمية الواحدة لطلبة الصفوف الانتقالية (دون الشهادات) وذلك في مرحلة التعليم الاساسى (الابتدائية والإعدادية) .

الثانى : مجموعات مميزة ينغى ألا يزيد عدد طلابها عن ثمانية طلاب – يضاف إليهم طالبان مجانا من المتفوقين – ورسم الاشتراك في هذه المجموعات ١٦ جنيها شهريا للمادة العلمية في الصفوف الانتقالية و٢٥ جنيها شهريا للشهادة الإعدادية .

أما في الثانوية العامة فان متوسط رسم الاشتراك الشهرى في كل مادة علميه هو ٤٠ جنيها في المجموعات المميزة وحوالى ٣٠ جنيها في المجموعات العادية ، وان كان الغالب في الممارسة هو " المجموعات المميزة " التى هى اقرب إلى الدروس الخصوصية .

ويقدر عدد كبير من العاملين من حق التدريس ، بعدم الالتزام بالإعداد المحددة لكل نوع من هذه النوع وان كانوا يلتزمون بالرسوم والمصروفات المقدرة على كل مجموعة من تلك المجموعات الدراسية

وفى غياب بيانات وإحصاءات تفصيلية عن هذه المجموعات فإن استخدام نماذج الاحتمالات أو منهج السيناريوهات الذى يعتمد على مجموعة من الافتراضات الرياضية والعملية وفى ضوء توزيعات الدخل للأسرة المصرية كما أشارت بذلك عديد من الدراسات المسحية SURVEY .

وتتحدد هذه السيناريوهات أو الاحتمالات فى ثلاث هى :

السيناريو الأول (المنخفض) وعناصره هى :

١- إن نسبة المنخرطين في تلك المجموعات الدراسية لا يزيدون عن ٢٥% من إجمالى طلاب المراحل التعليمية المختلفة .

٢- وأن هؤلاء ينتظمون في دراسة مادة علمية واحدة .

٣- وأن سعر مجموعة التقوية تتراوح بين ١٦ جنيها فى المرحلتين الإبتدائية والإعدادية ، و ٤٠ جنيها فى المرحلة الثانوية .

السيناريو الثانى (متوسط) وعناصره هى :

١- أن نسبة المنخرطين في تلك المجموعات الدراسية يصلون إلى ٢٥% من طلبة المراحل التعليمية المختلفة .

٢- وأن هؤلاء ينتظمون في أكثر من مادة علمية (بمتوسط ثلاث مواد دراسية غالبا اللغات والرياضيات والعلوم)

السيناريو الثالث (المرتفع) وعناصره هى :

١- أن نسبة المنخرطين في تلك المجموعات الدراسية يعادلون ٥٠% من إجمال طلاب المراحل التعليمية .

٢- وأن هؤلاء ينتظمون في جميع المواد العلمية خاصة في الشهادات العامة (الابتدائية – الإعدادية – الثانوية بمرحلتها) أى متوسط خمسة مواد علمية فى السنة الدراسية .

وبالنظر لمعطيات وشواهد الواقع فان مجموعات التقوية الرسمية السائدة بالمدارس الحكومية هى مجموعات التقوية المميزة التى يتراوح فيها عدد الطلاب بين ١٥ تلميذا إلى ٣٠ تلميذا في الحصة الواحدة ، بما ألغى عمليا – لا رسميا – ما يسمى "مجموعات التقوية العادية " وباستبعاد طلبة المعاهد الأزهرية وطلبة المدارس الفنية .

****

وفقا للسيناريو الأول : (المنخفض)

الإنفاق العائلى على مجموعات التقوية بالمدارس الحكومية فى العام الدراسى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ =
(عدد طلاب المرحلة الإبتدائية × ٢٥% × مادة علمية واحدة × ١٦ جنيه) + (عدد طلاب بالمرحلة الإعدادية ×٢٥% × مادة علمية واحدة ×١٦ جنيه) + (عدد طلاب المرحلة الثانوية × ٢٥% × مادة علمية واحدة × ٤٠ جنيها) .

وبالتطبيق فى المعادلة السابقة

(١) أ ن = ع ن × س × م ن

حيث :

أ ن = الإنفاق العائلى فى السنة (ن) على المجموعات المدرسية .

ع ن = عدد الطلاب المنخرطين فى المجموعات فى السنة (ن) .

س = سعر الاشتراك الشهرى فى المجموعة للمادة الواحدة .

م ن = عدد المواد العلمية المشترك فيها .

= (٧٩٣٩٥٥٥ طالب × ٢٥% × ١× ١٦ جنيه) + (٢٧٧٢١٢٨ طالب × ٢٥% × ١ × ١٦ جنيه) + (١١٩٩٩٦٦ طالب × ٢٥% × ١ × ٤٠ جنيها) .

= ٥٤.٩ مليون جنيه .

****

السيناريو الثانى (المتوسط)

بالتطبيق فى نفس المعادلة السابقة مع إستبدال المادة الواحدة بثلاثة مواد علمية نجد النتائج كالتالى :

(١٩٨٤٨٨٩ طالبا × ٣ مواد × ١٦ جنيه) + (٦٩٣٠٣٢ طالبا × ٣ مواد × ١٦ جنيه) + (٢٩٩٩٩٢ طالبا × ٣ مواد × ٤٠ جنيه) = ١٦٤.٦ مليون جنيه .

****

السيناريو الثالث (المرتفع) :

بالتطبيق فى المعادلة السابقة مع إستبدال نسبة الطلاب المنخرطين فى هذه المجموعات الدراسية بنسبة ٥٠٥ بدلا من ٢٥% ، وكذلك عدد المواد العلمية التى ينخرطون فى المجموعات الدراسية هى خمسة مواد ، مع بقاء الأسعار كما فى السابق .

(٧٩٣٩٥٥٥ × ٥٠% × ٥ مواد × ١٦ جنيها) + (٢٧٧٢١٢٨ × ٥٠% × ٥ مواد × ١٦ جنيه) + (١١٩٩٩٦٦ × ٥٠% × ٥ مواد × ٤٠ جنيها) = ٥٤٨.٥ مليون جنيه .

إذن وفقا للسيناريوهات الثلاثة المحتملة للإنفاق العائلى على الدروس فى مجموعات التقوية المدرسية الرسمية بالمدارس الحكومية ، فنحن لدينا ثلاثة نتائج :-

- أما إن الأسر المصرية تنفق ٥٤.٩ مليون جنية .
- أو إن الأسر المصرية تنفق ١٦٤.٦ مليون جنية .
- أو إن الأسر المصرية تنفق ٥٤٨.٥ مليون جنية .

أى أن المتوسط الحسابى للإنفاق العائلى على الدروس الرسمية فى مجموعات التقوية بالمدارس الحكومية عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ يقدر بحوالى ٢٥٦.٠ مليون جنيه تقريبا .

****

المبحث الثانى

تكاليف الرسوم والمصروفات ومجموعات التقوية بالجامعات الحكومية

بلغ عدد طلاب الجامعات الحكومية الثلاثة عشرة في مصر في العام الدراسى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ حوالي ١.٧ مليون طالب وطالبة موزعون كما يظهرها الجدول رقم (٢٥) ، وتتفاوت المصروفات والرسوم الدراسية بالجامعات الحكومة المصرية ، بصورة واعتبارات يعقبها غير مفهومة حيث تتنوع من حيث :-

- طبيعة الكلية (عملية أو نظرية) .
- انتظام أو انتساب .
- أقسام باللغة العربية أو باللغات الأجنبية .

بحيث بات من الصعب الحصول على بيانات رسمية بشأن الرسوم والمصروفات الدراسية التى يدفعها أولياء الأمور ، فهى تتراوح بين ١٣٠ جنيها لطالب كلية الطب والهندسة والزراعة والتربية والحقوق وحوالى ٦٠٠ جنيها لطلبة أقسام الانتساب ببعضها الكليات كالتجارة والحقوق وغيرها .

أما أقسام اللغات الأجنبية التى نشأت ببعض الكليات الحكومية (التجارة – سياسة واقتصاد – حقوق ... الخ) فتتراوح الرسوم والمصروفات التكميلية بين ثلاث ألا جنية إلى خمسة جنية سنويا للطالب أى إننا بصدد حد أدنى لا يقل عن ١٣٠ جنيها كرسوم ومصروفات دراسية للطالب و ٦٠٠ جنية لطلبة الانتساب ، علاوة على رسوم أقسام اللغات الآتية في بعض الكليات كما سبق وأشرنا .

ونظرا إلى أن طلبة الانتساب لا يزيدون عادة عن ١٠% من اجمالى الطلبة الملتحقين بالجامعات الحكومية في كل عام من الأعوام الدراسية كما إن نسب الطلاب الملتحقين بالأقسام الخاصة باللغات الأجنبية في بعض الكليات (حقوق – سياسة واقتصاد – تجارة ..الخ) لا يزيدون عادة بالجامعات الحكومية .

أولا : تكاليف الرسوم والمصروفات بالجامعات الحكومية

ومن ثم فسوف نركز على الأعداد الأساسية وبالتالي فان :-

(أ) ما أنفقته الأسر المصرية على أبناءها بالجامعات الحكومية في صورة مصروفات ورسوم رسمية – دون تكاليف الكتب والمذكرات ومجموعات التقوية والدروس الخصوصية – هى :-

ع ن × م ن

= ١٧٦١٣٧٦ طالب× ١٣٠ جنيها = ٢٢٩.٠ مليون جنية

(ب) فإذا أضفنا مصروفات طلبة أقسام الانتساب (١٠% من اجمالى الطلاب) والمقدرة بنحو ٥٠٠ جنيها في المتوسط فان لدينا:

= ١٧٦.٢ ألف طالب × ٥٠٠ جنية = ٨٨.١ مليون جنية .

(ج) أما طلاب أقسام اللغات بالجامعات الحكومية والتربية الذين لا يزيدون عن ١% من اجمالى طلاب تلك الجامعات (أى حوالي ١٧.٦ ألف طالب وطالبة) وبمتوسط مصروفات حوالي ثلاثة ألاف جنية سنويا أى :

١٧.٦ ألف طالب × ثلاثة ألاف جنية = ٥٢.٨ مليون جنية

وبالتالى فان مجموع ما أنفقته الأسر المصرية على أبناءها كرسوم ومصروفات بالجامعات الحكومية عام٢٠٠٤/٢٠٠٥ يعادل :

٢٢٩.٠ + ٨٨.١ + ٥٢.٨ = ٣٦٩.٩ مليون جنية .

****

ثانيا : نفقات مجموعات التقوية بالجامعات الحكومية

ينتظم فى الجامعات الحكومية المصرية – كما سبق وأشرنا – فى العام الدراسى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ حوالى ١.٧ مليون طالب وطالبة ، ولا نستطيع على وجه الدقة تحديد حجم وعدد المنخرطين فى مجموعات التقوية بالكليات لأسباب تكاد تختلف تماما عن الوضع فى التعليم قبل الجامعى .

فمن ناحية نجد أن معظم طلاب الجامعات المصرية (٧٥%) ينخرطون فالكليات النظرية والانسانيات ، بما يقلل من أهمية وضرورة مثل هذه المجموعات الدراسية شبة الخاصة ، وباستثناء تخصصات مثل الإحصاء والاقتصاد واللغات والمحاسبة ، فان نسبة قليلة هم الذين يقدمون على الانتظام فى مجموعات التقوية بالكليات (الحقوق – الآداب – التربية ... الخ) .

وعلى العكس من ذلك فان المواد العلمية مثل كليات الطب والصيدلة والهندسة والعلوم والالكترونيات وغيرها تزداد فرص الحصول على " مجموعات التقوية " المنظمة داخل تلك الكليات العملية .

ووفقا لمنهج السيناريوهات ، وبافتراض وجود ثلاثة احتمالات :

السيناريو الأول (منخفض) وعناصره :

– إن نسبة المنخرطين من طلاب الكليات النظرية فى تلك المجموعات الدراسية لا يزيدون عن ١٠% من اجمالى الملتحقين بتلك الكليات فى العام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ، أى حوالى ١٣٢.١ ألف طالب وطالبة (١.٧٦ مليون × ٧٥ % × ١٠%) .

– وان هؤلاء ينتظمون غالبا فى مادة علمية واحدة .

– وان متوسط تكلفة المادة فى الفصل الدراسى الواحد (٨٠جنيها مصريا) .

– يضاف إليهم :

–إن نسبة المنخرطين من طلاب الكليات العملية عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ فى مجموعات التقوية الدراسية بالكليات الحكومية لا يزيدون عن ١٠% منهم (أى ما يصل عدده إلى ٤٤.٠ ألف طالب وطالبة) وفقا للمعادلة :

(عدد طلاب الجامعات × نسبتهم بالكليات العملية × نسبة المنخرطين فى مجموعات التقوية) .

– وأن هؤلاء ينتظمون فى مادتين دراستين فقط .

– وأن متوسط تكلفة المادة الواحدة فى الفصل الدراسى تعادل ١٥٠ جنيها .

وبالتالى فان اجمالى ما أنفقته الأسر المصرية على مجموعات التقوية لأبنائهم بالجامعات الحكومية المصرية يبلغ فى العام الدراسى ٢٠٠٥/٢٠٠٤ =

(١٣٢.١ألف طالب × ٨٠ جنيها) + (٤٤ ألف طالب x مادتين x ١٥٠ جنيها) = ٢٣.٨ مليون جنية .

****

السيناريو الثانى (المتوسط) وعناصره كالتالي :

– أن نسبة الطلاب بالكليات النظرية المنخرطين فى مجموعات التقوية يعادل ٢٥% من إجمالى الملتحقين بهذه الكليات (أى حوالى ٣٣٠ ألف طالب وطالبة) .

– وأن هؤلاء ينخرطون فى مجموعات لثلاث مواد علمية .

– وأن متوسط تكلفة المادة العلمية الواحدة هو ٨٠ جنيها .

– يضاف إليهم ٢٥% من طلاب الكليات العملية (كالطب والهندسة وغيرها) أى حوالى ١١٠ ألف طالب وطالبة ، ينخرطون فى مجموعات التقوية فى ثلاث مواد علمية كذلك .

– وأن متوسط تكلفة المادة الواحدة فى الفصل الدراسى تعادل ١٥٠ جنيها .

وبالتالى فان إجمالى ما أنفقته الأسر المصرية على مجموعات التقوية لأبنائهم فى تلك الجامعات الحكومية ذلك العام =

(٣٣٠.٠ ألف طالب وطالبة × ٣ مواد علمية × ٨٠ جنيها) +(١١٠ ألف طالب x ٣ مواد x ١٥٠ جنيها) = ١٢٨.٧ مليون جنية .

****

السيناريو الثالث (مرتفع) وعناصره :

– إن نسبة المنخرطين من طلاب الكليات النظرية يعادلون ٥٠% من المقيدين فى تلك الكليات فى العام الدراسى ٢٠٠٥/٢٠٠٤ (أى حوالى ٦٦٠.٠ ألف طالب وطالبة) .

– وأن هؤلاء ينتظمون فى أكثر من مادتين دراستين (فى المتوسط ثلاث مواد دراسية) .

– وأن متوسط تكلفة المادة العلمية الواحدة فى الفصل الدراسى تعادل ٢٠٠ جنيها .

– يضاف إليهم ٥٠% من طلاب الكليات العملية (أى حوالى ٢٢٠.٠ ألف طالب) ينخرطون كذلك فى مجموعات تقوية جامعية فى ثلاث مواد علمية .

–= وأن متوسط سعر المادة العلمية هو ٢٠٠ جنيها .

وبالتالى فان اجمالى ما أنفقته الأسر المصرية على مجموعات التقوية لأبنائهم فى الجامعات الحكومية ذلك العام =(٦٦٠.٠ ألف طالب وطالبة × ٣ × ٢٠٠ جنيها) +(٢٢٠ ألف طالب x ٣ مواد x ٢٠٠ جنيها) = ٥٢٨.٠ مليون جنية .

****

أى إن لدينا ثلاثة احتمالات فى هذا الصدد :

أما إن الأسر المصرية قد أنفقت على أبناءها فى مجموعات التقوية بالجامعات الحكومية فى العام الدراسى ٢٠٢٥/٢٠٠٤ :

– الأول ٢٣.٨ مليون جنية

– الثانى : أو إنها بلغت حوالى ١٢٨.٧ مليون جنية .

– الثالث : ٥٢٨.٠ مليون جنية .

أى أن متوسط إنفاق الأسر المصرية على مجموعات التقوية بالجامعات الحكومية يدور حول مبلغ ٢٢٦.٨ مليون جنيه فى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ . (هذا بالطبع بخلاف تكاليف الكتب الجامعية والمذكرات الدراسية ومصاريف التصوير) .

****

خلاصة نتائج الفصل الثالث

إذا تأملنا نتائج ما قمنا به من دراسة توا حول الإنفاق العائلى على التعليم بمؤسساته المختلفة وأنواعه المتعددة نكتشف الآتي :-

١- إن ما أنفقة الأسر المصرية على تعليم أبناءها فى صورة رسوم ومصروفات فى المدارس الحكومية عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ قد بلغ :

- فى المرحلة قبل الابتدائي تراوحت بين ٢٤.٣ مليون جنية كحد أدنى و ٨٩.٦ مليون جنية كحد أقصى (بمتوسط ٧٥.٠ مليون جنية) .

- فى المرحلة الابتدائية تراوحت بين ٢٧٦.٣ مليون جنية كحد أدنى و ٥٧٨.٥ مليون كحد أدنى (بمتوسط ٤٢٧.٤ مليون جنية) .

- فى المرحلة الإعدادية تراوحت بين ١١٥.٦ مليون جنية كحد أدنى و٢٤٥.٦ مليون جنية كحد أقصى (بمتوسط ١٨٠.٦ مليون جنية) .

- وفى المرحلة الثانوية تراوحت بين ٧٠.٩ مليون جنية كحد أدنى و ١٢٦.٦ مليون جنية كحد أقصى (بمتوسط ٩٨.٨ مليون جنية) .

أى أن اجمالى ما سدد من جانب الأسر المصرية على أبناءها فى المدارس الحكومية (المجانية) عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ فى صورة رسوم ومصروفات تتراوح بين ٤٨٧.١ مليون جنية كحد أدنى و ١٠٤٠.٣ مليون جنية أقصى (بمتوسط ٧٦٣.٨ مليون جنية) .

****

٢- وما أنفقته الأسر المصرية على أبناءها الملتحقين بالمدارس القومية التابعة للجمعيات التعاونية التعليمية عددهم حوالى ٧٠ ألف طالب وطالبة قد تراوح بين :-

- فى المرحلة قبل الابتدائي بـ ٢٠ مليون جنية .
- وفى المرحلة الابتدائية ٦٢.٥ مليون جنية .
- وفى المرحلة الإعدادية حوالى ٧٥ مليون جنية .
- وفى المرحلة الثانوية حوالى ٣٠ مليون جنية .

أى أن مجموع ما نفقته الأسر المصرية على أبناءها فى المدارس القومية فى صورة رسوم ومصروفات عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ يقدر بحوالى ١٨٧.٥ مليون جنية .

وبالتـالى فـأن اجمـالى مـا أنفقتـه الأسـر المصـرية علـى أبناءهـا فـى المـدارس الحكوميـة و القوميـة فـى صـورة رسـوم ومصروفات عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ يقدر بنحو ٦٧٤.٦ مليون جنية كحد أدنى وحوالى ١٢٢٧.٨ مليون جنية كحد أقصـى (بمتوسط حوالى ٩٥١.٣ مليون جنية)

****

٣- أما التعليم الفنى (الحكومى فى معظمه) فقد سددت الأسر المصرية كرسوم ومصروفات مابين ١٠٥.٦ مليون كحد أدنى إلى ١١٣.٣ مليون جنية كحد أقصى (بمتوسط ١٠٩.٥ مليون جنية) .

- وإذا أضفنا رسوم ومصروفات الأسر على أبناءها التعليم الفنى بالمدارس الخاصة والبالغ عددهم حوالى ٣٥ ألف طالب وطالبة (بمتوسط رسوم ٢٤٠ جنيها للطالب) فان اجمالى ما سددته الأسر المصرية هنا يقدر بنحو ٨.٤ مليون جنية أخرى .
- أى إن مجموع ما أنفقته الأسر على بند الرسوم والمصروفات لأبنائها بالمدارس الحكومية والخاصة الفنية بقدر بنحو ١١٧.٩ مليون جنية فى المتوسط ذلك العام .

****

٤- أما التكاليف التى تحملتها الأسر على أبناءها بالمعاهد الفنية الحكومية (سنتان بعد الثانوية أو خمس سنوات بعد الإعدادية) ، والمقدر عددهم بحوالى ١٣٢.٠ ألف طالب وطالبة (منهم ٨٨.٥ ألف بالمعاهد الفنية التجارية) والباقين (٤٣.١ ألف) بالتعليم الصناعى فقد قدرت رسوم مصروفاتهم بحوالى ٨.٥ مليون جنية .

٥- أمـا تكـاليف الرسـوم بالجامعـات الحكوميـة الثلاثـة عشـر ، والتـي تضـم حـوالى ١.٧ مليـون طالـب وطالبـة عـام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ فقد تراوحت التقديرات حول ٣٦٩.٩ مليون جنية .

****

فان اجمالى ما أنفقته الأسر المصرية على أبناءها بالمدارس الحكومية والقومية والتعليم الفنى الحكومى والمعاهد الفنية الحكومية المتوسطة والجامعات الحكومية ذلك العام يتراوح بين ١١٦٢.٥ مليون جنية ، و١٧١٥.٧ مليون جنية .

****

٦- أما تكاليف مجموعات التقوية المدرسية بالمدارس الحكومية فقد تراوحت وفقا لثلاثة سيناريوهات كالتالى :

-السيناريو الأول (المنخفض) : وقدرت بنحو ٥٤.٩ مليون جنيه .

-السيناريو الثانى (المتوسط) : وقدر بنحو ١٦٤.٦ مليون جنيه .

-السيناريو الثالث (المرتفع) : قدرت بنحو ٥٤٨.٥ مليون جنيه .

٧- أما نفقات الاشتراك فى مجموعات التقوية بالجامعات الحكومية ، حيث قدرت وفقا للسيناريوهات الثلاث على النحو التالى :

- السيناريو الأول :- (المنخفض) قدرت بنحو ٢٣.٨ مليون جنية .
- السيناريو الثانى :- (المتوسط) قدرت بنحو ١٢٨.٧ مليون جنية .
- السيناريو الثالث :- (المرتفع) قدرت بنحو ٥٢٨.٠ مليون جنية .

****

الفصل الخامس

الإنفاق العائلى على التعليم بالمؤسسات التعليمية الخاصة

(قبل الجامعية – والجامعية)

برغم كثرة الدراسات والأبحاث والرسائل العلمية التى تناولت قضية الإنفاق على التعليم وسبل تمويله خلال العقدين الماضيين ، فإن الباحث يلحظ ندرة واضحة فى مجال الدراسات والأبحاث التى ركزت على الإنفاق العائلى على التعليم سواء فى شقه الرسمى (الحكومي أو الخاص) أو غير الرسمى أو السوق الموازية التعليمية كما اطلقت عليها د . زينات طالبة فى دراستها الجيدة حول هذا الموضوع (٣٢) حيث قدرت ما تتكلفه الأسرة المصرية على تعليم الطالب الواحد بأكثر من ٣٥% فى المتوسط مما تتحمله الدولة على تعليم نفس الطالب .

وقد توصل تقرير التنمية البشرية عن مصر فى عام ١٩٩٨/٩٧ إلى نتائج محدده فى ضوء العينة العشوائية التى اتخذها (وقوامها ٢٥٠٠ أسرة معيشية) موزعة على سبع محافظات بشأن متوسط ما تتحمله الأسر بالحضر والريف على تعليم أبناءها والتي قسمت بين فئات الدخل الثلاث (الفقراء – متوسطى الدخل – الأغنياء) وجاءت النتائج كما يظهرها البيان التالى :-

جدول رقم (٣٦)

متوسط ما تتحمله الأسرة المصرية فى حضر الجمهورية على تعليم الطالب

وفقا للوضع فى عام ٩٨/٩٧ " بالجنيه سنويا "

مستويات الدخول / المناطق	القاهرة	الدلتا	الصعيد	إجمالى الحضر
أولا : الفقراء				
متوسط الانفاق	٦٢٥	٦٦٨	٧٩١	٦٨٩
الإنحراف المعيارى	٦٧٩	٤٩٣	٦٦٣	٦٣٠
ثانيا : متوسطى الحال				
متوسط الإنفاق	١١٣٠	١٢٣٠	١٥٠٤	١٢٣٢
الإنحراف المعيارى	١٠٨٣	٩٩١	١٣٦٣	١١٢١
ثالثا : الأغنياء				
متوسط الإنفاق	٣٣٤٥	٢٥٩٥	٤٣١٥	٣٣٠٤
الإنحراف المعيارى	٣٨١٢	٢٧٠٤	٣٩٦٤	٣٦٩٨
الإجمالى العام				
متوسط الإنفاق	٢٢٥٨	١٤٥٠	١٧٢٣	١٩٨٣
الإنحراف المعيارى	٣١١١	١٧٠٠	٢٢٦٨	٢٧٣٤

المصدر : تقرير التنمية البشرية لمصر عام ١٩٩٨/٩٧ ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة

وهذا يعنى أن متوسط متوسط ما تنفقه الأسرة المصرية على الطالب الواحد فى ذلك العام فى الحضر يتراوح بين ٦٣٠ جنيها للفقراء ، إلى ٣٦٩٨ جنيها للأسر الثرية . إما فى الريف فان هذا المتوسط يتراوح بين ٥٣١ جنيها إلى ٣٣٠٤ جنيها كما يظهرها البيان التالى :-

جدول رقم (٣٧)

متوسط ما تتحمله الأسرة المصرية فى الريف على تعليم الطالب وفقا للوضع فى عام ٩٩/٩٨ " بالجنيه سنويا "

مستويات الدخول	الدلتا	الصعيد	اجمالى الريف	الاجمالى العام
فقراء				
متوسط الإنفاق	٦٥٥	٥٢٠	٥٦٩	٦١٣
الانحراف المعيارى	٤٩٨	٤٣٠	٤٥٩	٥٣١
متوسطى الدخل				
متوسط الإنفاق	٩٩٣	٨٥٦	٩٢٩	١٠٤٥
الانحراف المعيارى	٨٨٠	٨٦٨	٨٧٨	٩٨٨
الأغنياء				
متوسط االإنفاق	١٩٦٤	٢١٦٠	٢٠٣١	٢٨٤٦
الانحراف المعيارى	١٩٥١	٢٧١٤	٢٢٣٧	٣٣٠٤
اجمالى العام				
– متوسط الإنفاق	١١٧٠	٩١٠	١٠٤٣	١٤٧٠
الانحراف المعيارى	١٢٨٤	١٣٠٢	١٢٩٩	٢١٢٩

المصدر : المرجع السابق .

لكن هذه الدراسات لم تنشغل بأشكال توزيع هذه التكاليف بين نظام التعليم الرسمي (حكومى أو خاص) ، والنظام الموازى غير الرسمى Informal ، أو ما نفضل أن نسمية " السوق السوداء التعليمية " . كما أن التطورات التى نشأت بعد إتباع نظام تقسيم الثانوية العامة إلى مرحلتين منذ عام ١٩٩٩/٩٨ ، قد أدى إلى زيادة الإنفاق العائلى على الدروس الخصوصية ومجموعات التقوية المدرسية .

هنا سوف نحاول فى دراستنا تلك إجراء هذا التقدير والحساب من أجل التعرف على النظم الحقيقية التى يجرى بها تمويل العملية التعليمية المصرية فى كافة صورها وأشكالها .

وسوف تخصص هذا الفصل على الإنفاق العائلى على المصروفات والرسوم الرسمية بتلك المؤسسات الخاصة الجامعية وما قبل الجامعية ، على ان نخصص الفصل القادم للتعرف على الإنفاق العائلى على الصور الأشكال غير الرسمية للتعليم مثل الدروس الخصوصية وغيرها .

****

المبحث الأول

تكاليف الرسوم والمصروفات في المدارس الخاصة

كما سبق وأشرنا فقد زاد عدد المدارس الخاصة والأجنبية العاملة في مصر من ٦٧٨ مدرسة عام ١٩٧٧/٧٦ (بعدد طلاب لا يزيد عن مائتي ألف طالب وطالبة) إلى ١٢٤٧ مدرسة عام ١٩٨٦/٨٥ (بعدد طلاب تجاوز ٥٠٨ ألف طالب) (٣٣) ، وبحلول عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤كان عدد المدارس الخاصة والأجنبية قد بلغ أربعة آلاف وخمسمائة مدرسة ينخرط فيها ما يزيد قليلا على ١.٥ مليون طالب وطالبة .

جدول رقم (٣٨)

توزيع طلاب التعليم الخاص وفقا لمستواه التعليم عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣

المرحلة	عدد الطلاب		الاجمالى	%
	لغات	عربى		
– ما قبل الابتدائي	٥٦٢٧٥	١١٥٣٤٨	١٧١٦٢٣	%١٦.١
– الابتدائي	٤٥٢٠٥٨	١٢٣٠١١	٥٧٥٠٦٩	%٥٣.٨
– الاعدادى	٥٣٨٠٥	١٣٣٥٤٠	١٨٧٣٤٥	%١٧.٥
– الثانوى العام	٤١٥٩٧	٥٠٦٣٠	٩٢٢٢٧	%٨.٦
خدمات	–	١٢٠١٧	١٢٠١٧	%١.١
ثانوى صناعى	–	٣٩٦١	٣٩٦١	%٠.٤
ثانوى تجارى	١٩	٢٦٤٠٧	٢٦٤٢٦	%٢.٥
تربية خاصة	١٦١	٤٨٣	٦٤٤	%٠.٠٦
الاجمالى	٦٠٣٩١٥	٤٦٥٣٩٧	١٠٦٩٣١٢	%١٠٠

المصدر: وزارة التربية والتعليم / الكتاب الاحصائى السنوى ٢٠٠٥/٢٠٠٤ .

أى إن عدد مدارس اللغات الخاصة قد زاد من ١٦٣٠ مدرسة عام ١٩٩٩/٩٨ (بعدد فصول ١٥٨٥٢ فصلا) وعدد طلاب ٥٧٥١٦٥ طالب وطالبة ، إلى أن بلغت عدد المدارس اللغات الخاصة عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ حوالي ١٩٢٦ مدرسة (بعدد فصول ١٩١١١ فصلا) وانتظم بها حوالي ٦٠٣٩١٥ طالب وطالبة .

أما المدارس الخاصة باللغة العربية فقد بلغ عددها عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ حوالي ٢٥٣٤ مدرسة وضمت حوالي ٤٦٥ ألف طالب وطالبة .

أما عدد المدرسين العاملين في هذه المدارس ، فقد أشارت دراسة د. زينات طبالة إلى رقم ٥٦٣٦٤ مدرسا عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ، ومن المقدر إن هذا العدد قد تزايد مع تزايد أعداد تلك المدارس – لتتجاوز حاليا ٦٠ ألف مدرس (٣٤) .وهنا نظرا لغياب مطلق لبيانات تفصيلية وموثقه عن الرسوم والمصروفات الفعلية التى يدفعها أولياء الأمور في تلك المدارس والتى تتفاوتت فيها تلك الرسوم من ثلاثة ألاف جنية سنويا كحد أدنى للطالب إلى خمسة وعشرون ألف جنية

للطالب كحد أقصى ** وليس لدينا هنا سوى اللجوء إلى منهج أو أسلوب السيناريوهات المتعددة ، والمحاكى للوقائع والمعطيات الحقيقية ومن ثم فان لدينا ثلاثة مستويات ممثلة لهذه المدارس:-

المستوى الأول :- مدارس فئة الدخول المرتفعة International ويتركز معظمها بالعاصمة المصرية والإسكندرية وبعض المدن الكبرى ، و تتراوح فيها المصروفات الدراسية عشرة ألف جنية إلى خمسة وعشرون ألف جنية (من ثلاثة آلاف دولار إلى خمسة آلاف دولار) نسبة ١٠% من تلك المدارس الخاصة أى حوالي ٤٥٠ مدرسة وعدد طلاب يقدر بنحو ١٥٠ ألف طالب وطالبة أى بمتوسط ٣٣٥ طالب وطالبة في المدرسة الواحدة . وبالتالي فان حجم الإنفاق الأسرى على أبناءهم في تلك المدارس تقدر كالتالي :

ع ن × م ن

= ١٥٠ ألف طالب × ١٥ ألف جنية

= ٢٢٥٠ مليون جنية (٢.٣ مليار جنية) كحد أدنى .

أو الحد الأقصى = ١٥٠ ألف طالب x ٢٥ ألف جنية = ٣٧٥٠ مليون جنيه .

أى متوسط ثلاثة مليارات جنيه فى ذلك العام .

****

المستوى الثاني :- مدارس فئة الدخول الوسطى والتى تتراوح المصروفات الدراسية للطالب بين خمسة ألاف إلى عشرة الآلف ويقدر نسبتها بنحو ٣٠% من اجمالى هذه المدارس وتضم حوالى ٥٠% من طلاب المدارس الخاصة أى ١٣٥٠ مدرسة وعدد طلاب ٧٥٠ ألف طالب وطالبة (أى بمتوسط ٥٥٦ طالب بكل مدرسة) .

وبالتطبيق فى المعادلة التالية :

ع ن ٢ × م م ٢

ع ن ٢ = عدد الطلاب في تلك السنة الدراسية (ن = ٢٠٠٤/٢٠٠٥)

م م ٢ = متوسط المصاريف الدراسية ٥ + ١٠ ÷ ٢ = ٧.٥ ألف جنية .

وبالتالي فان حجم الإنفاق الأسرى على الأبناء في تلك المدارس يقدر بنحو =

= ٧٥٠ ألف طالب × ٧.٥ ألف جنية = ٥٦٢٥.٠ مليون جنية (٥.٦ مليار جنية) كحد أدنى .

أو = ٧٥٠ ألف طالب × ١٠ آلاف جنيه = ٧٥٠٠.٠ مليون جنيه كحد أقصى .

وبالتالى فأن المتوسط هو ٥٦٢٥ مليون جنيه فى ذلك العام .

**
** مع وجود عدد من المدارس يزيد حاليا على مائة و خمسين مدرسة تصل فيها الرسوم الدراسية حوالي خمسة وعشرين ألف جنية للطالب سنويا أو ما يعادل أربعة ألاف دولار امريكى .**

****

المستوى الثالث :– مدارس فئة الدخول الأدنى والتى تتراوح المصروفات الدراسية للطالب مابين ألفى جنية إلى خمسة ألاف جنية سنويا (بمتوسط سنوى ٣.٥ ألف جنية) ، وتقدر نسبتهم بحوالى ٦٠% من اجمالى عدد تلك المدارس الخاصة في مصر (أى حوالي ٢٧٠٠ مدرسة) ، ونسبة طلابها حوالي ٤٠% أى حوالى ٦٠٠ ألف طالب وطالبة (بمتوسط ٢٢٢ طالب للمدرسة الواحدة) .

وبالتالي فان حجم الإنفاق الأسرى على الأبناء في هذه المدارس بقدر بنحو =

= ٦٠٠ ألف طالب × ٣.٥ ألف جنية = ٢١٠٠٠.٠ مليون جنية (كحد أدنى) .

أو ٦٠٠ ألف طالب × ٥ آلاف جنيه = ٣٠٠٠٠.٠ مليون جنيه (كحد أقصى) .

أى بمتوسط ٢٤٠٠٠.٠ مليون جنيه .

وبالتالي فان مجموع ما تنفقه الأسر المصرية على أبناءها في المدارس الخاصة كمصروفات رسمية تقدر كالتالي

= ٢٢٥٠ + ٥٦٢٥.٠٠ + ٢١٠٠ = ٩٩٧٥.٠٠ مليون جنية كحد أدنى

أو ٣٧٥٠.٠٠+٥٦٢٥.٠٠+٢١٠٠.٠٠ =١١٤٧٥.٠٠ مليون جنيه كحد أقصى .

وبمعنى أخر فنحن إزاء سوق تعليمية خاصة تتحرك فى شرايينها حوالى ١١.٠ مليار جنيه عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ، وتزداد سنويا بمعدل ٥% إلى ١٠% ، هذا بخلاف مصروفات الدروس الخصوصية وغيرها من الأنشطة .

****

المبحث الثانى

الإنفاق العائلى على التعليم الجامعى الخاص

منذ إن صدر القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ الذى اقر وسمح بإنشاء الجامعات الخاصة والأجنبية، شهد النظام التعليمى تغيرا جوهريا إضافيا بحيث أصبح لدينا بحلول عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ حوالي أربعة عشرة جامعة خاصة واستثمارية (تضم حوالي ٨٢ كلية علاوة على ثلاثة مراكز بحثية) ، بالإضافة إلى الجامعة الأمريكية بالقاهرة هذا علاوة على ١٠٠ معهد خاص عالى ومتوسط بمصروفات (ملحق رقم ١ ورقم ٢) .

وتضم هذه الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة الخاصة حاليا حوالي ٢٠٠ ألف طالب وطالبة إلى ٢٥٠ ألف طالب وطالبة بما يشكل حوالي ١٤% من طلاب التعليم العالى والجامعى في مصر وتتفاوت الرسوم والمصاريف المحددة للالتحاق بهذه الكليات والمعاهد بصوره شاسعة حيث تتراوح بين ٢٠ ألف جنية سنويا في بعض الكليات (مثل الطب الهندسة والحاسبات والصيدلة وطب الأسنان ٠٠الخ) وأقل من ٦٠٠ جنية في بعض معاهد الخدمة الاجتماعية بينما تصل في المتوسط مابين ألفي جنية إلى خمسة الألف جنية في بعض المعاهد العليا (انظر الملحق رقم ٢) .

إذن نحن إزاء غابة شديدة التشابك والتعقيد في مجال تقدير حجم الإنفاق العائلى على أبناءهم في تلك المؤسسات التعليمية الخاصة ، ونبدأ فى تناولها على النحو التالى :

أولا : المعاهد العليا والمتوسطة الخاصة

طبقا للتصنيف المالى الذى قمنا به من واقع الملحق المشار إليه فقد تبين فيما يتصل بالإنفاق العائلى لسداد مصروفات تعليم أبنائهم وبناتهم الأتى .

**** يصل رسوم ومصاريف الأكاديمية الدولية لعلوم الإعلام بمدينة ٦اكتوبر إلى ١٩٥٠٥ جنيها عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ، وتزداد مصاريف رسوم هذه المعاهد عموما بنسبة ٥% سنويا وفقا للقرار الوزاري المنظم لهذه المنشآت التعليمية الخاصة رقم ....**

جدول رقم (٣٩)

تصنيف المعاهد العليا والمتوسطة الخاصة طبقا للرسوم والمصروفات الدراسية عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢

فئة الرسوم والمصروفات	عدد المعاهد	%	ملاحظـــات
من ٤٠٠ جنية إلى ألف جنية	٢٢	١٩.٣%	معاهد الخدمة الاجتماعية بالقاهرة والمحافظات والمعاهد الزراعية التعاونية ومعهد التعاون والإدارة والسكرتارية
من ألف جنية إلى ألفى جنية	٦	٥.٣%	
من ألفى جنية إلى ثلاثة ألاف	٤٥	٣٩.٥	
من ثلاثة آلاف إلى أربعة	١٨	١٥.٨%	
من أربعة آلاف إلى خمسة	٨	٧.٠%	
من ٥ ألاف إلى ٦ الألف	٩	٧.٩	
من ٦ آلاف إلى ٧ آلاف	٣	٢.٦%	
من ٧ ألف إلى عشرة ألف	٢	١.٨%	
أكثر من عشرة ألف	١	٠.٩%	الأكاديمية الدولية لعلوم الإعلام ٦أكتوبر ومصاريفها حوالى ١٩.٥ ألف جنيه .
الاجمالى	١١٤	١٠٠	

المصدر :– من واقع تحليل الباحثين لدليل المعاهد الخاصة العليا ، وزارة التعليم العالى ، مكتب التنسيق بالجامعات الخاصة .

وبالنظر لكون مصروفات ورسوم هذه المعاهد العليا والمتوسط الخاصة تزيد سنويا بمعدل ٥% وفقا للقرار الوزارى بإنشائها ، فمن المقدر أن مصروفات هذه المعاهد قد زادت بنسبة ١٠% منذ العام الدراسى ٢٠٠٣/٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٥/٢٠٠٤ ، وهو ما سيجرى مراعاته أثناء تقديرنا للاتفاق العائلى على أبناءها في هذه المعاهد الخاصة .

أى إن لدينا حوالي ٦٣ معهد عاليا ومتوسط (بنسبة ٥٥.٣%) تتراوح مصاريف ورسوم التسجيل فيها بين ألف جنية إلى أربعة الألف جنية (بمتوسط ثلاثة ألاف جنية) ، تضم وحدها حوالي ٦٥% من اجمالى عدد الطلاب الملتحقين بهذا النوع من التعليم (أى يعادل ٩٧.٥ ألف طالب وطالبة إلى ١٣٠.٠ ألف طالب وطالبة) في ذلك العام (٢٠٠٥/٢٠٠٤) .

وقد تولى أولياء أمورهم الإنفاق على تلك الرسوم والمصاريف كالتالى :

(٩٧.٥ ألف طالب × ٣ ألاف جنية = ٢٩٢.٥ مليون جنية كحد أدنى).

أو(١٣٠ ألف طالب × ٣ ألاف جنية = ٣٩٠.٠ مليون جنية كحد أقصى).

****

أما طلاب المعاهد العليا والمتوسطة الخاصة التى تقل فيها الرسوم والمصروفات عن ألف جنية (مثل معاهد الخدمية الاجتماعية بالقاهرة والمحافظات ومعاهد التعاون الزراعى والإدارة والسكرتارية ومعهد الدراسات التعاونية) وعددهم بتراوح بين ٢٢ ألف طالب وطالبة إلى ٣٠ ألف طالب وطالبة فان متوسط ما أنفقنه الأسر المصرية على بند الرسوم والمصاريف وحده ذلك العام تتراوح بين :–

(٢٢ ألف طالب × ألف جنية = ٢٢ مليون جنية كحد أدنى).

أو (٣٠ ألف طالب × ألف جنية = ٣٠ مليون جنية كحد أقصى) .

****

وبالنسبة للمعاهد التى تتراوح مصاريفها بين ألف جنية إلى ألفي جنية (وعددها ستة معاهد) ، ويقدر عدد طلابها بنحو عشرة ألاف طالب وطالبة ، فان متوسط ما أنفقته الأسر المصرية على أبناءها كرسوم تسجيل فى ذلك العام تقدر بنحو :

١٠الاف طالب × ١٥٠٠ جنيه = ١٥ مليون جنيه .

****

نأتي إلى المعاهد الثمانية التى تتراوح رسوم تسجيلها بين أربعة ألاف إلى خمسة ألاف – مثل الأكاديمية الحديثة لتكنولوجيا الإدارة ، والمعهد المصرى لأكاديمية الإسكندرية للإدارة وغيرها – فيقدر عدد طلابها بنحو خمسة ألاف طالب وطالبه ، ومن ثم فان اجمالى ما أنفقته الأسر المصرية على أبناءها يعادل :

٥الاف طالب وطالبه × ٥ ألاف جنية = ٢٥ مليون جنية .

****

ولم تزد المعاهد العليا التى قدرت مصاريف ورسوم التسجيل فيها بين خمسة ألاف وستة ألاف جنية عن تسعة معاهد تضم فى مدرجاتها حوالى عشرة ألاف طالب وطالبه وبالتالي فان اجمالى ما أنفقته الأسر المصرية على أبناءها (كرسوم ومصاريف تسجيل فقط) يقدر بنحو :

١٠الاف طالب ×٦ جنيه = ٦٠ مليون جنيه .

****

أما المعاهد التى تتراوح رسوم التسجيل فيها بين ستة ألاف جنية إلى سبعة ألاف جنية (وعددها ثلاثة) فيقدر عدد الطلاب فيها بنحو ألفى طالب وطالبه ، ويقدر ما أنفقته الأسر المصرية على أبناءها فيها ذلك العام :

٢٠٠٠ طالب × ٧ ألاف جنيه = ١٤.٠مليون جنية .

****

ولم تزد عدد المعاهد التى تتراوح فيها مصاريف ورسوم التسجيل بين سبعة إلى عشرة ألاف جنيه عن معهدين اثنين يضمان حوالى ألف وخمسمائة طالب وطالبه ، ومن ثم فان اجمالى ما أنفقته الأسر المصرية على أبناءها فى هذين المعهدين كرسوم ومصاريف عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ :

١٥٠٠طالب وطالبه × ٨ ألاف جنيه كمتوسط= ١٢ مليون جنيه .

****

وأخيرا فان لدينا معهدا واحدا بلغت مصاريف ورسوم التسجيل فيها ما يقارب العشرين ألف جنيه وهو" الأكاديمية الدولية لعلوم الإعلام " فى السادس من أكتوبر ويضم حوالى خمسمائة طالب وطالبه فى ذلك العام ومن ثم فان الأسر المصرية أنفقت حوالى

٥٠٠ طالب وطالبه × ٢٠ ألف جنية = ١٠ مليون جنية

****

فإذا جمعنا شتات الصورة العامة للإنفاق العائلى على أبناءهم فى تلك المعاهد العليا والمتوسطه الخاصة فى العام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ فان الرقم يتراوح بين ٤٥٠.٥ مليون جنيه إلى ٥٥٦.٥ مليون جنيه .

****

ثانيا :أما الجامعات الخاصة (والمرفق بيانها) التى تزيد عن أربعة عشرة جامعة بالإضافة إلى الجامعة الأمريكية العتيدة بالقاهرة ، فيتراوح رسم التسجيل فيها للطالب بين عشرة ألاف جنيه إلى خمسة وعشرين ألف جنيه (كما هو حال الجامعة الأمريكية بالقاهرة) وتختلف هذه الرسوم باختلاف التخصصات العلمية داخل هذه الكليات (الطب والهندسة مقابل السيادة او العلوم الاجتماعية ...الخ) .

وتضم هذه الجامعات الخاصة حالياً حوالى ٩٠ كلية (وحوالى خمسة مراكز بحثيه) ينتظم فيها ٢٥ ألف طالب وطالبه إلى ٣٠ ألف طالب وطالبه فى العام الدراسى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ، نظراً لحداثة عهد معظمها وفقا لقرارات إنشائها ، ومن ثم فمن المقدر أن يزيد عدد طلابها خلال السنوات الثلاثة القادمة بأكثر من ثلاثة أضعاف هذا الرقم (٣٥) .

على أية حال فان الأربعة الأقدم فيها (قرارات الإنشاء صادرة عام ١٩٩٦) تضم حوالى ٣٩ كلية بالإضافة إلى كليات الجامعة الأمريكية بالقاهرة فان الرقم يزيد عن ٤٥ كلية** .

وهى جامعة ٦ أكتوبر وجامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب وجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا وجامعة مصر الدولية بالإضافة إلى الجامعة الأمريكية بالقاهرة التى أنشئت منذ مطلع القرن العشرين بالإضافة إلى الجامعة الكندية التى أنشئت بقرار صادر عام ٢٠٠٢والباقى أنشئ بعد عام ٢٠٠٤.

وإذا كان متوسط الرسوم والمصاريف للطالب الواحد فى هذه الجامعات الخاصة العاملة حتى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ هو ١٠ ألاف جنيه للطالب .

–فان متوسط ما أنفقته الأسر المصرية على أبناءها فى هذه الجامعات الخاصة فى العام الدراسى ٢٠٠٥/٢٠٠٤ يتراوح بين :

(٢٥ألف طالب × ١٠ ألاف جنيه = ٢٥٠مليون جنيه كحد أدنى).

(أو ٣٠الف طالب × ١٠ ألاف جنيه = ٣٠٠ مليون جنيه كحد أقصى).

أذن بالإجمال فان ما أنفقته الأسر المصرية على تعليم أبناءها فى بند " الرسوم والمصاريف " فى تلك الجامعات الخاصة والمعاهد العليا والمتوسطة الخاصة فى العام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ يقدر بنحو ٨٧٥.٥ مليون جنية الى ١٠٦٦.٥ مليون (أى مليار وستة وستون مليون جنيه) .

هذا بخلاف المصاريف الأخرى مثل التنقلات ومجموعات التقوية الدراسية التى قد تنظمها بعض هذه المعاهد والكليات أو المصاريف الأخرى .

****

خلاصة نتائج الفصل الخامس:

أظهرت الدراسة فيما يتعلق بالإنفاق العائلى على التعليم فى المؤسسات الخاصة (قبل الجامعية والجامعية) النتائج التالية :

أولا : أن الرسوم والمصروفات الدراسية بالمدارس الخاصة والأجنبية تقدر كالتالى :

١–حوالى ٢٢٥٠ مليون جنيه عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ للأبناء الملتحقين بمدارس فئة الدخول المرتفعة international والمقدر عددهم بحوالى ١٥٠ إلف طالب وطالبه ينتظمون فى حوالى ١٠ % من اجمالى المدارس الخاصة والأجنبية (أي حوالى ٤٥٠ مدرسة) .

٢–وأن هناك ٥٦٢٥.٠ مليون جنيه أخرى رسوم مصروفات لأبناء الملتحقين بمدارس الفئات الوسطى (من خمسة ألاف جنيه سنوياً الى ١٠ ألاف جنيه) ، ويقدر نسبتهم بحوالى ٣٠ % من عدد المدارس الخاصة والأجنبية (أى حوالى ١٣٥٠ مدرسة) ، وينتظم بها حوالى نصف الطلاب الملتحقين بالمدارس الخاصة والأجنبية أى حوالى ٧٥٠ ألف طالب وطالبه .

٣-علاوة على ٣١٥٠.٠ مليون جنيه لأبناء الملتحقين بمدارس فئات الدخول الدنيا (من ألفى جنيه إلى خمسة ألاف جنيه بمتوسط ٣.٥ ألف جنية سنوياً) ، ويقدر عدد مدارسها (٦٠% أى ٢٧٠٠ مدرسة) ، ينتظم فيها حوالى ٦٠٠ ألف طالب وطالبه (بنسبة ٤٠% من إجمالى طلاب المدارس الخاصة).

وبذلك يكون مجموع ما سددته الأسر المصرية على أبناءها الملتحقين بالمدارس الخاصة والأجنبية فى صورة رسوم ومصروفات خلال العام الدارسى ٢٠٠٥/٢٠٠٤ يتراوح بين ٧.٨ مليار جنيه إلى ١٤.٣ مليار جنيه .

****

<u>ثانيا : أما رسوم ومصروفات الطلاب</u> الملتحقين بالجامعات الخاصة وعددها أربعة عشر جامعه خاصة وأجنبية بالإضافة إلى الجامعة الأمريكية بالقاهرة ، ونظراً لحداثة العهد بحوالى عشرة جامعات منها حيث أنشئت معظمها عام ٢٠٠٤ فقد جاءت النتائج كالتالى :

- هناك أربعة جامعات خاصة أنشئت منذ عام ١٩٩٦ وتضم حوالى ٤٥ كلية ومعهد عالى ، وبالتالي فان النفقات التى تحملتها الأسر المصرية على أبناءها الملتحقين بهذه الجامعات الخاصة تتراوح بين :

  * ٢٥٠ مليون جنية ذلك العام أو * ٣٠٠ مليون جنية .

- أما المعاهد العليا والمتوسطة الخاصة فان اجمالى ما أنفقته الأسر المصرية على أبناءها المنتظمين بالدراسة فيها عام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ يقدر بنحو :

  ٤٥٠.٥ مليون جنيه إلى ٥٥٦.٥ مليون جنية

أى أن اجمالى ما أنفقته الأسر المصرية على أبناءها كرسوم ومصروفات فى الجامعات الخاصة والمعاهد العليا والمتوسطة الخاصة يتراوح بين ٧٠٠.٠ مليون جنيه إلى ٨٥٦.٠ مليون جنية فى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ وحده .

****

الفصل السادس

الإنفاق العائلى على النظام التعليمى غير الرسمى

(السوق السوداء التعليمية)

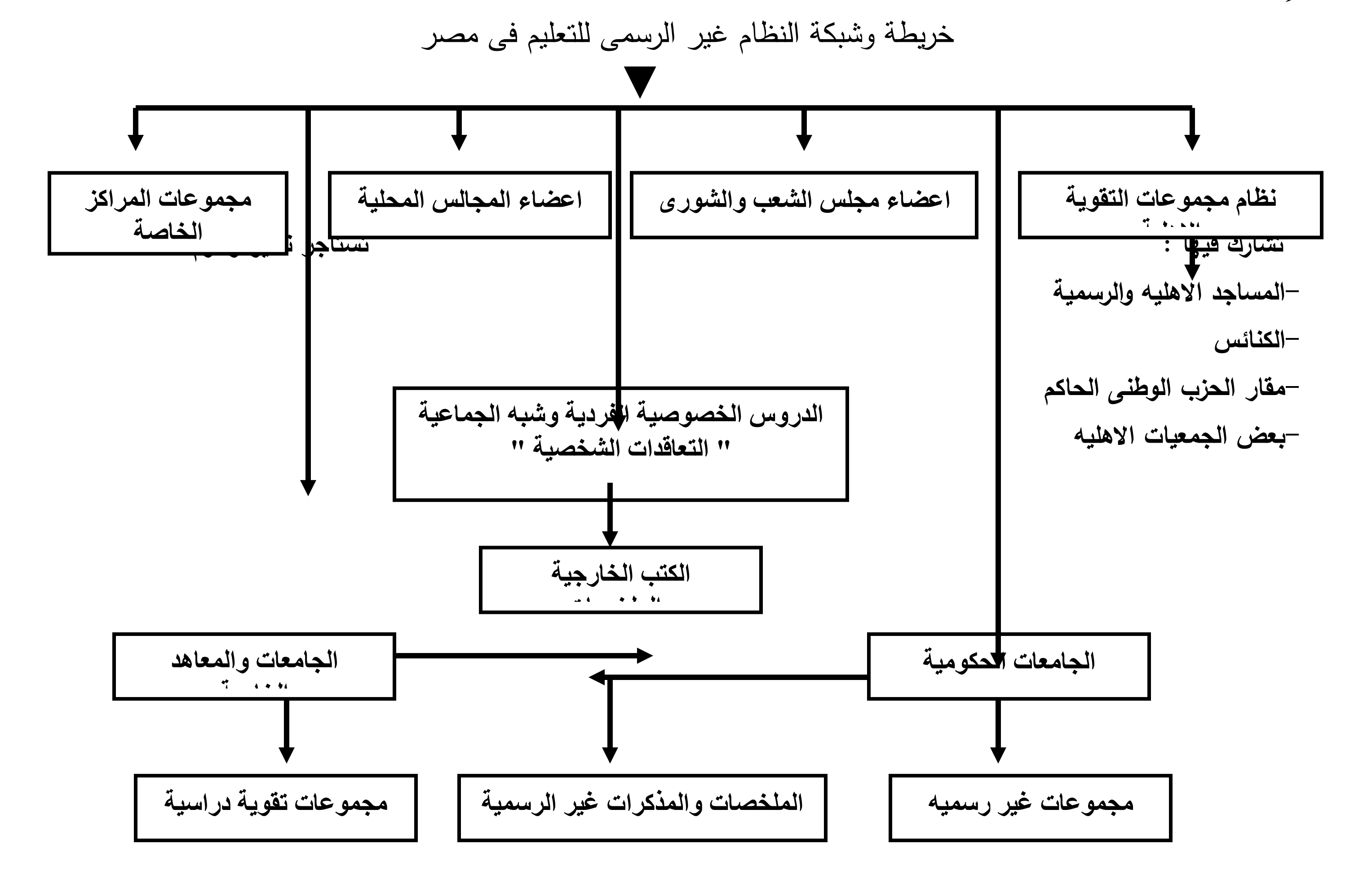
خريطة النظام التعليمى الموازى أوغير الرسمى فى مصر (السوق السوداء التعليمية)

توزعت وتشعبت وتعقدت شبكة النظام التعليمي الموازى أو غير الرسمى Informal فى مصر طوال الثلاثين عاماً الماضية بصورة هائلة ، بحيث بات حصرها وتحديد حجمها ونطاقها ودرجة انتشارها والتدفقات المالية Financial Flow المحركة لها والدائرة فيها من أكثر قضايا البحث العلمى صعوبة وتعقيداً .

فإذا كانت الأشكال القديمة لنظم الدعم التعليمى Educational Supporting كادت تتمثل فى الدرس الخصوصى الذى كان يتلقاه بعض الطلاب المتعثرون فى هذه المادة العلمية أو تلك فى منازلهم أو عن طريق مجموعات التقوية التى كانت تنظمها بعض المدارس الحكومية فى بعض المواد الدراسية مقابل رسم مالى متواضع ، فان الصورة الآن قد أصبحت أكثر تنوعا وتشابكاً وتعقيداً بحيث طالت كل المناطق السكنية (الحضرية والريفية) وكل المستويات الاجتماعية والطبقية و امتدت لتؤسس بنية تحتية كاملة تتمثل فى المساجد الأهلية والكنائس وبعض مقارات الأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية بالإضافة بالطبع إلى مقارات المدارس ذاتها .

وإذا حاولنا تمثيل هذه الشبكة بيانياً ، فان الصورة تبدو على النحو التالي :-

خريطة وشبكة النظام غير الرسمى للتعليم فى مصر



فإذا حاولنا تحديد مناط الانفاق العائلى – غير الرسمى – فى هذا السوق السوداء التعليمية الهائلة ، فسوف نقسمها الى العناصر التالية :–

١– تكاليف الكتب الخارجية – المساعده – والمذكرات والملخصات التعليمية .

٢– تكاليف الدروس الخصوصية للمدرسين وأصحاب المراكز التعليمية الخاصة .

٣– تكاليف الانتقالات للطلاب اثناء تلقى الدروس الخصوصية .

سوف نجنب فى بحثنا العنصر الثالث (نفقات الانتقالات) ونركز على العنصرين الأولين .

المبحث الأول
تكاليف الكتب الخارجية (المساعدة) والملخصات التعليمية

برغم الجهود المبذولة من جانب الدولة وأجهزة وزارة التربية والتعليم طوال العقدين الماضيين من أجل تطوير المناهج من ناحية وتحسين سبل إخراج ومضمون الكتاب المدرسى School Book من ناحية أخرى ، بحيث بلغت مخصصات الإنفاق على الكتاب المدرسى فى العام الدراسى ٢٠٠٥/٢٠٠٦ حوالى ١.٢ مليار جنية تنفق على طباعة حوالى ١٧٠ مليون نسخة من الكتاب المدرسى فى كافة الفروع العلمية وفى جميع المراحل التعليمية ، وتتنافس فى طباعتها المطابع العامة والخاصة ، فقد ظل سوق الكتاب الخارجى (أو المساعد) منتعشاً ومتزايداً ، بكل ما يمثله من عبء أضافى على الأسر (المصرية) ناهيك عن تأثيره السلبى على العملية التعليمية ذاتها وترسيخ مفهوم التلقين والحفظ من الذاكرة دون تعميق وسائل الفهم والنقد والتحليل .

وتتضارب البيانات والإحصاءات الصادرة عن غرفة الطباعة باتحاد الصناعات المصرية أو من غيرها من المصادر الإحصائية حول حجم توزيع هذا الكتاب ، وأسعارها ومن ثم حجم سوقها التجارية والمالية السنوية .

فإذا كان لدينا حوالى ٩٣ مقرر تعليمى فى مراحل التعليم قبل الجامعية (بخلاف مواد التعليم الفنية الصناعية والتجارية والزراعية) تتوزع على حوالى عشرة مواد علمية (لغة عربية – رياضة بفروعها – علوم بفروعها ..... الخ) فمن المقدر وجود مالا يقل عن مائة وخمسين عنواناً لكتب تتضمن مقررات تعليمية فى تلك المواد العلمية (الأضواء ، سلاح التلميذ... .الخ) .

فكيف نقدر حجم هذا السوق سنوياً ؟ وكم تتحمل الأسر المصرية من أعباء فى هذا السوق ؟

ليس لدينا من وسيلة تقديرية سوى منهج وضع السيناريوهات وفى هذا الصدد نجد أنفسنا إزاء ثلاثة سيناريوهات :

السيناريو الأول (منخفض) :

١- يتمثل فى اعتبار أن الطلاب الملتحقين بالشهادات العامة فقط هم الذين يستخدمون هذه الكتب المساعدة أو الخارجية (الابتدائية – التعدادية – الثانوية بمرحلتيها) .
٢- وان متوسط سعر الكتاب يتراوح بين عشرة جنيهات إلى عشرين جنيها .
٣- وأنهم يستعينون بكتاب واحد لكل مادة علمية مقرره .

السيناريو الثانى (متوسط) :

١- يتمثل فى ان طلاب الشهادات العامة يستعينون بهذه الكتب المساعدة يضاف إليهم سنوات الانتقال بالمرحلتين الإعدادية (أولى – ثانية) والثانوية بمرحلتيها .
٢- وان متوسط سعر الكتاب يتراوح بين عشرة جنيهات إلى عشرين جنيها .

٣- وإنهم يستعينون بكتاب واحد لكل مادة علمية مقرره .

السيناريو الثالث (مرتفع) :

١- يتمثل فى أن جميع طلاب المدارس الحكومية والخاصة فى جميع مراحل التعليم (العام) يستعينون بهذه الكتب المساعدة (عدا الصفوف قبل الابتدائية والصف الأول الابتدائي حتى الصف الثالث) .

٢- وان متوسط سعر الكتاب يتراوح بين عشرة جنيهات إلى عشرين جنيها .

٣- وأنهم يستعينون بكتاب واحد لكل مادة علمية مقرره .

٤- وان ٢٥ % من طلاب التعليم الفنى يستعينون بالكتاب الخارجى فى نصف المواد العلمية المقررة لهم على الأقل.

****

ووفقاً للسيناريو الأول (المنخفض) :

١-فان عدد طلاب الشهادات العامة فى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ بجميع مراحل التعليم قبل الجامعية (دون التعليم الفنى) يقدر عددهم كالتالى :

- الشهادة الابتدائية _ حكومية وخاص) = ١٤٢٣٢٥٩ طالب وطالبه .
- الشهادة الإعدادية _ حكومية وخاص) = ٩٩٤٠٤٢ طالب وطالبه .
- الثانوية العامة بمرحلتيها (الأولى والثانية) = ٨٧٧٧٧٧ طالب وطالبه .

أى أن مجموع طلاب الشهادات العامة فى ذلك العام = ٣٢٩٥٠٧٨ طالب وطالبه

٢-أما عدد المواد العلمية المقررة على طلاب هذه الشهادات العامة فهى :

- الشهادة الابتدائية = ٥ مواد .
- الشهادة الإعدادية = ٥ مواد .
- الثانوية العامة بمرحلتيها = ١٠ مواد (٥ لكل عام دراسى).

أى بمجموع ٢٠ مقرر علمى .

٣-وبالتالى يصبح عدد الكتب المعاونة هى ٢٠ عنوانا لهذه المواد كحد أدنى و بالتطبيق فى المعادلة الرياضية :

(إنفاق الأسر المصرية على الكتاب الخارجى = عدد طلاب الشهادة العامة × عدد المواد العلمية × سعر الكتاب)

ا ن = ع ن × م ن × س

ووفقاً للافتراض الأول بان سعر الكتاب يساوى عشرة جنيهات :

١-أذن إنفاق الأسر المصرية على الكتاب الخارجي لأبنائهم فى الشهادة الابتدائية =

١٤٢٣٢٥٩ × ٥ × ١٠ = ٧١.٢ مليون جنيه

٢- و إنفاق الأسر المصرية على الكتاب الخارجى لأبنائهم فى الشهادة الإعدادية =

٩٩٤٠٤٢ × ٥ × ١٠ = ٤٩.٧ مليون جنيه

٣-و إنفاق الأسر المصرية على الكتاب الخارجى لأبنائهم فى الشهادة الثانوية بمرحلتيها =

٨٧٧٧٧٧ × ١٠ × ١٠ = ٨٧.٨ مليون جنيه

أى أن مجموع ما أنفقته الأسر المصرية على الكتاب الخارجى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ على أبناءها فى الشهادات العامة فحسب يساوى = { ٧١.٢ + ٤٩.٧ + ٨٧.٨ } = ٢٠٨.٧ مليون جنيه

أما إذا افترضنا أن سعر الكتاب يساوى عشرون جنيها فان إنفاق الأسر المصرية على هذا البند سوف يتضاعف إلى ٤١٧.٤ مليون جنيه

****

وطبقا للسيناريو الثانى (المتوسط)

-وبالنظر إلى إن طلاب الابتدائية (عدا الصفوف الثلاثة الأولى) عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ بلغ عددهم ٤٢٦٩٧٧٨ (بالمدارس الحكومية والقطاع الخاص) .

- وطلاب المرحلة الإعدادية بالمدارس الحكومية والخاصة = ٢٩٨٢١٢٨ طالب وطالبة .

- وطلاب المرحلة الثانوية العامة بالمدارس الحكومية والخاصة = ١٣٢٩٩٦٦ طالب وطالبة (منهم ٤٥٢١٨٩ طالبا وطالبة بالسنة الأولى الثانوية ويدرسون حوالى ١٢ مقررا علميا).

- وطلاب المرحلة الثانوية بالمدارس الخاصة = ٤٥٢١٨٩ طالب وطالبة .

وبالتطبيق في المعادلة السابقة (وبافتراض سعر الكتاب الخارجى عشرة جنيها) فان :

١-إنفاق الأسر المصرية على الكتاب الخارجي في المرحلة الابتدائية = (٤٢٦٩٧٧٨) طالب× ١٠جنيهات x ٥ مواد = ٢١٣.٥ مليون جنية .

٢-وإنفاق الأسر المصرية على الكتاب الخارجى في المرحلة الإعدادية =(٢٩٨٢١٢٨) × ٥ مواد × ١٠ جنيهات = ١٤٩.١ مليون جنية .

٣-إنفاق الأسر المصرية على الكتاب الخارجى في المرحلة الثانوية =[(٨٧٧٧٧٧) طالب × ١٠ مواد × ١٠ جنيهات] + [٤٥٢١٨٩ طالب × ١٢ مادة × ١٠جنيهات] =

[٨٧.٨] + [٥٤.٣] = ١٤٢.١ مليون جنية .

وبالتالي فان مجموع ما أنفقته الأسر المصرية على (بند الكتاب الخارجى) لأبنائها في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤
= [٢١٣.٥ + ١٤٩.١ + ١٤٢.١] = ٥٠٤.٧ مليون جنية .

إما إذا افترضنا متوسط السعر السائد للكتاب الخارجى هو ٢٠ جنيها فان إنفاق الأسر المصرية وفقا لهذا السيناريو سوف يرتفع إلى الضعف أى إلى = ١٠٠٩.٤ مليون جنية

****

أما السيناريو الثالث (المرتفع)

وذلك بإدخال طلاب التعليم الفنى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ ، وعددهم زاد عن ٢.٠ مليون طالب وطالبة إلى بقية مكونات السيناريو السابق ، ويتوزع هؤلاء الطلاب على النحو التالى :-

- الثانوى الصناعى = ١٠٥٠٩٧٠ طالب وطالبة .
- الثانوى التجارى = ٧٨٨٠١٧ طالب وطالب .
- الثانوى الزراعى = ٢٥١٠٢١ طالب وطالبة .

وبافتراض إن ربع هؤلاء الطلاب هم من يستعينون بالكتاب الخارجى أى (٥٢٢٥٠٢) طالب وطالبة ، يتوزعون بين التعليم الصناعى (٢٦٢٧٤٣ طالب) ، والتعليم التجارى (١٩٧٠٠٤ طالب) ، والزراعي (٦٢٧٥٥ طالب) .

فإذا كان متوسط ما يستعين به الطالب في كل فرع من هذه الفروع هو ثلاثة كتب مساعدة (خارجية) لثلاث مواد علمية فقط ، وبافتراض إن سعر الكتاب هو عشره جنيهات فان النتيجة سوف تكون كالتالي :

١-إنفاق الأسر على أبناءها في بند الكتب الخارجية بالتعليم الصناعى = ٢٦٢٧٤٣ × مواد ٣ × ١٠ جنيهات = ٧.٩ مليون .

٢-وإنفاق الأسر على الكتب الخارجية بالتعليم التجارى = ١٩٧٠٠٤ × ٣ مواد × جنيهات ١٠ = ٥.٩ مليون جنية .

٣-وإنفاق الأسر على الكتب الخارجية بالتعليم الزراعى = ٦٢٧٥٥ × ٣ × ١٠ = ١.٩ مليون جنيه

أى إن مجموع هذه البنود الثلاثة = (٧.٩ + ٥.٩ + ١.٩) = ١٥.٧ مليون جنية

وإذا افتراضنا إن سعر الكتاب هو عشرين جنيها فان الرقم يتضاعف إلى ٣١.٤ مليون جنية .

وبإضافة هذا المبلغ إلى نتائج السيناريو الثانى (المتوسط) فان متوسط ما أنفقته الأسر المصرية على بند الكتب الخارجية سوف يتراوح بين ٥٢٠.٤ مليون جنية كحد أدنى و ١٠٤٠.٨ مليون جنية كحد أقصى .

****

والخلاصة

أنـه وطبقـا لنتـائج تحليـل السـيناريوهات الثلاثـة فـان متوسـط مـا أنفقتـه الأسـر المصـرية علـى أبنـاءها فـي بنـد " الكتـب الخارجية " عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ يتراوح بين :

–٢٠٨.٧ مليون جنيه كحد أدنى إلى ٤١٧.٤ مليون جنية كحد أقصى .

–وبين ٥٠٤.٧ مليون جنيه كحد أدنى إلى ١٠٠٩.٤ مليون جنيه كحد أقصى .

أوبين ٥٢٠.٤مليون جنية كحد أدنى إلى ١٠٤٠.٨ مليون جنية كحد أقصى .

وبالنتيجة فان نفقات الأسر المصرية على بند "الكتب الخارجية" عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ تدور حول ٦٢٥.٠ مليون جنيـه ذلك العام .

****

المبحث الثانى

تكاليف الدروس الخصوصية

تتفاوت أسعار حصص "الدروس الخصوصية Lessons private تفاوتا ملحوظا من منطقة جغرافية إلى أخرى ومن مادة علمية إلى أخرى ومن مرحلة تعليمية إلى أخرى .

إذن لدينا ثلاث عوامل تؤثر في تحديد أسعار تلك الدروس الخصوصية التى غالبا ما يجرى تعاطيها في منازل خاصة أو مقرات لجمعيات أو مؤسسات أو حتى مقار حزبية أو مساجد أو كنائس ، وهذه العوامل هى :

- المحافظة – الحى – القرية (عامل جغرافي) .
- المادة العلمية (رياضيات – علوم – مواد اجتماعية – ....الخ) أو عامل علمى .
- المرحلة التعليمية (الابتدائي – الاعدادى – الثانوية العامة) ، أى عنصر المرحلة والأهمية .

وإستنادا إلى دراسة استطلاع الرأى التى قام بها مركز معلومات مجلس الوزراء ودعم اتخاذ القرار في شهر مارس ونوفمبر من عام ٢٠٠٥ وعرضنا إليها قبل قليل فإننا سوف نستند إلى نتائجها في وضع سيناريوهات واحتمالات الإنفاق العائلى على هذه الدروس ، واعتمادا على استطلاع رأى عينه عشوائية قمنا به في نوفمبر من عام ٢٠٠٧ عن أسعار تلك الدروس الخصوصية في عدة مناطق جغرافية من أحياء القاهرة والجيزة والقليوبية والمنيا وبنى سويف والشرقية والبحيرة (٧ محافظات) شملت حوالي ٥٤ مفردة من أولياء الأمور (ملحق رقم ٥) .

وقد اقتصرنا فيها على أولياء أمور الطلاب المنتظمين في الشهادات العامة بالمدارس الحكومية (الشهادة الابتدائية والإعدادية والثانوية بمرحلتيها) ووفقا لنتائج الاستقصاء الذى قام به فريق البحث والمتضمن نتائجه التفصيلية (في الملحق رقم ٥) ، فان الأسعار السائدة لحصص الدروس الخصوصية وفقا للمناطق الجغرافية والمراحل التعليمية قد توزعت على النحو التالى :-

جدول رقم (٤٠)

أسعار الحصص موزعة بحسب المناطق والمراحل التعليمية وفقا للسائد في العام الدراسى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ " بالجنيه "

المناطق / المرحلة	المناطق الريفية "القرى"	مناطق الريفية "مراكز"	أحياء المدن الفقيرة	أحياء المدن المتوسطة والثرية
الشهادة الابتدائية	٢	٥	٨	٢٠
الشهادة الإعدادية	٥	٨	١٠	٢٠
الثانوية العامة بمرحلتيها	٨	١٠	٢٠	٤٠

المصدر : من إعداد فريق العمل

فكيف يمكن تقدر حجم الإنفاق العائلى في مصر على الدروس الخصوصية ؟

وفقا لنتائج استطلاع أولياء الأمور التى قام بها مركز معلومات مجلس الوزراء ودعم اتخاذ القرار في مارس عام ٢٠٠٥ فان :-

١- ٦٩% من أسر العينة أكدت إن أبناءهم يحصلون على دروس خصوصية .

٢- وأن ٥٥% من أبناء اسر العينة يحصلون على دروس خصوصية في جميع المواد الدراسية .

٣- وأن الأسر أكدت إن ٨١% من أبناءها في المرحلة الثانوية يحصلون على دروس خصوصية .

٤- بينما أكد أولياء الأمور إن ٧٤% من أبنائهم في المرحلة الإعدادية يحصلون على دروس خصوصية .

٥- وان أولياء الأمور أكدوا إن ٥٠% من أبنائهم في المرحلة الابتدائية يحصلون على دروس خصوصية .

إذن بالتركيز على المراحل التعليمية سوف نتعامل طبقا لمنهج السيناريوهات بالاستعانة بنتائج هذا الاستطلاع :

السيناريو الأول (المنخفض) : وتتمثل عناصره في الآتي:-

أ. إن طلاب الشهادات العامة فقط بالمدارس الحكومية هم الذين ينتظمون في الدروس الخصوصية (الابتدائية – الإعدادية – الثانوية بمرحلتها) .

ب. وإنهم يحصلون على هذه الدروس وفقا للنسب التى أشارت إليها دراسة مركز معلومات الوزراء (٨١% في الثانوية – ٧٤%فى الإعدادية – ٥٠%الابتدائية)

ج. وان ٥٥%من هؤلاء يحصلون على دروس خصوصية في جميع المواد المقررة (٥ مواد للابتدائية و ٥ مواد للإعدادية و ١٠ مواد للثانوية العامة بمرحلتيها) بينما الباقون يحصلون على دروس خصوصية في مادة أو مادتين أو أكثر .

د. وان نسب التوزيعات الجغرافية لهؤلاء الطلاب هى ٣٠% بالمناطق الريفية و٣٠% للمناطق الريفية (مراكز) ، و٣٠% في أحياء الفقيرة ، و١٠% لطلاب الأحياء المتوسطة والثرية ويسرى عليهم الأسعار الواردة في الجدول السابق رقم (٤٠) .

السيناريو الثانى (المتوسط) : وتتحدد عناصره في الآتى : -

بالإضافة إلى مكونات وعناصر السيناريو السابق ، فسوف نضيف إليها طلاب الشهادات العامة بالمدارس الخاصة ، على أن يعاملوا ماليا معاملة التوزيع الجغرافي لأحياء الطبقات الوسطى والأثرياء بالمدن المصرية .

السيناريو الثالث (المرتفع) : وتتحدد عناصره في الآتى :-

أ. إن طلاب المرحلة الابتدائية والإعدادية والثانوية في المدارس الحكومية والخاصة ينتظمون جميعا في الدروس الخصوصية وليس فقط طلاب الشهادات العامة .

ب. وإنهم يحصلون على هذه الدروس وفقا للنسب ذاتها التى أشارت إليها الدراسة الاستطلاعية لمركز معلومات مجلس الوزراء (٨١% لطلاب الثانوية العامة بمرحلتيها – ٧٤% في المرحلة الإعدادية – ٥٠% لطلاب المرحلة

الابتدائية)نظرا الى إن الدراسة الاستطلاعية لمركز المعلومات استخدمت تعبير (المرحلة) ولم تقصرها على طلاب الشهادة النهائية في كل مرحلة .

ج. وان ٥٥%من هؤلاء الطلاب الذين يحصلون على دروس خصوصية يحصلون في جميع المواد المقررة عليهم .

د. وان نسب التوزيعات الجغرافية لهؤلاء الطلاب هى ذات النسب السابقة ، أى ٣٠% فى القرى ، و٣٠% فى مراكز المحافظات ، و٣٠% فى الأحياء الفقيرة بالعاصمة والمدن الكبرى ، و١٠% فى الأحياء الثرية والطبقات الوسطى ، على أننا سوف نعامل طلاب المدارس الخاصة ماليا بأسعار حصص الدروس فى الأحياء المتوسطة والثرية .

****

وطبقا للسيناريو الأول (المنخفض) :

فان الإنفاق العائلى على الدروس الخصوصية لأبنائهم بالمدارس الحكومية في مرحلة معينة في سنة ٢٠٠٥/٢٠٠٤ = [عدد طلاب هذه المرحلة × نسبة من يحصلون على دروس خصوصية] مضروبة في [التوزيع الجغرافى في لأسعار الدرس الخصوصى × سعر الحصة × عدد الحصص شهريا] مضروبة في [عدد شهور تعاطى الدروس الخصوصية] .

ووفقا لنتائج المسح الاستطلاعي الذى قام به مركز معلومات مجلس الوزراء عام ٢٠٠٥ وأشرنا إليه من قبل فان :

الشهادة الابتدائية :

١- ٥٠%من طلاب الشهادة الابتدائية يحصلون على دروس خصوصية .

٢-وأن ٥٥% من هؤلاء الذين يحصلون على دروس خصوصية يحصلون عليها في جميع المواد الدراسية المقررة عليهم ، بينما الباقين (٤٥%)يحصلون على دروس في أكثر من مادة دراسية .

٣-وأنه طبقا للتوزيع الجغرافى لأسعار الدروس الخصوصية الذى استخلصناه من واقع الاستقصاء الذى قمنا به ، فان التوزيع هو ٣٠% من أبناء القرى و٣٠% لأبناء مراكز المحافظات و ٣٠% بأسعار أحياء المدن الفقيرة و١٠% آخرين في الأحياء المتوسطة والثرية .

وبالتطبيق في المعادلة (المحلق الحسابى رقم) فان النتائج هى :-

- إن مجموع ما أنفقته الأسر المصرية على أبناءها في الشهادة الابتدائية بالمدارس الحكومية على الدروس الخصوصية في جميع أنحاء مصر عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ بلغ ١١٢٨.٥ مليون جنية .

أما الشهادة الإعدادية :

١-فان ٧٤% من طلاب الشهادة الإعدادية يحصلون على دروس خصوصية .

٢–وان ٥٥% من هؤلاء يحصلون على دروس خصوصية في جميع المقررات التعليمية بينما ٤٥% آخرين منهم يحصلون على دروس خصوصية في أكثر من مادة .

٣–وطبقا لنفس التوزيع الجغرافى السابق .

إذن جاءت النتائج (انظر الملحق الحسابى رقم ٦) كالتالى:

– مجموع ما أنفقته الأسر المصرية على أبناءها بالشهادة الإعدادية بالمدارس الحكومية على الدروس الخصوصية عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ بلغ ١٥٨٨.٨ مليون جنية

أما الشهادة الثانوية بمرحلتيها :

١–فان ٨١% من طلابها يحصلون على دروس خصوصية .

٢–وأن منهم ٥٥% يحصلون عليها في جميع المواد الدراسية المقررة ، بينما الباقين (٤٥%) يحصلون عليها في أكثر من مادة .

٣–وأن التوزيع الجغرافى للأسعار طبقا لما سبق واشرنا إليه .

فقد جاءت النتائج (الملحق الحسابى رقم) كالتالى :–

–مجموع ما أنفقته الأسر المصرية على أبناءها في الشهادة الثانوية العامة على الدروس الخصوصية في المدارس الحكومية لعام الدراسى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ بلغ ١٦١٣.١ مليون جنية .

وبالتالى فان اجمالى ما أنفقته الأسر المصرية على أبناءها في المدارس الحكومية فقط على الدروس الخصوصية على مستوى الشهادات العامة عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ يقدر بنحو :

[١١٢٨٥.٥ + ١٥٨٨.٨ + ١٦٣٣.١] = ٤٣٥٠.٤ مليون جنية .

****

أما السيناريو الثانى (المتوسط) : فهو يشتمل على عناصر إضافية للسيناريو السابق حيث يضاف إليه :

١–طلاب الشهادات العامة (الابتدائية – الإعدادية – الثانوية بمرحلتيها) في المدارس الخاصة .

٢–ووفقا لنفس نتائج الاستطلاع الذى قام به مركز معلومات مجلس الوزارة عن متعاطي الدروس الخصوصية (٥٠للابتدائية – ٧٤% للإعدادية – ٨١% في الثانوية) ووفقا كذلك لنفس الحاصلين على الدروس في جميع المواد (٥٥%) أو في أكثر من مادة (٤٥%) .

- وعلى اعتبار إن طلاب المدارس الخاصة لا ينطبق عليهم مستوى أسعار الدروس الخصوصية في القرى ومراكز المحافظات والإحياء الفقيرة بالمدن ، فسوف يسرى عليهم أسعار الأحياء المتوسطة والثرية الوارد في الجدول رقم (٤٠) السابق الإشارة إليه .
- وطبقا لبيانات الجدول رقم (٣٨) فان :

١- طلاب الشهادة الابتدائية :-

- الذين يحصلون على دروس خصوصية في المدارس الخاصة = (عدد طلاب الشهادة الابتدائية × نسبة المنتظمون في دروس خصوصية) .

= (٥٧٥٠٦٩ ÷ ٦) × (٥٠%) = ٤٧٩٢٢ طالب وطالبة .

- وأن من هؤلاء (٥٥%) يحصلون على دروس خصوصية في جميع المواد
 = ٤٧٩٢٢ × ٥٥% = ٢٦٣٥٧ طالب وطالبه .
- والباقين ونسبتهم (٤٥%) أى (حوالى ٢١٥٦٥ طالب) يحصلون على دروس خصوصية في ثلاث مواد في المتوسط .

- إذن ما أنفقته الأسر المصرية على أبناءها في الدروس الخصوصية بالشهادة الابتدائية بالمدارس الخاصة ذلك العام :

= { عدد الطلاب الذين يحصلون على دروس في جميع المواد × سعر الحصة × عدد المواد × عدد الحصص شهريا × عدد شهور الدروس الخصوصية } + { عدد الطلاب الذين يحصلون على دروس خصوصية في بعض المواد × سعر الحصة × عدد المواد × عدد الحصص شهريا × عدد شهور تعاطى الدروس الخصوصية } .

= { ٢٦٣٥٧ طالب × ٢٠ جنيه × ٥ مواد × ٨ حصص × ٨ شهور } + [٢١٥٦٥ طالب × ٢٠ جنيه × ٣ مواد × ٨ حصص × ٨ شهور } = ٢٥١.٥ مليون جنية

٢- إما طلاب الشهادة الإعدادية :

-فان عدد طلاب الشهادة الإعدادية الذين يحصلون على دروس خصوصية ذلك العام = (١٨٧٣٤٥ ÷ ٣) × ٧٤ %
= ٤٦٢١٢ طالب وطالبه

-والباقين وعددهم (١٦٢٣٦ طالبا) يحصلون على دروس في بعض المواد التعليمية (بافتراض ثلاث مواد في المتوسط)

إذن ما أنفقته الأسر المصرية على أبناءها في الدروس الخصوصية بالشهادة الإعدادية بالمدارس الخاصة ذلك العام :

= { ٤٦٢١٢ طالب × ٢٠ جنية × ٥ مواد × ٨ حصص شهريا × ١٠ شهور } +
{ ١٦٢٣٦ طالب × ٢٠ جنيه × ٣ مواد × ٨ حصص شهريا × ١٠ شهور } = ٤٤٧.٦ مليون جنية

٣- أما طلاب الشهادة الثانوية بالمدارس الخاصة :

-فان عدد طلاب الشهادة الثانوية بمرحلتيها فى تلك المدارس = (٩٢٢٢٧ طالب × ٦٦.٥%) = ٦١٤٨٥ طالب وطالبه .

-منهم ٨١% يحصلون على دروس = ٦١٤٨٥ طالب × ٨١%= ٤٩٨٠٣ طالب وطالبه

-وهؤلاء يتوزعون بين ٥٥ % منهم يحصلون على دروس خصوصية فى جميع المواد المقررة (أى عددهم ٢٧٣٩٢ طالب) و ٤٥% آخرون يحصلون على دروس خصوصية فى بعض المواد المقررة (أى عددهم ٢٢٤١١ طالب وطالبه) .

-أذن ما أنفقته الأسر المصرية على أبناءها بالشهادة الثانوية بمرحلتيها فى الدروس الخصوصية بالمدارس الخاصة ذلك العام =

{٢٧٣٩٢ طالب × ٤٠ جنيه × ٥ مواد × ٤ حصص شهرية × ١٠شهور} +

{٢٢٤١١ طالب × ٤٠ جنية × ٣ مواد × ٤ حصص شهرياً × ١٠ شهور} = ٣٢٦.٧مليون جنيه .

أذن مجموع ما أنفقته الآسر المصرية على أبناءها بالشهادات العامة بالمدارس الخاصة ذلك العام = { ٢٥١.٥ +٤٤٧.٦+٣٢٦.٧} = ١٠٢٥.٨ مليون جنيه.

وبالتالى فان إجمالي ما أنفقته الآسر المصرية على أبناءها بالشهادات العامة بالمدارس الحكومية والخاصة طبقاً للسيناريو الثانى (المتوسط) لعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ = { ٤٧٥٧.٧ +١٠٢٥.٨} = ٥٣٧٦.٢ مليون جنية .

****

أما السيناريو الثالث (المرتفع) :

ووفقاً لعناصر هذه السيناريو (المرتفع) فان طلاب المراحل التعليمية جميعاً يحصلون على دروس خصوصية سواء فى المدارس الحكومية أو الخاصة ، وأنهم يحصلون على دروس وفقاً لذات النسب التى استخلصها المسح الاستطلاعى الذى قام به مركز معلومات مجلس الوزراء عام ٢٠٠٥ السابق الإشارة إليه (أى ٥٠% للإبتدائى و ٧٤ % الإعدادي ٨١% للثانوية العامة) وموزعون بين (٥٥ %) ممن يحصلون على دروس خصوصية منتظمون فى جميع المواد المقررة والباقين (٤٥ %) ينتظمون فى أكثر من مادة مقرره (فى المتوسط ثلاث مواد تعليمية) .

ويضاف إلى هؤلاء ما يعادل ٢٥% من طلاب التعليم الفنى (التجارى والصناعى) يحصلون على دروس خصوصية فى مادة أو أكثر من المواد التعليمية مقرره ، وبالتالى فان النتائج ستكون كالتالى : _

١- المرحلة الابتدائية (الحكومية والخاصة) :

(أ) إذا بدأنا بطلاب المرحلة الابتدائية بالمدارس الخاصة فان ما تحملته الآسر المصرية من نفقات على أبناءها فى مجال الدروس الخصوصية =

{ عدد الطلاب الذين يحصلون على دروس فى جميع المواد × سعر الحصة (وفقاً للتوزيع الجغرافى) × عدد المواد المقررة × عدد الحصص شهرياً × ٨ شهور } + { عدد الطلاب الذين يحصلون على دروس فى ثلاث مواد فقط × سعر الحصة (وفقاً للتوزيع الجغرافى) × عدد الحصص شهرياً × ٨ شهور }.

بالتطبيق فان النتائج كالتالى :-

-عدد طلاب المدارس الخاصة بالمرحلة الابتدائية الذين يحصلون على دروس خصوصية { ٥٧٥٠٦٩ × ٥٠ % } = ٢٨٧٥٣٥ طالب وطالبه

- منهم ٥٥ % يحصلون على دروس خصوصية فى جميع المواد التعليمية المقررة = { ٢٨٧٥٣٥ × ٥٥ % } = ١٥٨١٤٤ طالب وطالبه .

- بينما الباقين (٤٥ %) يحصلون على دروس خصوصية فى مادة أو أكثر من مادة = { ٢٨٧٥٣٥ × ٤٥ % } = ١٢٩٣٩١ طالب وطالبه .

ونظراً إلى أن طلاب المدارس الخاصة (لغات أوعربى) يتعاملون مالياً وفقاً لتوزيع جغرافى / إجتماعى واحد طبقاً للنتائج التى استخلصناها فى الجدول رقم (٤٠) فان تكاليف الدروس الخصوصية لطلاب المدارس الخاصة فى المرحلة الابتدائية طبقا للمعادلة السابقة =

{١٥٨١٤٤ × ٥ مواد × ٢٠ جنية × ٨ حصص شهرياً × ٨ شهور } + {١٢٩٣٩١ × ٣ مواد × ٢٠ جنية × ٨ حصص شهرياً × ٨ شهور } = ١٥٠٩.٠ مليون جنية .

(ب) أما طلاب المرحلة الابتدائية بالمدارس الحكومية : -

فان الصورة تبدو على النحو التالى :-

-عدد طلاب المدارس الحكومية فى المرحلة الابتدائية الذين يحصلون على دروس (وفقاً لنتائج استطلاع مركز معلومات مجلس الوزراء ونسبتهم ٥٠ %) = {٧٩٣٩٥٥٥×٥٠%}=٣٩٦٩٧٧٧ طالب وطالبه .

-منهم ٥٥ % يحصلون على دروس فى جميع المواد = {٣٩٦٩٧٧٧ × ٥٥ % } = ٢١٨٣٣٧٨ طالب وطالبه .

-والباقين (بنسبة ٤٥ %) = ١٧٨٦٣٩٩ طالب وطالبه يحصلون على درس خصوصى فى أكثر من مادة .

وطبقاً للمعادلة السابقة - مع مراعاة التوزيعات الجغرافية / الاجتماعية - لأسعار الدروس الخصوصية فان :

١–ما أنفقته الأسر المصرية على أبناءها فى المدارس الحكومية بالمرحلة الابتدائية على الدروس الخصوصية فى القرى = { ٢١٨٣٣٧٨ × ٣٠% } {٢جنية × ٥ مواد × ٨ حصص × ٨ شهور } + {١٧٨٦٣٩٩ × ٣٠% } {٢ جنية × ٣ مواد × ٨ حصص × ٨ شهور } = (٤١٩.٢ مليون جنية + ٢٠٥.٨ مليون جنية) = ٦٢٥.٠ مليون جنية .

٢–يضاف إليها ما أنفقته الآسر المصرية على أبناءها فى المدارس الحكومية بالمرحلة الابتدائية على الدروس الخصوصية فى مراكز المحافظات ={ ٢١٨٣٣٧٨ × ٣٠% } { ٥ جنية × ٥ مواد × ٨ حصص × ٨ شهور } + { ١٧٨٦٣٩٩ × ٣٠ % } { ٥ جنية × ٣ مواد × ٨ حصص × ٨ شهور } = (١٠٤٨.٠ مليون جنية + ٥١٤.٥ مليون جنية) = ١٥٦٢.٥ مليون جنية .

٣–إليهم أنفقته الآسر المصرية على أبناءها فى المدارس الحكومية بالمرحلة الابتدائية على الدروس الخصوصية فى أحياء المدن الفقيرة وبأسعارها = { (٢١٨٣٣٧٨ × ٣٠%) (٨ جنية × ٥ مواد × ٨ حصص × ٨ شهور)}+{١٧٨٦٣٩٩× ٣٠%) } (٨ جنية × ٣ مواد × ٨ حصص × ٨شهور) } = ٢٥٠٠ مليون جنية .

٤– يضاف إليهم ما أنفقته الآسر المصرية على أبناءها فى المدارس الحكومية بالمرحلة الابتدائية على الدروس الخصوصية فى الأحياء المتوسطة والثرية وبأسعارها ={ (٢١٨٣٣٧٨×١٠%) (٢٠جنية × ٥مواد ×٤حصص شهرياً × ٨ شهور) } + {١٧٨٦٣٩٩×١٠%) (٢٠جنية × ٣مواد ×٤حصص شهرياً × ٨ شهور ٩} = ١٠٤١.٧ مليون جنية .

أذن مجموع ما تكلفته الآسر المصرية على أبناءها فى المرحلة الابتدائية على الدروس الخصوصية بالمدارس الحكومية والمدارس الخاصة = { (١٥٠٩.٠) + (٦٢٥.٠+١٥٦٢.٥+٢٥٠٠.٠+١٠٤١.٧) }= ٧٢٣٨.٢ مليون جنية .

****

(٢) المرحلة الإعدادية (المدارس الحكومية والخاصة)

(أ) إذا بدأنا بالمدارس الخاصة فان عدد طلاب المرحلة الإعدادية بلغ عددهم عام ٢٠٠٤ حوالى (١٨٧٣٤٥ طالب وطالبه) .

–منهم حوالى ٧٤% منهم يحصلون على دروس خصوصية أى = {١٨٧٣٤٥ × ٧٤ % } = ١٣٨٦٣٥ طالب وطالبه .

–وأن ٥٥% من هؤلاء الطلاب الذين يحصلون على دروس خصوصية يحصلون عليها فى جميع المواد الدراسية = { ١٣٨٦٣٥ × ٥٥ % } = ٧٦٢٤٩ طالب وطالبه .

–والباقون (ونسبتهم ٤٥ %) يحصلون على الدروس الخصوصية فى مادة أو أكثر = { ١٣٨٦٣٥ × ٤٥ % } = ٦٢٣٨٦ طالب وطالبه .

–وفى تلك المدارس فان عدد الحصص شهرياً فى المتوسط لكل مادة = ٤ حصص فقط
وبالتالى فان ما أنفقته الأسر المصرية على أبناءها فى المرحلة الإعدادية بالمدارس الخاصة ذلك العام = {٧٦٢٤٩ × ٢٠ جنية × ٥ مواد × ٤ حصص شهرياً × ٨ شهور }+ {٦٢٣٨٦ × ٢٠ جنية × ٣ مواد × ٤ حصص شهرياً × ٨ شهور } = ٥٥٥.٨ مليون جنية .

(ب) أما المدارس الحكومية فقد بلغ عدد طلاب المرحلة الإعدادية بها عام ٢٠٠٤ /٢٠٠٥ (٢٧٧٢١٢٨ طالب وطالبه)

– منهم حوالى ٧٤ % يحصلون على دروس خصوصية = {٢٧٧٢١٢٨ × ٧٤ % } = ٢٠٥١٣٧٥ طالب وطالبه

– من هؤلاء ٥٥ % يحصلون على دروس خصوصية فى جميع المواد العلمية المقررة = { ٢٠٥١٣٧٥ × ٥٥ % } = ١١٢٨٢٥٦ طالب وطالبه .

– والباقون (٤٥ %) يحصلون على دروس خصوصية فى أكثر من مادة = {٢٠٥١٣٧٥ × ٤٥ % } = ٩٢٣١١٩ طالب وطالبه .

أذن ووفقاً للتوزيع الجغرافى / الإجتماعى فان :

١–ما أنفقته الآسر المصرية على أبناءها فى المدارس الحكومية بالمرحلة الإعدادية بالمدارس الحكومية بالقرى المصرية{ ١١٢٨٢٥٦ × ٣٠% } { ٥ جنية × ٥ مواد × ٨ حصص شهرياً × ٨ شهور } + { ٩٢٣١١٩ × ٣٠ % } {٥ جنية × ٣ مواد × ٨ حصص شهرياً × ٨ شهور }= ٨٠٧.٥ مليون جنية .

٢–وما أنفقته الآسر المصرية على أبناءها بمراكز المحافظات فى المرحلة الإعدادية بالمدارس الحكومية = {١١٢٨٢٥٦× ٣٠% } {٨ جنية × ٥ مواد × ٨ حصص شهرياً × ٨ شهور } + {٩٢٣١١٩ × ٣٠ % } {٨جنية × ٣ مواد × ٨ حصص شهرياً × ٨ شهور) = ١٢٩١.٩ مليون جنية .

٣–أما ما أنفقته الآسر المصرية على أبناءها بالمرحلة الإعدادية بالمدارس الحكومية فى الأحياء الفقيرة بالمدن والعاصمة عام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ = { (١١٢٨٢٥٦ × ٣٠%) (١٠ جنية × ٥ مواد × ٨ حصص شهرياً × ٨ شهور) + (٩٢٣١١٩ × ٣٠%) (١٠ جنية × ٣ مواد × ٨ حصص شهرياً × ٨ شهور) = ١٦١٤.٨ مليون جنية .

٤–أما ما أنفقته الآسر المصرية على أبناءها بالمرحلة الإعدادية بالمدارس الحكومية فى الأحياء المتوسطه والثرية ذلك العام =

{(١١٢٨٢٥٦ × ١٠ %) (٢٠ جنية × ٥ مواد × ٨ حصص شهرياً × ٨ شهور)} + {(٩٢٣١١٩ × ١٠%) (٢٠ جنية × ٣ مواد × ٨ حصص شهرياً × ٨ شهور) } = ١٠٧٦.٦ مليون جنية .

أذن يصبح مجموع ما أنفقته الأسر المصرية على أبناءها بالمدارس الحكومية والخاصة فى المرحلة الإعدادية على الدروس الخصوصية ذلك العام = { ٥٥٥.٨ + ٨٠٧.٥+١٢٩١.٩+١٦١٤.٨+١٠٧٦.٦} = ٥٣٤٦.٦ مليون جنية

****

(٣) المرحلة الثانوية (المدارس الحكومية و الخاصة)

(أ) فلنبدأ بطلاب المدارس الخاصة : الذين بلغ عددهم فى تلك المدارس عام ٢٠٠٤ حوالى ٩٢٢٢٧ طالب وطالبه .

-منهم حوالى ٨١ % يحصلون على دروس خصوصية = (٩٢٢٢٧ × ٨١%) = ٧٤٧٠٤ طالب وطالبه .

-من هؤلاء (٥٥%) يحصلون على دروس خصوصية فى جميع المواد العلمية = (٧٤٧٠٤ × ٥٥%) = ٤١٠٨٧ طالب و طالبه .

-والباقين (٤٥ %) يحصلون على دروس خصوصية فى مادة أو أكثر من مادة (٧٤٧٠٤ × ٤٥ %) = ٣٣٦١٣ طالب وطالبه .

ومن ثم فان ما أنفقته الأسر المصرية على أبناءها فى المرحلة الثانوية فى تلك المدارس الخاصة فى الدروس الخصوصية ذلك العام = { (٤١٠٨٧) (٤٠ جنية × ٥مواد × ٤حصص شهرياً × ١٠ شهور) }+ { (٣٣٦١٣) (٤٠) جنية × ٣مواد × ٤ حصص شهرياً × ١٠ شهور) = ٤٩٠.٠ مليون جنية .

(ب) أما فى المدارس الحكومية : فقد بلغ عدد طلاب المرحلة الثانوية ذلك العام حوالى ١١٩٩٩٦٦ طالب وطالبه .

– منهم ٨١% يحصلون على دروس خصوصية وفقاً لاستطلاع أراء أولياء الأمور الذى قام به مركز معلومات مجلس الوزراء أى (١١٩٩٩٦٦× ٨١ %) =٩٧١٩٧٢طالب وطالبه .

-من هؤلاء ٥٥ % يحصلون على دروس خصوصية فى جميع المواد العلمية = (٩٧١٩٧٢ × ٥٥%) = ٥٣٤٥٨٥ طالب وطالبه .

-والباقون يحصلون على دروس فى مادة أو أكثر من مادة = (٩٧١٩٧٢ × ٤٥ %) = ٤٣٧٣٨٧ طالب وطالبه .

أذن وطبقاً للتوزيع الجغرافى / الإجتماعى لأسعار تلك الدروس والواردة فى الجدول رقم (٤٠) من تلك الدراسة فان :

١-ما أنفقته الأسر المصرية بالقرى على أبناءها فى المرحلة الثانوية بالمدارس الحكومية على الدروس الخصوصية = {٥٣٤٥٨٥×٣٠%} { ٨جنية × ٥مواد ×٤حصص شهرياً×١٠ شهور}+{٤٣٧٣٨٧ × ٣٠ %}{٨جنية × ٣مواد ×٤حصص شهرياً×١٠ شهور} = ٣٨٢.٦ مليون جنية .

٢-ما أنفقته الأسر المصرية فى مراكز المحافظات على أبناءها فى المرحلة الثانوية بالمدارس الحكومية على الدروس الخصوصية ذلك العام = { (٥٣٤٥٨٥ × ٣٠%) (١٠ جنية × ٥ مواد × ٤ حصص شهرياً × ١٠ شهور) +{٤٣٧٣٨٧ × ٣٠ %) (١٠ جنية × ٣ مواد × ٤ حصص شهرياً × ١٠ شهور) = ٤٨٧.٣ مليون جنية .

٣–أما ما أنفقته الأسر المصرية على أبناءها بالمدارس الحكومية بإحياء المدن الفقيرة والعاصمة على الدروس الخصوصية = { (٥٣٤٥٨٥ × ٣٠ %) (٢٠ جنية × ٥مواد × ٤ حصص شهرياً × ١٠ شهور) + (٤٣٧٣٨٧ × ٣٠%) (٢٠جنية × ٣مواد × ٤ حصص شهرياً × ١٠ شهور) = ٩٥٦.٤ مليون جنية .

٤–وأخيرا فان ما أنفقته الأسر المصرية على أبناءها بالمدارس الحكومية بالأحياء المتوسطة والثرية على الدروس الخصوصية = { (٥٣٤٥٨٥ × ١٠ %) (٤٠ جنية × ٥ مواد × ٤ حصص شهرياً × ١٠ شهور) + { ٤٣٧٣٨٧ × ١٠ %) (٤٠ جنية × ٣ مواد × ٤ حصص شهرياً × ١٠ شهور) = ٦٣٧.٦ مليون جنية

أذن مجموع ما أنفقته الأسر المصرية على أبناءها فى المرحلة الثانوية بالمدارس الخاصة والحكومية على الدروس الخصوصية فى العام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ = { ٤٩٠.٠ + ٣٨٢.٦ + ٤٧٨.٣ + ٩٥٦.٤ + ٦٣٧.٦ } = ٢٩٤٤.٩ مليون جنية .

(٤) مراحل التعليم الفني (التجارى والصناعى والزراعى)

بحلول العام الدراسى ٢٠٠٤ /٢٠٠٥ كان عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الفنى بكافة فروعه وأنواعه حوالى (٢٠٩٠٠٠٨) طالب وطالبه منهم حوالى (٣٠٣٧٨) طالب بالمدارس الخاصة والباقين فى المدارس الحكومية .

–فإذا قدرنا أن حوالى ٢٥ % فقط من هؤلاء الطلاب يحصلون على درس خصوصي فى مادة أو مادتين فحسب ووفقاً لمتوسطات الأسعار السائدة فى أحياء المدن الفقيرة والمراكز (أى بمتوسط ٥ جنيهات للحصة) فان النتائج ستبدو كالتالى :

–عدد الطلاب الذين يحصلون على دروس خصوصية فى التعليم الفنى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ = (٢٠٩٠٠٠٨ × ٢٥ %) = ٥٢٢٥٠٢ طالب وطالبه .

–أذن متوسط ما أنفقته الأسر المصرية على أبناءها فى ذلك الفرع من التعليم فى مجال الدروس الخصوصية ذلك العام = {٥٢٢٥٠٢ × ٥ جنية × مادتين × ٤ حصص شهرياً × ٥ شهور } = ١٠٤.٥ مليون جنية .

أذن وفقاً لهذا السيناريو الثالث (المرتفع) فان إجمالي ما أنفقته الأسر المصرية على أبناءها بالمدارس الحكومية والخاصة على الدروس الخصوصية عام ٢٠٠٤ /٢٠٠٥ ={ ٧٢٣٨.٢ + ٥٣٤٦.٦ + ٢٩٤٤.٩ + ١٠٤.٥ } = ١٥٦٣٤.٢ مليون جنية .

****

أذن النتائج الكلية تشير إلى أن التكاليف التى تحملتها الأسر المصرية على الدروس الخصوصية تقدر كالتالى :

- وفقا للسيناريو الأول (المنخفض) = ٤٣٥٠.٤ مليون جنية .
- وفقا للسيناريو الثانى (المتوسط) =٥٣٧٦.٢ مليون جنية .
- وفقا للسيناريو الثالث (المرتفع) = ١٥٦٣٤.٢ مليون جنية .

فإذا حاولنا إيجاد المتوسط الحسابى لنفقات الأسر المصرية على الدروس الخصوصية فى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ فأن المبلغ يقارب ٩.٣ مليار جنيه

خلاصة نتائج الفصل السادس:

إذا حاولنا لم شتات الصورة المتعلقة بالإنفاق العائلى على تعليم أبناءهم فى مراحل التعليم المختلفة وبالمدارس الحكومية والخاصة ، وكذلك الجامعات الحكومية والخاصة والمعاهد العليا الخاصة فى أربعة بنود فحسب هى :

١. نفقات رسوم ومصروفات رسمية مقرره .
٢. نفقات الكتاب الخارجى أو المساعد .
٣. نفقات المجموعات الدراسية الرسمية (مجموعات التقوية) .
٤. الدروس الخصوصية غير الرسمية .

فأن الصورة تبدو على النحو التالى :

جدول رقم (٤١)

نفقات الأسر المصرية على الرسوم والمصروفات الرسمية وتكاليف مجموعات التقوية بالمدارس الحكومية فى العام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ " بالمليون جنيه"

البند / السيناريو	السيناريو الأول (المنخفض)	السيناريو الثانى (المتوسط)	السيناريو الثالث (المرتفع)
١-الرسوم المصروفات الرسمية بالمدارس الحكومية			
أ) المرحلة قبل الإبتدائى	٢٤.٣	٥٧.٠	٨٩.٦
ب)المرحلة الابتدائية	٢٧٦.٣	٤٢٧.٤	٥٧٨.٥
ج) المرحلة الإعدادية	١١٥.٦	١٨٠.٦	٢٤٥.٦
د) المرحلة الثانوية	٧٠.٩	٩٨.٨	١٢٦.٦
مجموع (١)	٤٨٧.١	٧٦٣.٨	١٠٤٠.٣
٢-الرسوم والمصروفات بالمدارس القومية			
أ) المرحلة قبل الإبتدائى	٢٠.٠	٢٠.٠	٢٠.٠
ب)المرحلة الابتدائية	٦٢.٥	٦٢.٥	٦٢.٥

ج) المرحلة الإعدادية	٧٥.٥	٧٥.٥	٧٥.٥
د) المرحلة الثانوية	٣٠.٠	٣٠.٠	٣٠.٠
مجموع (٢)	١٨٨.٠	١٨٨.٠	١٨٨.٠
٣–الرسوم والمصروفات فى التعليم الفنى			
أ) التعليم الصناعى	٥٦.٦	٥٨.٧	٦٠.٧
ب) التعليم التجارى	٣٥.٤	٣٦.٧	٣٨.٠
ج)التعليم الزراعى	١٣.٦	١٤.١	١٤.٦
مجموع (٣)	١٠٥.٦	١٠٩.٥	١١٣.٣
٤–الرسوم والمصروفات فى المعاهد الفنية المتوسطة الحكومية			
أ) التجارى	٥.٧	٥.٧	٥.٧
ب) الصناعى	٢.٨	٢.٨	٢.٨
مجموع (٤)	٨.٥	٨.٥	٨.٥
٥–تكاليف مجموعات التقوية بالمدارس الحكومية			
	٥١.٢	١٥٣.٦	٥١١.٦
الإجمالى (١+٢+٣+٤+٥)	١٦٢١.١	٢٤٦٩.٣	٢٨٣٠.٧

جدول رقم (٤٢)

نفقات الأسر المصرية على التعليم الجامعى الحكومى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤" بالمليون جنيه "

البند	سيناريو أول (منخفض)	سيناريو ثانى (متوسط)	سيناريو ثالث (مرتفع)
١– تكاليف الرسوم بالجامعات الحكومية	٣٦٩.٩	٣٦٩.٩	٣٦٩.٩
٢– تكاليف مجموعات التقوية بالجامعات الحكومية	٢٣.٨	١٢٨.٧	٥٢٨.٠
الإجمالى	٣٩٣.٧	٤٩٨.٦	٨٩٧.٩

جدول رقم (٤٣)

نفقات الأسر المصرية فى مؤسسات التعليم الخاصة (الجامعية وقبل الجامعية) لعام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ " بالمليون جنيه "

البند / السيناريو	سيناريو أول (منخفض)	سيناريو ثانى (متوسط)	سيناريو ثالث (مرتفع)
كاليف الرسوم والمصروفات فى المدارس الخاصة (دولى لغات – عربى)	٩٩٧٥.٠	٩٩٧٥.٠	١١٤٧٥.٠
٢– الرسوم فى الجامعات الخاصة	٢٥.٠	٢٥٠.٠	٣٠٠.٠
٣– الرسوم فى المعاهد العليا والمتوسطة الخاصة	٤٥٠.٥	٤٥٠.٥	٥٥٦.٥

الإجمالى	١٠٦٧٥.٥	١٠٦٧٥.٥	١٢٣٣١.٥

جدول رقم (٤٤)

إنفاق الأسر المصرية على النظام التعليمى غير الرسمى (السوق السوداء التعليمية) عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ " بالمليون جنيه "

البند / السيناريو	سيناريو أول (منخفض)	سيناريو ثانى (متوسط)	سيناريو ثالث (مرتفع)
١- تكاليف الكتب الخارجية (المساعدة) (متوسط حسابى)	٣١٣.٠	٧٥٧.٠	٧٨٥.٦
٢-تكاليف الدروس الخصوصية بالمدارس الحكومية			
أ) الشهادة الابتدائية	١١٢٨.٥	١١٢٨.٥	٥٧٢٩.٢
ب) الشهادة الإعدادية	١٥٨٨.٨	١٥٨٨.١	٤٧٩٠.٨
ج) الشهادة الثانوية	١٦٣٣.١	١٦٣٣.١	٢٤٥٤.٩
د) التعليم الفنى	-	-	١٠٤.٥
مجموع (٢)	٤٣٥٠.٤	٤٣٥٠.٤	١٣٠٧٩.٤
٣-تكاليف الدروس الخصوصية بالمدارس الخاصة			
أ) الشهادة الإبتدائية	-	٢٥١.٥	١٥٠٩.١
ب) الشهادة الإعدادية	-	٤٤٧.٦	٥٥٥.٨
ج) الشهادة الثانوية	-	٣٢٦.٧	٤٩٠.٠
مجموع (٣)	-	١٠٢٥.٨	٢٥٥٤.٨
الإجمالى (١+٢+٣)	٤٦٦٣.٤	٥٣٧٦.٢	١٥٦٣٤.٢

وقد أظهرت دراستنا النتائج التالية :

١-النفقات الأسرية على التعليم فى كافة المراحل والأنواع تتراوح بين ١٧.٧ مليار جنيه إلى ٣٥.٠ مليار جنيه على النحو التالى :

- السيناريو الأول (المنخفض) = ١٧٦٩٥.٢ مليون جنيه فى العام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ .
- السيناريو الثانى (المتوسط) = ٢١١٢٣.٢ مليون جنيه فى العام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ .

- السيناريو الثالث (المرتفع) = ٣٢٤٠٩.١ مليون جنيه فى العام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ .

٢-وإذا أضفنا نفقات الانتقالات ومصروف الجيب اليومى ، وتكاليف الملابس المخصصة للطلاب فى المراحل قبل الجامعية بالمدارس الحكومية فقط ، والمقدر عددهم فى العام الدراسى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ بحوالى ١٦.٤ مليون طالب وطالبة ، فأن هذه النفقات سوف تقدر على النحو التالى :

-مصاريف الانتقالات لطلاب المدارس بمتوسط جنيه واحد يوميا .

-مصاريف الجيب اليومى بمتوسط جنيه واحد يوميا .

-مصاريف وجبة الإفطار بمتوسط ٢ جنيه يوميا .

-مصاريف الملابس بمتوسط مائتى جنيه سنويا .

-ومع إفتراض أن عدد أيام الدراسة سنويا تعادل ٢٢٠ يوما فى العام الدراسى .

-أذن تكاليف هذه العناصر فى ذلك العام = (عدد الطلاب × ٤ جنيه × ٢٢٠ يوما) + (عدد الطلاب × ٢٠٠ جنيه سنويا) .

= (١٦.٤ مليون طالب وطالبة × ٤ جنيهات × ٢٢٠ يوما) + (١٦.٤ مليون طالب طالبة × ٢٠٠ جنيه) .

= ١٧٧١٢.٠ مليون جنيه

****

٣-أما النفقات اليومية لطلاب الجامعات (١.٧ ملون طالب وطالبة) ، ومع إفتراض متوسط يومى لتلك العناصر هى ٤ جنيهات – بإستبعاد عنصر الملابس – فأن ما تحملته الأسر المصرية على أبنائها بالجامعات فى بند المصروف اليومى = (ع ن × ٤ جنيهات × ٢٢٠ يوما)

= (١.٧ مليون طالب وطالبة × ٤ جنيهات × ٢٢٠ يوما فى السنة) = ١٤٩٦.٠ مليون جنيه .

****

أى أن إجمالى ما تحملته الأسر المصرية على المصوف اليومى لأبنائها طلاب المدارس الحكومية والجامعات الحكومية فحسب فى ذلك العام = (١٧٧١٢.٠+ ١٤٩٦.٠) = ١٩٢٠٨.٠ مليون جنيه .

١-أن النفقات التى تحملتها الأسر المصرية على " بند الكتب الخارجية " أو الكتب المساعدة وفقا للسيناريوهات المتبعة جاءت كالتالى :

* السيناريو الأول (المنخفض) : أن نفقات الكتب الخارجية للطلاب فى الشهادات العامة فحسب تتراوح بين ١٦٤.٨ مليون جنيه إلى ٣٢٩.٦ مليون جنيه عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ بمتوسط ٢٤٧.٢ مليون جنيه .

* السيناريو الثانى (متوسط) : بلغت نفقات شراء الكتب الخارجية للطلاب فى المراحل التعليمية الثلاث (الابتدائية والإعدادية والثانوية) – عدا الصفوف الثلاثة الأولى من المرحلة الابتدائية – تتراوح بين ٤٦٠.٨ مليون جنيه إلى ٩٢١.٦ مليون جنيه فى ذات العام ، وبمتوسط ٦٩١.٠ مليون جنيه .

* السيناريو الثالث (مرتفع) : بلغت نفقات شراء الكتب الخارجية لطلاب تلك المراحل مضافا إليهم ٢٥% من طلاب التعليم الفنى ذلك العام ، حوالى ٤٧٦.٥ مليون جنيه إلى ٩٥٣.٠ مليون جنيه ، وبمتوسط ٧١٤.٨ مليون جنيه .

****

٢–أما نفقات الأسر المصرية على أبناءها فى " بند الدروس الخصوصية " ، وبالاستعانة بنتائج المسح الاستطلاعي الذى قام به مركز معلومات مجلس الوزراء عام ٢٠٠٥ جاءت النتائج كالتالى :

- وفقا للسيناريو الأول (المنخفض) : فقد تحملت الأسر المصرية ما يقدر بنحو ٤٧٥٧.٧ مليون جنيه على الدروس الخصوصية بالشهادات العامة فحسب بالمدارس الحكومية فقط (واستبعاد احتمال دروس خصوصية بالمدارس الخاصة) .
- السيناريو الثانى (المتوسط) : وبإضافة طلاب الشهادات العامة بالمدارس الخاصة فأن ما تحملته الأسر المصرية من نفقات على الدروس الخصوصية ذلك العام قد تجاوزت ٦٧٨٩.٣ مليون جنيه .
- السيناريو الثالث (المرتفع) : والذى شمل جميع أبناء المراحل التعليمية ، مع الاستعانة بنتائج استطلاع رأى أولياء أمور الطلاب الذى قام به مركز معلومات مجلس الوزراء ، فقد بلغت نفقات الدروس الخصوصية للطلاب فى ذلك العام ١٨١٨٩.٠ مليون جنيه (منها ١٥٦٣٤.٢ مليون جنيه فى المدارس الحكومية وحدها) .

أما الإنفاق الحكومى (والوارد فى الموازنة العامة للدولة) فقد تبين أنه قد تجاوز ٢٦.٠ مليار جنية فى العام المالى ٢٠٠٥/٢٠٠٤ .

وبهذا فأن النفقات الأسرية على التعليم فى كافة المراحل والأنواع تتراوح بين ١٧.٧ مليار جنيه ونحو ٣٥.٠ مليار جنيه على النحو التالى :

السيناريو الأول (منخفض) = ١٧٦٩٥.٢ مليون جنيه فى العام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ .

السيناريو الثانى (متوسط) = ٢١١٢٣.٢ مليون جنيه فى العام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ .

السيناريو الثالث (مرتفع) = ٣٤٩٦٣.٩ مليون جنيه فى العام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ .

٢–وإذا أضفنا نفقات الانتقالات ومصروف الجيب اليومى وتكاليف الملابس المخصصة للطلاب فى المراحل قبل الجامعية بالمدارس الحكومية فحسب ، والمقدر عددهم فى العام الدراسى ٢٠٠٥/٢٠٠٤ بحوالى ١٦.٤ مليون طالب وطالبة فأن هذه النفقات سوف تقدر على النحو التالى :

- مصاريف الانتقالات لطلاب المدارس بمتوسط جنيه واحد يوميا .
- مصاريف الجيب اليومى بمتوسط جنيه واحد يوميا .
- مصاريف وجبة الإفطار بمتوسط ٢ جنيه يوميا
- مصاريف الملابس بمتوسط مائتى جنيه سنويا .
- وبافتراض أن عدد أيام الدراسة سنويا تعادل ٢٢٠ يوما فى العام الدراسى .
- أذن تكاليف هذه العناصر فى العام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ =

(ع ن × ٤ جنيه يوميا × ٢٢٠ يوما) + (ع ن × ٢٠٠ جنيه سنويا) =

(١٦.٤ مليون طالب × ٤ جنيه × ٢٢٠ يوما) + (١٦.٤ مليون طالب × ٢٠٠ جنيه) =

(١٤٤٣٢.٠ مليون جنيه + ٣٢٨٠.٠ مليون جنيه) = ١٧٧١٢.٠ مليون جنيه .

****

٤–أما النفقات اليومية لطلاب الجامعات الحكومية (١.٧ مليون طالب وطالبة) وبافتراض متوسط يومى لتلك العناصر ٤ جنيهات – وباستبعاد عنصر الملابس – فأن ما تحملته الأسر المصرية على أبناءها بالجامعات فى المصروف اليومى فقط =

(ع ن × ٤ جنيه يوميا × ٢٢٠ يوما) =

(١.٧ مليون طالب × ٤ جنيه يوميا × ٢٢٠ يوما فى السنة) = ١٤٩٦.٠ مليون جنيه فى ذلك العام .

****

أى أن اجمالى ما تحملته الأسر المصرية على المصروف اليومى لأبنائها الطلاب بالمدارس والجامعات الحكومية فحسب ذلك العام كمصروف جيب يومى = (١٧٧١٢.٠ مليون + ١٤٩٦.٠ مليون) = ١٩٢٠٨.٠ مليون جنيه .

****

وبالتالى فأن مجموع ما تحملته الأسر المصرية على أبناءها فى ذلك العام – مع استبعاد مصروف الجيب اليومى لأبناء المدارس الخاصة والجامعات الخاصة – يتراوح بين ٣٦٩٠٣.٢ مليون جنيه كحد أدنى و ٥٤١٧١.٩ مليون جنيه كحد أقصى .

وهكذا تبين أن الإنفاق العائلى يكاد يزيد عن الإنفاق الحكومى ذلك العام بأكثر من ١١.٠ مليار جنيه إلى ٢٨.٠ مليار جنيه ، بحيث نستطيع أن نشير إلى إنفاق مجتمعى على التعليم فى مصر يتجاوز عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ حوالى ٦٣.٠ مليار جنيه إلى ٨٠.٠ مليار جنية .

الفصل السابع

نحو سياسة جديدة لتمويل النظام التعليمى فى مصر

أظهرت الدراسة التى بين أيدينا أن حجم الإنفاق الحكومى على التعليم (الجامعى وقبل الجامعى) قد بلغ فى العام المالى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ حوالى ٢٦ مليار جنيه وأن الإنفاق العائلى الرسمى وغير الرسمى على التعليم قد تجاوز ٢٥ مليار جنيه فى نفس العام ، وإذا أضفنا جوانب الإنفاق العائلى الأخرى المرتبطة بالعملية التعليمية (نفقات ملابس وتغذية وانتقالات ومصروف جيب للأبناء) فربما يكون حجم الإنفاق العائلى قد تجاوز ٣٥ مليار جنيه ، وبالإجمال فان الإنفاق المجتمعى على التعليم ربما يقدر بنحو ٦٠ إلى ٦٥ مليار جنيه بما يكاد يعادل ١٥% من الناتج المحلى الاجمالى ذلك العام .

وبرغم هذه النفقات الضخمة – سواء الحكومية أو العائلية – فما زال النظام التعليمى المصرى يعانى من عدة أمراض مستعصية على الشفاء ، تجعل كفاءته محل شك كبير من جانب المتخصصين فى هذا المجال ، وتصيب خريجيه بعجز عن التلاؤم مع سوق عمل يتغير بصورة متسارعة من ناحية ، وتقل فيه فرص العمل من ناحية أخرى .

كما تتآكل فاعلية " المدرسة العامة " أو " المدرسة الحكومية " مقابل المدارس الخاصة بمختلف مستوياتها وأنواعها.

ومن هنا فان استعادة الحيوية " للمدرسة العامة " أو الحكومية ، ورفع قدرتها للتعليم التنافسية هو مفتاح الموقف كله فى تحقيق نتائج ايجابية للتعليم المصرى حتى لو جاء ذلك على حساب " لوبى " مصالح مالية تشكل طوال الربع قرن الماضى فى مجال التعليم وتعزز بمناخ غير إيجابي داخل المدارس الحكومية بفعل تدنى الأجور والمرتبات للمدرسين والعاملين عموما فى حقل التعليم العام.

ولاشك أن التمويل المناسب للتعليم قبل الجامعى فى مصر يتركز فى عنصرين أساسيين :

الأول : هو تعديل نظام الأجور والمرتبات لكادر المعلمين بما يحفظ كرامتهم ويتناسب مع مقتضيات ضرورات المعيشة وبما لا يقل عن ألف جنيه كحد أدنى لأجر المعلم فى بداية مربوط التعيين .

الثانى: تخصيص اعتمادات مناسبة لبناء المدارس والنزول بتكدس وكثافة الفصول الى المتوسط المناسب أى ٣٠ تلميذ/ فصل وهو ما يحتاج الى بناء ٣٥ ألف الى ٤٠ ألف فصل جديد خلال السنوات الخمس القادمة أى بمتوسط ألف مدرسة الى ١٢٠٠ مدرسة سنويا خلال تلك الفترة .

وهذين العنصرين يحتاجان الى تمويل اضافى يعادل حوالى خمسة الى ستة مليارات جنيه إضافية على الإعتمادات السائدة فى العام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ وهى قدرات مالية متاحة فى المجتمع إذا ما أمكن استنفار طاقة المجتمع المصرى وفئاته المختلفة وفقا لخطة عمل منظمة ومدروسة تعتمد خطاب اعلامى وسياسى ايجابى بالإضافة إلى مجموعة من الإجراءات والسياسات ترد الاعتبار " للنظام التعليمى الحكومى الرسمى " ولمفهوم المشاركة المجتمعية وفى إطار احترام الحق الدستورى " بالمجانية " .

ولكن قبل هذا ينبغى تشخيص حال التمويل الحكومى الراهن لنظم التعليم (الجامعية وما قبل الجامعية) لتحديد أوجه الضعف ومناط الثغرات القائمة فيها حتى نتمكن من تجاوز المشكلات الراهنة فى التمويل الحكومى والعائلى لنظم التعليم الحالية .

أولا : ثغرات نظام التمويل الحكومى الراهن :

أظهرت الدراسة التى عرضنا لها مجموعة من خصائص نظام التمويل الحكومى للتعليم أبرزها :-

١-أن حوالى ٩٣% إلى ٩٥% من الاعتمادات السنوية للتعليم قبل الجامعى تتجه إلى الباب الأول (الأجور والمرتبات والمكافآت) بينما لا تحظى النفقات الجارية ونفقات التشغيل عموما سوى بأقل من ٥% الى ٧% .

٢-أما الاستثمارات (الباب الثالث) فقد انفردت به هيئة الأبنية التعليمية طوال السنوات الممتدة من عام ١٩٩٣/٩٢ حتى يومنا وقد شهدت هذه المخصصات زيادة كبيرة فى السنوات الأولى التى أعقبت زلزال أكتوبر عام ١٩٩٢ ثم أخذت فى التناقص فى السنوات الخمس الأخيرة ومع أخذ معدلات ارتفاع أسعار مواد البناء وتكلفة التشييد عموما فإن هذه المخصصات لم تعد تكفى لإقامه وتنفيذ خطة وزارة التربية والتعليم التى بنيت عام ١٩٩٣/٩٢ على أساس بناء ١٧ ألف مدرسة حتى عام ٢٠٠٥ ، لتخفيف حدة الكثافة وإعادة صيانة وترميم البنية الأساسية للنظام التعليمى الحكومى ..

٣-وأبرز ما أظهرته الدراسة أن نبد المكافآت (بند ٥) قد تعاظم دوره فى إجمالى الاستحقاقات الأجرية التى يحصل عليها العاملون فى المديريات التعليمية الذين يزيدون عن ١.٦ مليون مدرس وموظف وعامل ، بحيث أصبح يشكل حوالى ٤٠% فى المتوسط من إجمالى تلك الاستحقاقات السنوية . وبرغم أهميته القصوى فى زيادة دخول العاملين فى حقل التعليم فان احتجازه فى صورة " مكافأة امتحانات " أو تصحيح للامتحانات " يؤدى عمليا الى انعدام تأثيره اليومى أو الشهرى على أجور ومرتبات العاملين بالتعليم.

٤–أن الحاجة قد أصبحت ماسة لإعادة ترتيب أولويات الموازنة العامة للدولة بحيث يجرى تقليص المخصصات غير الجوهرية (المهرجانات – والطرق والكبارى ... الخ) لصالح صندوق دعم التعليم الحكومى خاصة بند الاستثمارات فى بناء المدارس تحديدا دون غيرها ، وتجهيزها بكل الوسائل التى تجعلها " مدرسة تنافسية " فى "سوق تعليمى " أصبح بقدر تنوعه وتعدده بقدر ما يتميز من فوضى قد تؤدى إلى أضرار على مستقبل الهوية القومية والوطنية للأجيال الجديدة.

٥–بالنسبة للتعليم الجامعى لم تزد مخصصاته عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ عن ٥٢٤٧.٦ مليون جنيه استحوذ منها الباب الأول " الأجور والمرتبات " على حوالى ٦٩.٥% بينما كان فى العام ١٩٩٦/٩٥ يشكل حوالى ٦١.٠% وهذا التغير الطفيف فى بند الأجور والمرتبات والمكافآت بالجامعات الحكومى لم ينعكس ايجابيا على " كادر التدريس " نظرا لضخامة حجم " الهيكل الإدارى " بهذه الجامعات الذى يزيد على ٢٢٠ ألف موظف وعامل بينما العاملين فى حقل التدريس الجامعى لا يزيدون عن مائة ألف أستاذ جامعى (أى يشكلون ٣١% من إجمالى العمالة بالجامعات) ومن ثم فإن اختلال التوازن الوظيفى داخل الجامعات المصرية يؤدى إلى عدم التحسن المطلوب فى أجور ومرتبات أساتذة الجامعات المصرية لامتصاص معظم الزيادة التى حدثت فى العشر سنوات الماضية فى الباب الأول فى أجور ومكافآت الكادر الإداري .

وإذا جاز لنا أن نعيد النظر فى نظم تمويل التعليم باعتبارها أحد وسائل رفع كفاءة العملية التعليمية ، خاصة التعليم العام (الحكومى) فإننا نقترح مجموعة من السياسات الجديدة تتمثل فى الآتي :

ثانيا : إعادة هيكلة الإنفاق الحكومى :

١–أظهرت الدراسة أن بند " المكافآت " وبقية عناصر الأجور المتغيرة قد أصبحت تشكل أكثر من نصف المستحقات الأجرية Wage – Compensation للعاملين فى حقل التعليم ، وأن " المكافآت " تظل معلقة إلى نهاية العام الدراسى بما يؤثر على كفاءة هذه النفقة ودرجة فاعليتها على مستوى معيشة المدرسين والعاملين عموما فى حقل التعليم ، ومن ثم فإن وضع إطار معيارى جديد يسمح بتوزيع هذه المكافآت على مدار شهور العام الدراسى ، ربما تكون أكثر فائدة فى تخفيف أثر الإلحاح الضرورى الذى تفرضه مقتضيات المعيشة وتدنى الأجور والمرتبات للعاملين فى حقل التعليم الحكومى وجلهم تقريبا يعملون بنظام الإدارة المحلية . ومن شأن هذا الأسلوب الجديد زيادة الدخل الوظيفى الرسمى للمدرسين والعاملين فى حقل التعليم بنحو ٥٠% اضافية.

٢–قد يكون هناك ضرورة " للتمييز الإيجابى " فى المعاملة المالية والإدارية بين العاملين فى التدريس Teachers وبين بقية العناصر الإدارية والمكتبية العاملة فى حقل التعليم الحكومى ، حيث يشكل الأخيرون حوالى ٤٠% تقريبا من مجمل العاملين فى قطاع التعليم وهو ما حاول القيام به القانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٧ بتعديل بعض أحكام قانون

التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ (المسمى إعلاميا بقانون الكادر الخاص للمعلمين) ٠ وإن ظلت المحاولة محدودة الأثر على المدى المتوسط والطويل.

٣–إعادة النظر فى النظام الراهن " لمجموعات التقوية الدراسية " بحيث يتعزز دورها العلمى من ناحية ، وتعد مصدرا حقيقيا للدخل الإضافى " القانونى " للمدرسين من ناحية أخرى ، وتمثل وسيلة جذب لبعض الفوائض المالية لدى فئات اجتماعية من ناحية ثالثة ، وبما يتواءم مع مستويات المعيشة والدخول للأسر المصرية من ناحية رابعة ، ثم أخيرا توزيع عوائدها بين أطرافها المشاركة فيها مباشرة (المدرسين – الإدارة المدرسية) بما يحفظ حقوق تلك الأطراف بصورة حقيقية ومتوازنة مع تشديد الرقابة والتفتيش المركزى عليها. ولن يكتب لهذه الخطة النجاح إلا إذا كانت متكاملة مع تشديد إداري وقانونى وحظر إجتماعى وأمنى لدكاكين الدروس الخصوصية المنتشرة فى مقار الجمعيات الأهلية والمساجد والكنائس ومقار الأحزاب فى المقرات الخاصة والمنازل.

٤–تنشيط جاد لسياسات ومفهوم " التبرع الطوعى" لأولياء الأمور وهيئات المجتمع المدنى ورجال الأعمال وغيرهم تحت إشراف " مجالس الآباء " من ناحية والأجهزة الرقابية من ناحية أخرى بحيث يرتبط حجم التبرع الطوعى بتوسع المدارس فى الأنشطة التعليمية وغير التعليمية وتعزيز ممارسة " اللامركزية " المسئولة والخاضعة للرقابة المجتمعية من جانب الطلاب واتحاداتهم و " مجالس الآباء " معا.

٥–أن الطاقات المالية المتاحة للأفراد والجماعات فى مصر ، تسمح – إذا ما استعادت الثقة المفقودة بين الأجهزة التنفيذية والإدارات التعليمية والمدرسية من جهة والمواطنين من جهة أخرى –فى توفير قدر لا يقل عن ١٥ مليارات جنيه سنويا على الأقل فى صورة تبرعات وهبات للمدارس والجامعات ٠ وبالتالي فان مسئولية استعادة الثقة هى مسئولية حكومية وتنفيذية بامتياز ، ولن يتحقق ذلك من خلال حملات إعلانية أو إعلامية أو حملات علاقات عامة بقدر ما ستتأسس على " مقرطة " Democratization العملية التعليمية وممارسة الرقابة المجتمعية والمشاركة فى صنع سياسات وأنشطة المدارس فى كافة ربوع البلاد عبر تنشيط دور اتحادات الطلاب ومجالس الأباء.

–إذا قدرنا عدد أفرد مجموعة الدروس الخصوصية بالثانوية العامة ثمانية طلاب ومتوسط سعر الحصة للطالب فى المادة خمسة وعشرون جنيها ومدتها ساعة واحدة .

- **فان متوسط دخل المدرس الخصوصى فى الساعة الواحدة = ٦ طلاب × ٢٥ جنيها = ١٥٠ جنيها .**
- **وبافتراض أنه يعمل ٥ مجموعات يوميا فى الدروس الخصوصية، إذا متوسط دخله اليومى من الدروس الخصوصية = ١٥٠ جنيه × ٥ ساعات = ٧٥٠ جنيه.**

– وبافتراض عمله ٢٠ يوما شهريا بالتالى يصبح دخله الشهرى= جنيها x ٢٠ يوما = ١٥ألف جنيه.

–وإذا افترضنا أنه يعمل فى السنة لمدة ١٠ شهور فقط يصبح دخله السنوى = ١٥ ألف جنيه × ١٠ شهور = ١٥٠ ألف جنيه ...!!

****

هوامش ومراجع

----

(١) د . سعيد إسماعيل على & د . سعيد مرسى احمد " تاريخ التربية والتعليم " القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٧٤ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) د . لويس عوض الله " أقنعة الناصرية السبعة " بيروت ، دار الحداثة ، ١٩٧٦ .ولمزيد من التفاصيل حول وضع التعليم فى مصر فى النصف الأول من القرن العشرين راجع الكتاب الرائع : د. حامد عمار " خطى أجتزناها .. سيرة ذاتية " ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٦ ، خاصة الصفحات من ٤٨ حتى ١٥٢ ، وكذلك د. حامد عمار " السياق التاريخى لتطوير التعليم المصرى " ، القاهرة ، مكتبة الدار العربية للكتاب ، ٢٠٠٥ .

(٤)روبرت مابرو " الاقتصاد المصرى ٥٢ – ١٩٧٢ " ترجمة د . صليب بطرس ، القاهرة ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٧٦ ص ٢١ .

سعد باشا زغلول " مذكرات الجزء الأول " ، تحقيق د ٠ عبد العظيم رمضان القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٧.

(٥) سعد باشا زغلول " مذكرات الجزء الأول " ، تحقيق د. عبد العظيم رمضان ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧ .

(٦) Gouda Aldel khalek & Robert Tignor (Editors) the political Economy of income Distribution in Egypt " Holmes Meiers Publishers, lnc, New york, London 1982, P – 11

(٧) المركز القومى للبحوث التربوية المدرسية خلال ثلاثين عاما ٥٢ – ١٩٨٣ دراسة توثيقية " الإدارة العامة للتوثيق والمعلومات ، القاهرة ، ١٩٨٤ وكذلك : د . علي ابراهيم & ٠د روزان حزين " اللامركزية في التعليم المصري الحديث الجذور التاريخية " ورقة مقدمة في المؤتمر الدولى حول " لامركزية التعليم "، القاهرة ، ١٧ – ١٨ مارس ٢٠٠٧ .

(٨) المجالس القومية المتخصصة ، تقرر المجلس القومى للتعليم والبحث العمل والتكنولوجيا ، الدورة رقم (٢٥) القاهرة بتاريخ ١٩٩٨/٩٧ ، ص ١٣٩ .

(٩) Saad Eldin Ibrahim " Social Mobility and income Distribution in Egypt 1952 – 1977," in Gouda Abdel Khalek & Robert Tignor , cit, p- 395.

(١٠) د. نادر فرجاني " مساهمة التعليم العالي فى التنمية فى البلدان العربية " مركز المشكاه، القاهرة ، ورقة بحثية ، مايو ١٩٩٨ www. Almishkat.Org

(١١) امزيد من التفاصيل حول هذا انظر : عبد الخالق فاروق " حول وضعيه الحقوق الثقافية فى مصر " تقرير مقدم إلى المجلس القومى لحقوق الإنسان ، القاهرة ٢٠٠٥ وأعيد نشره فى كتاب بعنوان " انتهاك الحقوق الثقافية فى مصر " القاهرة ، مركز يافا للدراسات والأبحاث ٢٠٠٦ وكذلك : مكتب وزير التعليم العالى " دليل كليات ومعاهد التعليم العالى فى جمهورية مصر العربية القاهرة ، ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨

١٢) وزارة التربية والتعليم ، الإدارة العامة للإحصاء " بيان إحصائى بإجمالى المدارس والأقسام والفصول والتلاميذ بمختلف مراحل التعليم فى العالم الدراسى ١٩٨٧/٧٧ حتى عام ١٩٨٦/٨٥ ، القاهرة غير منشورة وكذلك : وزارة التربية والتعليم ، الإدارة العامة للإحصاء " تطور التعليم العام وتدفقه منذ منتصف القرن العشرين ١٩٥٠ – ١٩٧٧/٧٦ القاهرة ، بيان غير منشور وراجع : الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، الإدارة المركزية للمعلومات"النشرة الإحصائية" ملف حول التعليم والتوظف فى مصر ، العدد الخامس ، أكتوبر ١٩٨٦

(١٣) وزارة التربية والتعليم " مبارك والتعليم ٢٠ عاما من عطاء رئيس متميز" ، قطاع الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠١ ص ٣٦ ، ص ٣٩ .

(١٤) مركز معلومات مجلس الوزراء ودعم اتخاذ القرار " تشجيع القطاع الخاص والتعاونى لتقيم الخدمات التعليمية في مرحلة التعليم قبل الجامعى " ، قطاع المتابعة الخارجية ، القاهرة ، سبتمبر ، ٢٠٠٥ .

(١٥) المجالس القومية المتخصصة ، مذكرة بشأن ترشيد مجانية التعليم قبل الجامعى والإنفاق عليه " القاهرة بتاريخ ١٩٨٦/٤/١٤ .

(١٦) وزارة التربية والتعليم " مبارك والتعليم .. نظرة إلى المستقبل " ، القاهرة ، ١٩٩٢ ص ٣٢ وما بعدها .

(١٧) د . احمد جلال " التعليم والبطالة فى مصر " المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ، سلسلة أوراق العمل ، ورقة رقم (٦٧) القاهرة ، أكتوبر ٢٠٠٢ .

(١٨) وزارة التربية والتعليم " إنجازات التعليم فى ٤ سنوات " القاهرة ، أكتوبر ١٩٩٥ ، ص ١١٧ .

Dr Saad Eldin Ibrahinm " Social Mobility and income Distribution in Egypt" , op, CIT p – 401 .

(٢٠)د. حامد عمار " اقتصاديا التعليم " القاهرة ، المركز العربى للبحث والنشر ، ١٩٨٤ ، ص ١٦٠ .

(٢١) وزارة التربية والتعليم " إنجازات التعليم فى ٤ سنوات " القاهرة ، مرجع سابق ، ص ٣٣ .

(٢٢)وزارة التربية والتعليم ، " إنجازات التعليم فى ٤ سنوات " القاهرة ، أكتوبر ١٩٩٥ ، ص ١١٧ .

(٢٣)إنجازات التعليم في ٤ سنوات ، المرجع السابق ، ص ٣٣ .

(٢٤)وزارة التربية والتعليم " مبارك والتعليم ٢٠ عاما من عطاء رئيس متميز " القاهرة ، قطاع الكتب ، ٢٠٠١ ، ص ٣٠ .

(٢٥)إنجازات التعليم في ٤ سنوات ، المرجع السابق.

(٢٦)مجلس الشورى " تقرير عن الإصلاح الإقتصادى والاجتماعى في مصر .. محاولة لتقييم المرحلتين الأولى والثانية وتحديد أهداف المرحلة الثالثة " لجنة الشئون المالية والاقتصادية ، دور الانعقاد العادي الثامن عشر ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ٥٣ .

٢٧)مركز معلومات مجلس الوزراء " تشجيع القطاع الخاص والتعاونى " ، مرجع سابق .

٢٨) مركز معلومات مجلس الوزراء " استطلاع رأى حول ظاهرة الدروس الخصوصية (أولياء الأمور) – تحليل مقارن " ، القاهرة ، نوفمبر ٢٠٠٥ . وكذلك :مركز معلومات مجلس الوزراء ودعم القرار " تشجيع القطاع الخاص والتعاونى على تقديم الخدمات التعليمية فى مرحلة التعليم قبل الجامعى " ، قطاع المتابعة الخارجية ، القاهرة ، سبتمبر ٢٠٠٥ .

٢٩) مركز معلومات مجلس الوزراء " تشجيع القطاع الخاص والتعاونى " ، مرجع سابق .

٣٠)الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى لعام ٢٠٠٤ ، القاهرة ، يونيو ٢٠٠٥ .

٣١)مركز معلومات مجلس الوزراء " تشجيع القطاع الخاص والتعاونى " مرجع سابق .

٣٢)د. زينات طبالة " واقع التعليم ومصادر تمويله " واردة في :د. محمد عبد العزيز (محرر) " تقدير الاحتياجات التمويلية لتطوير التعليم ما قبل الجامعى وفقا لاستراتيجية متعددة الأربعاء " معهد التخطيط القومى ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٥٥) ، القاهرة ، يوليو ٢٠٠٢ .

(٣٣)وزارة التربية والتعليم ، الإدارة العامة للإحصاء " تطور التعليم وتدفقه منذ منتصف القرن العشرين حتى عام ١٩٧٧/٧٦ " ، مرجع سبق ذكره .

مركز معلومات مجلس الوزراء ودعم اتخاذ القرار " تشجيع القطاع الخاص والتعاونى على تقديم الخدمات التعليمية في مرحلة التعليم قبل الجامعى " قطاع المتابعة الخارجية ، القاهرة ، سبتمبر ٢٠٠٥ .

(٣٤)د. زينات طبالة " واقع التعليم ومصادر تمويله " معهد التخطيط القومى ، مرجع سابق، ص٥٠ ، ص ٥٢ .

(٣٥)لمزيد من التفاصيل حول الجامعات الخاصة أنظر : د. حامد عمار " السياق التاريخى لتطوير التعليم المصرى " ، مرجع سابق ، ص ٢٠٨ .

(٣٦) لمزيد من التفاصيل حول ديموقراطية المدرسة يمكن الرجوع إلى : د. حامد عمار " قيم تربوية فى الميزان " ، القاهرة ، مكتبة الدار العربية للكتاب ، ٢٠٠٨ .

قائمة

الملاحق والجداول




التعريف بالمؤلف

السيرة الذاتية وقائمة مؤلفات الخبير الاقتصادى / عبد الخالق فاروق

– ولد فى القاهرة فى ٢٦ يناير عام ١٩٥٧ .

– حصل على بكالوريوس الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة – عام ١٩٧٩ .

– حصل على ليسانس الحقوق – جامعة القاهرة – عام ١٩٩٢ .

– حصل على دبلوم فى القانون العام – كلية الحقوق – جامعة القاهرة – ١٩٩٧ .

–حصل على دبلوم فى إدارة الجهاز الحكومى القومى من معهد الإدارة العامة باليابان ١٩٨٩ .

– عمل باحثاً اقتصادياً بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.١٩٨٠-٢٠٠٢ فترات متقطعة .

– وعمل باحثاً اقتصادياً بمكتب رئيس الوزراء المصرى.(د. فؤاد محيى الدين) عام ١٩٨٢.

– وعمل باحثاً اقتصادياً بالهيئة المصرية للرقابة على التأمين التابعة لوزارة الاقتصاد.عامى ١٩٨٣ و ١٩٨٤

– وعمل خبيراً اقتصادياً بالجهاز المركزى للتنظيم والإدارة.

– يعمل الآن كاتبا صحفياً وخبيراً فى الشئون الاقتصادية والاستراتيجية ، ورئيسا لمركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية

– يعمل خبيرا فى شئون الموازنات العامة الحكومية فى المنتديات الدولية.

– عضو المجلس القومى للأجور عام ٢٠١١ .

– عضو المجلس القومى لحقوق الانسان فى مصر عام ٢٠١٢ .

– مستشارا لوزير القوى العاملة والهجرة ٢٠١٣ .

<u>الجوائز الحاصل عليها :</u>

– حاصل على جائزة الدولة التشجيعية فى العلوم الاقتصادية والقانونية عام ٢٠٠٣ عن كتابه " النفط والأموال العربية فى الخارج " – وحاصل على جائزة أفضل كتاب اقتصادى لعام ٢٠٠٢ من أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا عن كتاب " النفط والأموال العربية فى الخارج " .

– وحائز على جائزة الدولة التشجيعية فى العلوم الاقتصادية والقانونية لعام ٢٠١٠، عن كتابه " كم ينفق المصريون على التعليم " .

– وحائز على جائزة أفضل كتاب فى العلوم الاجتماعية صدر فى مصر عام ٢٠١٥ عن معرض القاهرة للكتاب فى فبراير عام ٢٠١٥ ، عن كتاب " اقتصاديات جماعة الأخوان المسلمين فى مصر والعالم " ن الصادر عن هيئة الكتاب المصرية عام ٢٠١٥ ***مؤلفاته :***

١ – اتجاهات الصحافة فى إسرائيل أثناء غزو لبنان (مع آخرين) صادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ١٩٨٤

٢ – " مصر وعصر المعلومات " – طبعة أولى – صادر عن الدار العربية للنشر والتوزيع ١٩٩١

٣ – " اختراق الأمن الوطنى المصرى " ، صادر عن مركز الحضارة العربية ١٩٩٣ .

٤ – " أوهام السلام " – طبعة أولى – صادر عن مركز الحضارة العربية ١٩٩٤ .

٥ – " التطرف الدينى ومستقبل التغيير فى مصر " ، صادر عن مركز الحضارة العربية ١٩٩٤ .

٦ – " النقابات والتطور الدستورى فى مصر ١٩٢٣ – ١٩٩٥ " ، صادر عن مركز المساعدة القانونية لحقوق الانسان ١٩٩٧

٧ – " أزمة الانتماء فى مصر " (مع آخر) صادر عن مركز الحضارة العربية ١٩٩٨ .

٨ – " أزمة النشر والتعبير فى مصر " ، صادر عن مكتبة دار الكلمة ٢٠٠٠ .

٩ – " أوهام السلام " – طبعة ثانية مزيدة ومنقحة – صادر عن مكتبة دار الكلمة ٢٠٠٠ .

١٠ – " مصر وعصر المعلومات " – طبعة ثانية مزيدة ومنقحة – صادر عن مكتبة دار الكلمة ٢٠٠٠ .

١١ – " أبو زعبل ١٩٨٩ " صادر عن جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان ٢٠٠٢ .

١٢ – " اقتصاديات الوقت الضائع وأزمة الإدارة الحكومية فى مصر " صادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ٢٠٠٢

١٣ – " الموازنة العامة للدولة .. وحقوق الإنسان " صادر عن جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان ٢٠٠٢ .

١٤ – " النفط والأموال العربية فى الخارج " – صادر عن دار المحروسة ٢٠٠٢ .

١٥ – " اقتصاديات الإدارة الحكومية " صادر عن مكتبة دار الكلمة ٢٠٠٣.

١٦ – " الاقتصاد المصرى .. من عهد التخطيط إلى عصر الامتيازات والخصخصة " صادر عن دار المحروسة ٢٠٠٤ .

١٧ – " البطالة .. بين الحلول الجزئية والمخاطر المحتملة " صادر عن دار المحروسة ٢٠٠٤.

١٨ – " المقاومة العراقية ومستقبل النظام الدولى " صادر عن دار سطور ٢٠٠٤ .

١٩ – مشروع للإصلاح السياسى والدستورى فى مصر" صادر عن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، ٢٠٠٤ .

٢٠– " هموم مثقف فى وطن مرتبك " صادر عن دار يافا للدراسات ٢٠٠٥ .

٢١– "الغاز الطبيعى ومستقبل العمل العربى المشترك" صادر عن دولة الإمارات العربية المتحدة ، مركز زايد ، ٢٠٠٥ .

٢٢– " عشرون كتابا فى كتاب " صادر عن دار التعاون ٢٠٠٥

٢٣– " اقتصاد المعرفة العربى .. مشكلاته ووافق تطوره " ، صادر عن دولة الإمارات العربية المتحدة ، مركز زايد ، ٢٠٠٥ .

٢٤–" الفساد فى مصر .. دراسة اقتصادية تحليلية " ، دار العربى للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٥ .

٢٥– " احتلال العراق ومستقبل الطاقة والنفط " ، دار العربى للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٥ .

٢٦– " انتهاك الحقوق الثقافية فى مصر " ، صادر عن مركز يافا للدراسات عام ٢٠٠٦ .

٢٧– " مشكلات صناعة وترويج الكتاب فى مصر " ، صادر عن مركز يافا للدراسات عام ٢٠٠٧ ٢٨– " عريضة اتهام ضد الرئيس " ، صادر عن مركز يافا للدراسات عام ٢٠٠٨ .

٢٩– كم ينفق المصريون على التعليم " ، صادر عن دار العين ، ٢٠٠٨ .

٣٠- " جذور الفساد الإدارى فى مصر .. بيئة العمل وسياسات الأجور والمرتبات فى الفترة ١٩٦٢-٢٠٠٢ " صادر عن دار الشروق . ٢٠٠٩

٣١- كيف نكتشف مواهب أطفالنا فى نظامنا التعليمى .. نحو استراتيجية قومية لإدارة الوقت الصيفى فى النظام التعليمى المصرى ، القاهرة ، دار العين ، ٢٠١٠ .

٣٢- اقتصاديات الفساد فى مصر .. كيف جرى إفساد مصر والمصريين ١٩٧٤-٢٠١٠ " ، القاهرة ، دار الشروق الدولية ، ٢٠١١

٣٣- الأسس الدستورية والقانونية لمحاكمة مبارك " ، القاهرة ، المركز العربى الدولى للإعلام ، ٢٠١١ .

٣٤- اقتصاديات الأجور والمرتبات فى مصر .. كيف نبنى نظاما عادلا ومتوازنا للأجور " ، القاهرة ، دار الشروق الدولية . ٢٠١٢

٣٥- اقتصاديات الحج والعمرة .. كم ينفق المصريون على الحج والعمرة ، صادر عن مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية بالقاهرة . ٢٠١٢

٣٦- عريضة إتهام ضد الرئيس ، طبعة ثانية مزيدة ومنقحة ، صادر عن مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية بالقاهرة . ٢٠١٢

٣٧- كيف نعيد بناء مصر ، صادر عن مكتبة الشروق الدولية ، ٢٠١٢

٣٨- كيف نعيد بناء مصر " صادر عن مكتبة الشروق الدولية ، ٢٠١٢ .

٣٨- الصحة ومستقبل الفقراء فى مصر .. كم *ينفق المصريون على الرعاية الطبية*" صادر عن مكتبة الشروق الدولية ، ٢٠١٣

٣٩- مأزق الاقتصاد المصرى .. وكيفية الخروج منها " صادر عن دار الثقافة الجديدة ، ٢٠١٣ .

٤٠- الدلالات السياسية للانتخابات التشريعية فى مصر " – مع أخرين – صادر عن مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠١٢ .

٤١- " القوانين الاقتصادية المفسدة " – مع أخرين – صادر عن مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠١٢ .

٤٢- " أكذوبة الدعم " ورقة سياسات عامة ، صادرة عن مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠١٣

٤٣- " القضاء المصرى وأزمة حرية الصحافة حقوق الإنسان " صادر عن مركز دال للبحوث والتوثيق ، القاهرة ٢٠١٤ .

٤٤- أقتصاديات الحج والعمرة – طبعة ثانية – صادرة عن مركز دال للبحوث والتوثيق ، القاهرة ٢٠١٤.

٤٥- اقتصاديات جماعة الأخوان المسلمين . ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠١٥ .

٤٦- "حقيقة الدعم وأزمة الاقتصاد المصرى .. بين المغالطات المالية والمحاسبية والحقائق السياسية والاقتصادية " ، صادر عن مركز الاستقلال للدراسات والاستشارات ، عام ٢٠١٥ .

٤٧- " تجربتى بين ثورتين .. حقائق ووثائق " ، صادر عن دار نشر جزيرة الورد ، عام ٢٠١٥ .

48- الركائز الاستراتيجية لإعادة بناء الدولة المصرية " ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠١٦

٤٩- " عشش وقصور .. كم أنفق المصريون على المنتجعات السكنية والسياحية الفاخرة " ، القاهرة ، مركز الإستقلال ، ٢٠١٦ .

٥٠-شهداء ثورة ٢٥ يناير .. قصة ثورة .. وقصة كتاب " ، القاهرة ، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان ، ٢٠١٦

٥١- أختيارات صعبة " مشاغبات مثقف ثورى فى دواوين الحكومة " ، القاهرة ، دار دلتا للنشر ، ٢٠١٦

٥٢- أين البترول والغاز المصرى .. آليات الفساد ونهب الثروة الوطنية طوال أربعين عاما .. مع برنامج مقترح لإعادة بناء قطاع البترول " ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠١٧ .

٥٣- مال الحكومة السايب .. محاولة لتقدير قيمة الأصول الحكومية ،. القاهرة ، مركز الاستقلال للدراسات ،٢٠١٧ .

٥٤- هل مصر بلد فقير حقا .. ردا على الجنرال السيسى " ، القاهرة ، ٢٠١٨ ، صادرته أجهزة الأمن الوطنى دون حكم قضائى ، منشور على الانترنت .

٥٥- إنقاذ مصر .. السياسات الاقتصادية البديلة " ، القاهرة ، دار الثقافة الجديدة ، ٢٠١٩ .

٥٦- الطريق المسدود .. تقييم السياسات الاقتصادية للجنرال عبد الفتاح السيسى (٢٠١٤-٢٠٢١) .منشور على شبكة الانترنت ، ٢٠٢١ .

__له تحت الطبع__

٥٧- " اختيارات صعبة .. سيرة ذاتية وموضوعية (ثلاثة أجزاء) ، نشر منها جزء واحد عام ٢٠١٧ .

٥٨- كيف نهبت مصر (١٩٧٤- ٢٠١٥) خمسة أجزاء .

٥٩- الاقتصاد المصرى بين حكم الأخوان وحكم الجنرالات .

٦٠- كيف جرى أختراق مصر (١٩٧٠-٢٠٢٢) .

-هذا علاوة على مئات المقالات الصحفية المنشورة فى الصحف المصرية والعربية البارزة ، والدراسات الأكاديمية والتحليلية المنشورة فى أهم الدوريات العلمية .

-بالاضافة إلى مئات اللقاءات الصحفية والتليفزيونية .

****